

كلمة التحرير

المصرفي

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية
تصدرها: الإدارة العامة للبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزي
العدد السابع والستون - مارس 2013م

الهيئة الإشرافية

سمية عامر عثمان
محمد عثمان أحمد
د. مصطفى محمد عبد الله

رئيس التحرير

محمد الحسن محمد أحمد الخليفة

سكرتير التحرير

د. مجدي الأمين نورين

المحررون

الحسين إسماعيل حسين
حسن محبوب الزبير

الإخراج الفني

يحيى ميرغني عبد الله

الطابعون

مطبعة دبي 0912308712

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا
تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي إنما تقع
مسؤولية ذلك على الكاتب

يصدر هذا العدد والبلاد تشهد البدء في تنفيذ بروتوكولات اتفاقية السلام مع دولة جنوب السودان، والتي تشمل عدد من المحاور في المجالات المختلفة، ويولي بنك السودان المركزي منها المحور المصرفي والذي يهدف بصورة عامة إلى تنشيط التبادل التجاري بين البلدين، وذلك بتسهيل عمليات الدفع والتسويات عبر البنوك. وهذا يتطلب ترتيبات بين البنوك المركزية في الدولتين، ولتنفيذ ذلك تم تكوين لجنة مشتركة بين البنكين للاتفاق على الآليات والإجراءات، ونأمل أن يشجع التبادل السلعي والخدمي والتعاون في المجالات الأخرى، وبالتالي تفعيل التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولتين. ومن بشرات نتائج تنفيذ هذه البروتوكولات موافقة دولة جنوب السودان على ضخ إنتاج النفط عبر خطوط الأنابيب في السودان مقابل الرسوم المتفق عليها، بالإضافة للترتيبات المالية الأخرى. أيضاً وافق السودان على فتح الحدود لتشجيع انسياب السلع والخدمات بين الطرفين. وقد أدى ذلك لانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه السوداني، ويتوقع مزيداً من الانخفاض بعد البدء الفعلي في تنفيذ هذه الاتفاقيات. وأيضاً هنالك اهتمام وجهود كبيرة من قبل الجهات المعنية بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول العربية والدول الآسيوية الصديقة وخاصة الصين، ويتوقع أن تؤدي تلك الجهود إلى تدفق الاستثمارات وخاصة في الزراعة والنفط والتعدين، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي تدفق موارد النقد الأجنبي وتحسن سعر صرف الجنية السوداني.

يتضمن هذا العدد بجانب الأبواب الثابتة خمسة موضوعات يناقش الأول تطوير الاستعلام الائتماني عن العملاء في المصارف السودانية 1980 - 2011 ويتناول الثاني ميزان المدفوعات، المكونات والتحليل وتطور الأداء في السودان خلال الفترة 2005 - 2012م، ويستعرض الثالث دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية في السودان، والرابع نحو استراتيجية فعالة للتصنيع في السودان أما الخامس باللغة الإنجليزية بعنوان Modelling the Impact of Inflation on

Stock Market Returns and Volatility: Evidence from Sudan

هذا وتناشد هيئة التحرير والهيئة الإشرافية الكتاب والباحثين لرفدها بالموضوعات ذات الصلة للمحافظة على استدامة الإصدار.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

رئيس التحرير،،،

المصرفي

في هذا
المصدر

4

تطوير الاستعلام الائتماني عن العملاء في المصارف السودانية 1980 - 2011
عبد الله الحسن محمد البشير
مدير عام وكالة الاستعلام والتصنيف الائتمان



مراشات وبدوث



مراشات وبدوث

ميزان المدفوعات، المكونات والتحليل
وتطور الأداء في السودان خلال الفترة 2005 - 2012م
محمد الحسن الخليفة - مدير إدارة البحوث والتنمية

12

18

دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية في السودان
إدارة البحوث والتنمية - بنك السودان المركزي



مراشات وبدوث



مراشات وبدوث

نحو استراتيجية فعالة للتصنيع في السودان
د. مصطفى محمد عبد الله - كبير باحثين، إدارة البحوث والتنمية

27

64

Modelling the Impact of Inflation on Stock Market Returns and
Volatility: Evidence from Sudan
Ahmed Elsheikh M. Ahmed - Suliman Zakaria Suliman Abdalla



مراشات وبدوث

34

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية
حسن محجوب الزبير - إدارة البحوث والتنمية



سياسات



نموات ومؤتمرات

ملتقى الصيرفة في السودان الماضي - الحاضر - المستقبل
عيسى أحمد ترايو - إدارة البحوث والتنمية

37

39

اختلال التوازن العالمي والحساب الجاري
د. مجدي الأمين نورين - إدارة البحوث والتنمية



أضواء على



قرأت لك

كتاب: في نهاية الاقتصاد العالمي ومستقبله - اقتصاد الازمات -
مصطفى عبد القادر دينار - إدارة البحوث والتنمية

41

44

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية
الحسين إسماعيل حسين - إدارة البحوث والتنمية



دلائل اقتصادية



مؤشرات اقتصادية

مؤشرات اقتصادية
مناهل هباني - إدارة الإحصاء

48

تطوير الاستعلام الائتماني عن الصلاء في المصارف السودانية 1980 - 2011



دراسات
وبحوث

تهيد:

تقوم المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم التمويل والتسهيلات الائتمانية لعملائها من المقترضين بدور الوساطة بين ذوي الفوائض المالية (المدخرين) وذوي الحاجة للتمويل والتسهيلات الائتمانية (المستثمرين)، وقد يمثل هذا الدور من الوساطة المالية تعامل المصارف والمؤسسات المالية بالاستثمار في المستقبل، وكما هو معلوم فإن التعامل في المستقبل محفوف بالمخاطر وكافة الاحتمالات بالوفاء وعدم الوفاء والتأخير في سداد الأقساط لأي سبب من الأسباب.

وتأسيساً على ذلك تصبح القضية الرئيسية في مجال منح التمويل والتسهيلات الائتمانية للمصارف والمؤسسات المالية هي كيفية التعامل مع المخاطر الناتجة من عمليات التمويل والاستثمار في المستقبل واحتمالات حدوث الوفاء وعدم الوفاء والتأخير في الأقساط، وبالتالي لابد للمصارف والمؤسسات المالية للبحث عن سبل ووسائل وإضاءتها لكشف الثقة والطمأنينة عن العملاء المقترضين قبل التعامل معهم ومنحهم التمويل والتسهيلات الائتمانية، والحصول منهم على أرباح تغطي مصروفات المصارف والمؤسسات المالية من توزيع أرباح المساهمين فيها، وكذلك توزيع أرباح للمدخرين (أصحاب ودائع الادخار والاستثمار والودائع لأجل) وبالتالي تحقيق نمو وتطور المصارف والمؤسسات المالية.

لقد أصبحت الوساطة التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية بين المدخرين والمستثمرين من الأمور الجوهرية للنشاط الاقتصادي في الاقتصاد النقدي المعاصر، وتبني هذه الوساطة على سلسلة و/أو شبكة من العلاقات بين المدخرين (أرباب الأموال) والمصارف والمؤسسات المالية (المضارب) من جهة لتتحول العلاقة بين المصارف والمؤسسات المالية (أرباب الأموال) وذوي الحاجة للتمويل والتسهيلات الائتمانية (المستثمرين و/أو المضاربين) وذلك حسب عقود و/أو صيغ التمويل. وبالتالي فإن أي اختلال في هذه العلاقات يؤدي إلى اختلال في النظام المصرفي والمالي مما يحدث حالة من الذعر المالي وربما ينسحب أثره على الاقتصاد القومي ككل.

وقديماً كانت هذه العلاقات بين الممول (المرابي ذو الفوائض المالية) والمقترضين (ذوي الحاجة للتمويل) عبارة عن تعامل في مال خاص يتحمل المرابي المخاطر واحتمالات عدم السداد في أمواله الخاصة، ولكن حالياً وبعد تطور المصارف والمؤسسات المالية أصبح المدخرون ذوي فوائض مالية محدودة وعددهم كبير وبالتالي يمثلون قاعدة عريضة بالنسبة لموارد المصارف والمؤسسات المالية، وفي ذات الوقت لابد للمصارف والمؤسسات المالية من منح التمويل والتسهيلات الائتمانية مقابل أصول متنوعة، ومشتقات مصرفية ومالية متعددة وبالتالي لابد للمصارف والمؤسسات المالية من التعامل مع عدد كبير من العملاء المقترضين حتى يتم توزيع المخاطر، ووجود آليات ووسائل لاختيار هؤلاء العملاء بحيث يتم احتساب وتقدير المخاطر في مجال منح التمويل والتسهيلات الائتمانية.

إن التعامل الراشد في احتساب وتقدير المخاطر لا يكون على مستوى المصرف و/أو المؤسسة المالية وإنما يكون على مستوى كافة المصارف والمؤسسات المالية، فضلاً عن ذلك لابد أن يكون على مستوى الاقتصاد القومي ككل. لذلك لابد للمصارف والمؤسسات المالية من معرفة سلوك المقترضين من واقع معاملاته مع المصارف والمؤسسات المالية في الاقتصاد نشر ثقافة تبادل المعلومات الائتمانية بين المصارف والمؤسسات المالية واستخدام هذه



عبد الله الحسن محمد البشير

مدير عام وكالة الاستعلام

والصنيف الائتماني

المعلومات في اتخاذ قرارات منح التمويل والتسهيلات الائتمانية أو عدم المنح. تهدف هذه الورقة في الجزء الأول بالتعريف بمفهوم الاستعلاء الائتماني الحديث باعتباره من الأدبيات المستحدثة في الصناعة المصرفية في السودان وذلك باستخدام سجل السلوك التاريخي العميل في تعامله مع المصارف والمؤسسات المالية ويعنى ذلك إدخال الاقتصاد السلوكي Behavioural Economics في أعمال المصارف والمؤسسات المالية، فضلاً عن ذلك تقوية أسلوب إدارة المخاطر وحسابها في أعمال المصارف والمؤسسات المالية، ويشتمل هذا الجزء أيضاً على أهمية الاستعلاء الائتماني ومزاياه وأنواع السجلات الائتمانية وأنظمة الاستعلاء الائتماني والشروط والعناصر المصاحبة للنجاح.

أما الجزء الثاني من الورقة فيستعرض جهود بنك السودان المركزي لتطوير الاستعلاء الائتماني وأنظمتهم في السودان، بالإضافة إلى الرؤى المستقبلية وتختتم الورقة بالخلاصة والتوصيات.

الاستعلاء الائتماني: المفهوم، الأهمية، والمزايا

المفهوم:

يعرف بعض الاقتصاديين الاستعلاء الائتماني بأنه خدمة توفير معلومات هامة عن العميل طالب التمويل و/ أو التسهيلات الائتمانية، وتقديم هذه الخدمة في شكل تقرير ائتماني للمصارف والمؤسسات المالية التي تقدم التمويل والتسهيلات الائتمانية، ويمكن أن تمتد هذه الخدمة لتوفير معلومات عن العملاء لمؤسسات الإقراض الشخصي والاستهلاكي مثل شركات البيع بالتقسيط وشركات الاتصالات وغيرها.

المعلومات التي يجب توفرها عن العميل طالب التمويل والتسهيلات ذات شقين؛ الشق الأول عبارة عن معلومات ديموغرافية لتعريف العميل بصفات لا تتشابه أو تنطبق على عميل آخر (مثل الاسم الرباعي، اسم الوالدة، اسم الزوجة/الزوجات، الرقم الوطني والسجل التجاري... الخ)، أما الشق الآخر فعبارة عن بيانات مالية عن العميل لمعرفة التزاماته المالية تجاه المصارف والمؤسسات المالية والالتزامات المباشرة (التمويل) وغير مباشرة (الضمانات والقبولات).

الأهمية:

تتبع أهمية الاستعلاء الائتماني من أهمية المعلومات والبيانات التي يشملها ويجمعها بصورة صحيحة ودقيقة عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية وإعدادها في تقارير ائتمانية (Credit reports) لأغراض تبادل هذه المعلومات والبيانات بين المصارف والمؤسسات المالية، لمساعدتها بشأن التقرير بمنح العميل تمويل و/أو تسهيلات ائتمانية أو عدم المنح. وبالتالي يؤثر الاستعلاء الائتماني على دور المصارف والمؤسسات المالية في قيامها بالوساطة بين المدخرين وطالبي التمويل والتسهيلات الائتمانية. وعلى صعيد آخر يؤثر الاستعلاء الائتماني في تحسين كفاءة وتفعيل إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف والمؤسسات المالية، بزيادة فرص حصول العملاء الجادين على التمويل والتسهيلات الائتمانية (Access to finance and credits) وعلى وجه الخصوص استقطاب عملاء جدد للمصارف

والمؤسسات المالية، وأيضاً استقطاب المؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة وبالتالي زيادة قاعدة العملاء الممولين من المصارف والمؤسسات المالية. من جانب آخر يساعد الاستعلاء الائتماني في جمع وتحليل المعلومات والبيانات عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية بصورة علمية حديثة تساعد في تطبيق المعايير والمبادئ الإرشادية الدولية مثل تطبيق اتفاقية بازل (Basel 11) والمبادئ الإرشادية والمعايير الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في مجال معيار كفاية رأس المال وإدارة المخاطر للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

أيضاً يتيح الاستعلاء الائتماني تبادل المعلومات عن العملاء بين المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم تمويل وتسهيلات ائتمانية وبالتالي، يمكنها من اخذ الحيطة والحذر من التعامل مع العملاء المتعثرين، والذين لديهم مخاطر كبيرة وسجلهم الائتماني يشير إلى عدم الوفاء بالالتزام بمواعيد سداد الأقساط.

وإلى جانب ذلك يمكن إضافة أهمية أخرى تتمثل في توفير معلومات وبيانات تاريخية عن سجل العملاء الائتمانية، تساعد في توفير خدمة تقييم العملاء من ناحية الجدارة الائتمانية (Credit-worthiness) والتمكن من إجراء البحوث والدراسات والاستشارات والكشف عن حالات التلاعب وغيرها.

المزايا:

يوفر الاستعلاء الائتماني معلومات تساعد في تحقيق عدة فوائد ومنافع للمصارف والمؤسسات المالية التي تستخدمها وتحللها بمهنية وتساعد في اتخاذ قراراتها الائتمانية، فضلاً عن ذلك تعود منافعها للاقتصاد القومي ككل. ويمكن إيجاز أهم المزايا في الآتي:

(1) مساعدة المصارف والمؤسسات المالية في تفعيل دورها في الوساطة بين المدخرين وطالبي التمويل والتسهيلات الائتمانية، وذلك بمساعدتها في اتخاذ قراراتها الائتمانية اعتماداً على الجدارة الائتمانية للعملاء كضمان للتمويل بدلاً عن الضمانات والرهنات المادية التي يمكن أن تكون قيمتها (في حالة تسييلها) أقل من قيمتها عند منح التمويل والتسهيلات الائتمانية لأي سبب من الأسباب وبالتالي يزيد عدد العملاء الممولين وبالتالي تتوزع المخاطر على أكبر عدد من العملاء وتنخفض حالات التعثر. وقد أشارت العديد من الدراسات والبحوث إلى ذلك، على سبيل المثال أوضحت دراسة (Miller) التناسب الطردي بين فعالية الاستعلاء الائتماني وزيادة عدد العملاء الممولين وانخفاض حالات التعثر في النظام المصرفي⁽¹⁾.

(2) المساعدة في تطور وهو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتنبع أهمية رعاية مثل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيفها قوى عاملة، وتحتاج الدول النامية لمثل هذه المؤسسات وذلك لمحاربة البطالة وزيادة فرص العمل، أيضاً أن مثل هذا النوع من المؤسسات يحتاج إلى رأس مال عامل بسيط (working capital)،

(1) أنظمة الاستعلاء الائتماني والاقتصاد العالمي - M.J.Miller - كامبردج 2003م.

أنواع السجلات الائتمانية

تشير التجارب في هذا المجال أن هنالك نوعين رئيسيين من السجلات الائتمانية يتم إعدادهما بشأن معلومات وبيانات عملاء المصارف والمؤسسات المالية الائتمانية هما:

1/ سجل الاقتراض (الائتمان):

يديره ويملكه القطاع العام ممثلاً في البنك المركزي للدولة، أو بواسطة مركز أو وكالة ينشئها ويمتلكها البنك المركزي، وذلك بهدف الإشراف والرقابة على معلومات العملاء الممولين وبيانات مالية عنهم مثل المبالغ المصدقة والرصيد القائم وأقساط السداد والتعثر وخلافه، ويتيح سجل الاقتراض هذه المعلومات والبيانات الائتمانية للمصارف والمؤسسات المالية التي تمنح تمويل وتسهيلات ائتمانية، للاستفادة منها والتقريب بشأن منح التمويل أو عدمه مع إخطارهم بذلك، ولهم حق اعتراض على صحة المعلومات والبيانات المالية.

في ذات السياق الرقابي والإشرافي للبنك المركزي وخاصة لوقاية المصارف من الانكشاف والتعثر، يستخدم البنك المركزي هذه المعلومات والبيانات الائتمانية الواردة بسجل الاقتراض خاصة لمتابعة كبار العملاء والتركيز على سلوكهم الائتماني ويعني ذلك التعامل بشكل عام مع المعلومات الائتمانية (Generic). ويمكن أن يشمل الإشراف والرقابة تحليل المعلومات والبيانات الائتمانية لكافة العملاء الذين يتم تمويلهم من المصارف والمؤسسات المالية في سجل الاقتراض.

2/ سجل المقترضين:

يملكه ويديره القطاع الخاص، بعد الحصول على ترخيص من البنك المركزي. يضع البنك المركزي قواعد الإشراف والرقابة، والأسس والضوابط للقطاع الخاص قبل السماح لهم بإنشاء سجل مقترضين، وجمع معلومات وبيانات عملاء المصارف والمؤسسات المالية وتبادلها مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. وغالباً ما يتم تسجيل ورصد التمويل لكل العملاء مهما صغرت

مبالغه وبالتالي ينشأ سجل المقترضين (Borrowers registry) عادة ما تنشئ المصارف والمؤسسات المالية هذه السجلات لتوفير قاعدة بيانات عن المقترضين، وربما سمحت بعد اخذ موافقة البنك المركزي - لجهات أخرى بالاستفادة منه في حالة تقديم خدماتها للمقترضين ومثال هذه الجهات شركات الاتصالات وشركات ومؤسسات البيع بالتقسيط.

أنظمة الاستعلام الائتماني

استناداً على القوانين واللوائح التي تنظم إنشاء وتأسيس وترخيص أنظمة الاستعلام الائتماني، وبالتالي ملكيتها يمكن تقسيم الأنظمة إلى ثلاثة أنواع هي:

أ/ أنظمة استعلام رسمية:

تنشئ البنوك المركزية هذه الأنظمة لتحقيق أهداف رقابية وإشرافية على المصارف والمؤسسات المالية، وعادة ما تكون في شكل إدارات أو مراكز أو وكالات يمتلكها ويؤسسها البنك المركزي بقانون خاص. وعادة

وبما أن هذه المؤسسات تواجهها مشكلة تقديم الضمانات أو الرهونات (Collateral) فإن الاستعلام الائتماني سوف يتيح للمصارف احتساب المخاطر وتقييمها واختيار المؤسسات المؤهلة لتمويلها استناداً على سجلها الائتماني. وقد أكدت دراسة أجراها البنك الدولي لعدد خمسة ألف شركة في 51 دولة أن الاستعلام الائتماني قد ساعد في تخفيف القيود على الحصول على التمويل من المصارف والمؤسسات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي زيادة فرص حصولها على التمويل من المصارف والمؤسسات المالية⁽¹⁾.

(3) المساهمة في تحسين القدرات لتطبيق المعايير الدولية:

يزيد الاستعلام الائتماني من توفير المعلومات عن المقترضين والاقتراض الممنوح من المصارف والمؤسسات المالية، ويعمل على تفعيل قدراتها على تقييم وإدارة المخاطر، وبالتالي مساعدتها في تطبيق المعايير الدولية مثل: (أ) اتفاقية بازل بالاستناد على أساليب التقييم الداخلي (Internal Rating based- model)

(ب) معيار كفاية رأس المال (Capital Adequacy) الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

(ج) تطبيق المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).

(4) تقوية الرقابة والإشراف على أعمال المصارف والمؤسسات المالية: عادة ما ترعى البنوك المركزية في الدول أنظمة الاستعلام الائتماني لاستيفاء الجوانب الإشرافية والرقابية في مجال رسم السياسات النقدية والمصرفية وإعادة هيكلة المصارف والمؤسسات المالية لتتوافق وتلائم مع سياسات الاقتصاد القومي ونموه.

(5) وضع قيود على تمويل العميل ومجموعته الائتمانية من المصارف والمؤسسات المالية:

يوفر الاستعلام الائتماني معلومات عن العميل ومجموعته الائتمانية وإضافة شركاته وشراكاته ومساهماته وأقربائه من الدرجة الأولى ليس في المصرف، وإما في كافة المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم تمويلاً وتسهيلات ائتمانية وبالتالي يمكن التعامل مع مديونيات العميل ومجموعته الائتمانية بشكل (Cumulative exposure) واستناداً على ذلك يمكن أن تحدد البنوك المركزية النسبة المئوية لتركيز التمويل، والأسس والضوابط الخاصة بتمويل العميل ومجموعته الائتمانية من المصارف والمؤسسات المالية.

(6) التوسع في استخدام أدوات الدفع الحديثة:

من المتوقع أن يساهم الاستعلام الائتماني في التوسع في استخدام أدوات الدفع الحديثة مثل بطاقات الائتمان والبطاقات المصرفية وأوامر الدفع، وذلك استناداً على السجل الائتماني للعميل.

(1) الاستعلام والقيود التمويلية Inessa love & Natalliya My lenko
الدولي 2003م

ما يعطي القانون الخاص هذه الوكالات والمراكز والإدارات الحق في إلزام الجهات التي يحددها القانون بتوفير المعلومات والبيانات الائتمانية عن عملائها الذين تم منحهم تمويل أو تسهيلات ائتمانية. ويتم منح هذه الوكالات والجهات سلطة توفير قاعدة بيانات عن العملاء وتأمينها وإدارتها ببرنامج خاص بها، ويتيح تبادل هذه المعلومات والبيانات الائتمانية بين المصارف والمؤسسات المالية، لمساعدتها في اتخاذ القرارات الائتمانية. وعادة ما يتم وضع أسس للاستعلام عن العملاء بواسطة مسئولين مفوضين من قبل هذه المصارف والمؤسسات المالية للاستعلام عنهم قبل منحهم التمويل والتسهيلات الائتمانية هذا النوع من الأنظمة يوجد في العديد من الدول ومن الدول العربية التي يوجد بها: الأردن، الإمارات، فلسطين وحديثاً السودان.

ب/ أنظمة استعلام ائتمان مملوكة للدائنين (Creditors):

يرخص البنك المركزي للمصارف والمؤسسات المالية إنشاء أنظمة استعلام ائتماني مملوك لها، ويضع البنك المركزي أسس وضوابط عمل هذه الأنظمة لتقديم خدمات الاستعلام للمصارف والمؤسسات المالية المشتركة في تأسيسها، وفضلاً عن ذلك قد يسمح البنك المركزي بتوفير خدمة الاستعلام الائتماني لجهات أخرى بخلاف المصارف والمؤسسات المالية المشاركة في تأسيسها. غالباً ما

التباين والاختلافات بين أنظمة الاستعلام الائتماني

الرقم	بيان	أنظمة رسمية	أنظمة دائنين	أنظمة مستقلة
1	الملكية	البنك المركزي	المصارف والمؤسسات المالية ويمكن أن يساهم البنك المركزي	أفراد وشركات مستقلة غير مصرفية
2	قاعدة البيانات	عن كبار عملاء المصارف والمؤسسات المالية ولا تشمل صغار العملاء	عن أي عميل يمنح تمويل أو تسهيل ائتماني من المصارف والمؤسسات المالية	معلومات وبيانات منشورة عن العامة وعملاء المصارف والمؤسسات المالية
3	نوع المعلومات	سلبية وعن حالات التعثر والافلاس ولا تتضمن المعلومات الإيجابية	معلومات سلبية وإيجابية عن العملاء لها أثر في تحديد الجدارة الائتمانية	تتضمن الاحكام القضائية والمعلومات المنشورة في الصحف الرسمية ووسائل الاعلام كافة.
4	الأنظمة التقنية	غالباً تفتقر إلي التقنيات الحديثة ولا تقدم خدمة الاستعلام.	أحدث التقنيات الحديثة وتقدم خدمات الاستعلام الائتماني وخدمات التصنيف والخدمات الاستشارية الأخرى	تقنياتها مبسطة نسبة لمحدودية رأس مالها، ونوعية المعلومات والبيانات التي تقدمها.
5	تبادل المعلومات والبيانات الائتمانية	الزامية بين المصارف والمؤسسات المالية	قد يتحكم بعض المساهمين في دخول اعضاء جدد	اختيارية للإستفادة من معلوماتها.
6	حدود المعلومات والبيانات عن العملاء	تركز على كبار العملاء بصورة عامة (Generic)	تشمل المعلومات الائتمانية عن كل العملاء في هذه المصارف والمؤسسات المالية الأعضاء في النظام (Borrowers)	معلومات مفيدة يتم الاخذ بها لتقدير المخاطر للعملاء.
7	مصادر المعلومات الائتمانية	المصارف والمؤسسات المالية التي يشرف عليها البنك المركزي	المصارف والمؤسسات المالية الأعضاء في نظام الاستعلام الائتماني سواء يشرف عليها أو لا يشرف عليها البنك المركزي.	أى معلومات عن العملاء من مصادر منشورة أو متاحة للآخرين.
8	تحقيق ربح	لا تهدف لتحقيق ربح	تهدف لتحقيق ربح	تهدف لتحقيق ربح
9	نوع الخدمات التي تقدمها	الاستعلام الائتماني عن العملاء فقط.	الاستعلام الائتماني عن العملاء والتصنيف والاستشارات والدراسات والبحوث	توفر معلومات للاستعلام الائتماني عن العملاء فقط.
10	الرسوم المالية نظير الخدمات	لا توجد	توجد	توجد

المصدر : العديد من المراجع في مجال أنظمة الاستعلام الائتماني

يساهم البنك المركزي في تأسيس هذه الأنظمة وذلك لأغراض الرقابة والإشراف والتطوير ورعاية التعاون بين المصارف والمؤسسات المالية في مجال توفير خدمة الاستعلام الائتماني وهذا النوع من الأنظمة يوجد في كثير من الدول العربية كالمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والكويت.

ج/ أنظمة استعلام ائتماني مستقلة:

ينشئ الأفراد أو المؤسسات - بخلاف المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم تمويل وتسهيلات ائتمانية - شركات مستقلة لتقديم خدمة الاستعلام الائتماني عن العملاء. ويتم الترخيص لهذه الشركات بموجب أسس وضوابط ولوائح يصدرها البنك المركزي.

وتوفر هذه الشركات المعلومات والبيانات المنشورة عن العملاء وتحتفظ بها في قاعدة بياناتها، وتغذي بها مخدمات المصارف والمؤسسات المالية (servers) وتزيد هذه المعلومات والبيانات من قدرة المصارف والمؤسسات المالية على تحليل مخاطر العملاء.

تأسيساً على ما سبق ذكره نلاحظ أن لكل نظام من أنظمة الاستعلام الائتماني المذكورة بعاليه مزايا وعيوب، وأن هذه الأنظمة الثلاثة يمكن اعتبارها مكملية لبعض وليست بديلاً لبعضها البعض، وفيما يلي نورد أهم الملاحظات بشأن التباين والاختلافات بين أنظمة الاستعلام الائتماني الثلاث:

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن هنالك تباين واختلاف بين هذه الأنظمة الثلاث، ويستنتج من هذا التباين أنه يشير إلى ضرورة تكامل مثل هذه الأنظمة وأن أي نظام لا يغني عن الآخر. بل أن بعض الدول قد مزجت بين أنظمة الاستعلام الائتماني الرسمية وأنظمة الاستعلام الائتماني للدائنين. وسمحت بإنشاء أنظمة الاستعلام المستقلة لتوفير مزيداً من المعلومات عن العملاء.

الشروط والعناصر المفتاحية للنجاح

تشير التجارب والممارسات الناجحة في مجال الاستعلام الائتماني وأنظمتها إلى توفر شروط وعناصر تتمثل في:

(1) إصدار القوانين واللوائح والمنشورات التي تنظم تبادل المعلومات والبيانات الائتمانية للعملاء بين المصارف والمؤسسات المالية : وتمنح الحق للعملاء بمراجعة بياناتهم الائتمانية الخاصة بهم وحق الاعتراض عليها عند وجود أخطاء لدى الوكالة ثم البنك المركزي ثم الجهات القضائية في حالة عدم معالجة وتصويب الأخطاء في التقرير الائتماني. (2) تأسيس الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي يقوم ببناء نظام مركزي لتسجيل البيانات الائتمانية واتاحة الاستعلام الائتماني عن العملاء، ويجب أن يراعي في ذلك:

أ- اختيار شريك استراتيجي مناسب يقوم بتقديم الخدمات التقنية واعداد البرنامج التقني المناسب، وأن يوفر الدعم والصيانة للبرنامج التقني.

ب- إلزام المسؤولين عن تنظيم العمليات الداخلية وكذلك الجهات المقدمة للمعلومات والمستعلمة عن العملاء باتباع معايير وضوابط مهنية تحافظ على سرية المعلومات وتحديثها، وربما يحتاج الأمر إلى توقيع ميثاق شرف (Code of Conduct)

ج- أن تشمل المعلومات والبيانات الائتمانية عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم تمويل وتسهيلات ائتمانية المعلومات والبيانات السلبية ((negative Information والإيجابية (positive Information)).

د- تطوير خدمات إضافية من قاعدة بيانات العملاء مثل تقديم خدمات التصنيف الائتماني (Credit Scoring)، وإجراء الدراسات والبحوث والاستشارات لإدارة المخاطر.

(3) زيادة وعي الجمهور والمصارف والمؤسسات المالية بمزايا ومنافع خدمة الاستعلام الائتماني، وكذلك تبصيرهم بمسئولياتهم وحقوقهم والتزاماتهم. وأن يتم استخدام كافة وسائل الإعلام في التوعية وعقد ورش العمل والندوات، بالإضافة إلى بيان حق العميل في الاعتراض على المعلومات الائتمانية في حالة عدم صحتها وتوضيح القنوات التي يعترض عبرها ابتداء من الوكالة ثم البنك المركزي وأخيراً القضاء.

(4) استخدام برنامج استعلام وتصنيف ائتماني متطور ومواكب وذلك لسرعة التواصل بين الأنظمة المصرفية في الحصول على المعلومات

وتوفيرها لأغراض الاستعلام الائتماني بسرعة ودقة متناهية، وأن يكون البرنامج على درجة عالية من استخدام السرية والأمان في انسياب المعلومات الائتمانية.

(5) تفعيل دور إدارات المخاطر بالمصارف والمؤسسات المالية وذلك بتحليل المعلومات الائتمانية، واستخدامها في التقرير بشأن منح التمويل والتسهيلات الائتمانية أو عدم المنح مع بيان الأسباب للعميل له. وفضلاً عن ذلك الوصول إلى مرحلة تصنيف العملاء من ناحية الجدارة الائتمانية (Credit worthiness).

جهود بنك السودان المركزي لتطوير الاستعلام الائتماني

بدأ بنك السودان المركزي نظام مركزي لتسجيل الائتمان المصرفي في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وكان يقوم بتسجيل المعلومات الائتمانية لكبار العملاء، وألزم المصارف بالاستعلام عن كبار العملاء قبل منحهم تمويل أو تسهيلات ائتمانية. كان الاستعلام يتم يدوياً. كما قام بنك السودان المركزي آنذاك بإصدار قوائم العملاء المتعثرين في كروت زرقاء وحمراء، حتى تأخذ المصارف الحيطة والحذر عند تمويلهم.

في بداية التسعينات من القرن الماضي قام بنك السودان المركزي بتطبيق برنامج الاستعلام الائتماني على شكل (Excel sheet)، واستمر العمل بذلك حتى تم تصميم برنامج أكثر تطوراً سمي بوابة الطريق العقلي (mind- scape Gate way) وبدأ العمل منذ العام 2005م، واستمر التطوير حتى أصبح الاستعلام الائتماني من هذا النظام يتم إلكترونياً مباشرة بواسطة كلمة سر (pass word). في العام 2008م بدأت محاولات بنك السودان المركزي لتطوير ومواكبة التقنيات الحديثة وذلك لمعالجة المشاكل في برنامج الاستعلام الائتماني الحالي، وقد كان ذلك بالإطلاع على التجارب العالمية في هذا المجال

بدأ الإعداد لهذا البرنامج الجديد بمشروع ترميز عملاء المصارف والمؤسسات المالية، وذلك لمعالجة مشكلة تشابه الأسماء وكذلك تم تكوين المجموعة الائتمانية للعميل (شركاته وشركاته ومساهماته وأقربائه من الدرجة الأولى وأبنائه القصر). وصدر قرار بنك السودان المركزي بعدم تمويل أي عميل إلا بعد منحه رمزاً ائتمانياً ابتداءً من 2009/1/1م واتخذ بنك السودان المركزي عدة إجراءات وتدابير لضمان نجاح نظام الاستعلام الائتماني الجديد، تمثلت في الآتي:

(i) إصدار قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني في العام 2011م ومن أهم سمات القانون، إنشاء وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني وتم منحها اختصاصات وسلطات في مجال توفير وطلب المعلومات الائتمانية من المصادر التي حددها القانون وتحليل المعلومات وإصدار التقارير الائتمانية، كما حدد القانون أغراض الاستعلام الائتماني والتزامات مقدم المعلومات والتزامات المستعلم وعلاقة العميل بالوكالة.

كما قام بنك السودان المركزي ومنذ أغسطس 2008م بإصدار العديد من المنشورات للمصارف بخصوص إعداد المعلومات الديموغرافية

والبيانات الائتمانية وعملية ترميز العملاء. كما قام بإصدار المنشورات التي تنظم عملية تبادل المعلومات وأن يوافق العميل الذي يتم تمويله على تبادل معلوماته الائتمانية مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

اشتمل قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني والمنشورات في ذات الخصوص، وجوانب مفصلة عن تحديد المسؤوليات والاختصاصات تمثلت في الآتي:

(1) تحديد الأغراض المشروعة للاستعلام الائتماني عن العملاء وهي:

أ- بناء على أمر صادر من محكمة أو هيئة تحكيم
ب- إذا تقدم العميل للحصول على أي نوع من أنواع التمويل أو زيادته أو تجديده أو تعديله.

ج- لقبول ضمان التمويل لعميل آخر.

د- لتحديد التصنيف الائتماني.

هـ- عند مراجعة الموقف الائتماني للعميل للتحقق من مدى انتظامه في سداد التزاماته.

و- أن يستعلم العميل أو من يفوضه عن موقفه الائتماني

ز- لإجراء التصنيف الائتماني للعميل.

(2) تأكيد حق العملاء في الحصول على نسخة من التقرير الذي أصدر عنهم، وحققهم في الاعتراض على المعلومات بالتقرير وطلب تعديلها إذا كانت خطأ.

(3) يحتفظ بمعلومات وبيانات العملاء لفترة خمسة أعوام ولأغراض الاستعلام يتم أخذ معلومات عامين.

(4) حدد القانون صلاحيات ومسؤوليات والتزامات الجهات المشتركة في نظام الاستعلام الائتماني وتجاه السلطة الإشرافية (بنك السودان المركزي) نوجزها في الآتي:

أولاً : وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني:

أ- إعداد ملفات ائتمانية عن العملاء

ب- الحصول على المعلومات الائتمانية وتحديد نوعها

ج- إصدار التقارير الائتمانية للمستعلمين دون إبداء أي توصيات عليها.

د- الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات.

هـ- إنشاء قاعدة البيانات.

و- إنشاء وحدة للتعامل مع العملاء.

ز- الاحتفاظ بطلبات الاستعلام لمدة عامين

ح- توفير نظام حماية وتأمين لأنظمة الوكالة وقواعد بياناتها ووضع خطة طوارئ

ط- التنسيق والتعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة بالكيفية التي تراها مناسبة.

ن- فحص التظلم المقدم من العميل والتقرير بشأنه في مدة أقصاها (15) يوم من تاريخ الاستعلام.

ثانياً: مقدم المعلومات:

أ- التحقق من صحة المعلومات وتأمين إرسالها للوكالة

ب- تحديث المعلومات

ج- إخطار الوكالة بأي إجراءات قانونية تم اتخاذها والأحكام في موعد أقصاه شهر من صدور الحكم.

د- النظر في الشكاوى المقدمة من العملاء وتصحيح المعلومات إذا ثبت خطأها وإرسال التصحيح للوكالة في موعد أقصاه عشرة أيام من تاريخ استلام الشكاوى.

هـ- الاحتفاظ بقاعدة بيانات بالشكاوى الواردة ونتائج فحصها.

ثالثاً: المستعلم:

أ- أن يلتزم بالضوابط والمنشورات الصادرة من بنك السودان المركزي بشأن استخدام التقارير الائتمانية.

ب- استخدام التقرير في الغرض الذي طلب من أجله.

ج- الحفاظ على سرية المعلومات الواردة بالتقرير الائتماني.

د- عدم تغيير أو تعديل أي بند من بنود التقرير الائتماني

هـ- عدم الاستعلام نيابة عن طرف آخر إلا بتوكيل.

و- إخطار العميل الذي تقرر منحه أو عدم منحه التمويل بإصدار الوكالة تقريراً إئتمانياً عنه وحقه في الاعتراض عليه.

ز- أن يتم الاستعلام بواسطة مسئولين مفوضين من قبله يخطر بهم الوكالة.

رابعاً: علاقة العميل بالوكالة:

أ- يجوز للوكالة منح العميل نسخة من التقرير الائتماني الخاص به.

ب- للعميل الحق بالتظلم عما جاء بالتقرير الائتماني إذا كانت البيانات غير صحيحة، وطلب تصحيحها من الوكالة.

ج- إذا لم ترد الوكالة للعميل الحق في التظلم للسيد/محافظ بنك السودان المركزي.

(ii) تم الشروع في الإطار التنظيمي والبناء المؤسسي لتطوير الاستعلام الائتماني تمثل في:

أ- إنشاء وتأسيس وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني لشخصية اعتبارية وخاتم عام وحق التقاضي ومقرها بالخرطوم وتم تحديد أغراضها في الآتي:

- تقديم خدمة الاستعلام الائتماني

- توفير المعلومات وتجهيزها

- تبادل المعلومات والبيانات مع الوكالات الأجنبية المماثلة.

- إجراء التصنيف الائتماني.

ب- يتم العمل مع شريك استراتيجي شركة (Credit International Info) لتقديم الخدمات التقنية وإعداد برنامج الاستعلام الائتماني الجديد وتوفير الدعم الفني والتدريب للعاملين على استخدامه.

ج- تحديد نوعية المعلومات والبيانات وتدريب العاملين بالمصارف والمؤسسات المالية على إعدادها وتوفيرها.

د- تقديم خدمة الاستعلام الائتماني عن العملاء وتدريب المسؤولين المفوضين على إجراءات الاستعلام الائتماني والتعامل مع التقارير الائتمانية.

هـ- تهيئة البرنامج على تقديم خدمات التصنيف الائتماني للعملاء (Scoring).

(iii) الترويج لخدمات الوكالة:

يتم حالياً العمل في إعداد برامج توعية لمنسوبي المصارف والمؤسسات المالية والجمهور لتعريفهم بمزايا الاستعلام الائتماني، واستخدامه في قياس مخاطر العملاء وبالتالي التقرير بشأن الائتمان أو عدم منح التمويل والتسهيلات الائتمانية.

الأثر المتوقع للاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف والمؤسسات المالية في السودان

انحصر جمع المعلومات الائتمانية عن العملاء الذين يتم تمويلهم ومنحهم تسهيلات ائتمانية، منذ بداية الاستعلام الائتماني في السودان في عملاء المصارف، وذلك نسبة لأن المؤسسات المالية التي تقدم التمويل والتسهيلات الائتمانية لم تنشأ وتتطور إلا منذ منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي. وكانت برامج وأنظمة الاستعلام الائتماني في السودان تنحصر في توفير معلوماتها وتقديم خدمات الاستعلام الائتماني للمصارف العاملة.

برزت الحاجة إلي أن تمتد قاعدة بيانات نظام الاستعلام الائتماني لتشمل البيانات الائتمانية للمؤسسات المالية التي تقدم تمويل وتسهيلات ائتمانية بعد تطورها حتى جاوز عددها (93) مؤسسة مالية تقوم بمنح تمويل و/أو تسهيلات ائتمانية، وبالتالي لابد من معرفة التزامات العملاء في المصارف والمؤسسات المالية وتقدير جدارتهم الائتمانية.

ومهما يكن من أمر امتداد قاعدة البيانات الائتمانية لتشمل البيانات الائتمانية لعملاء المصارف والمؤسسات المالية، فإن هنالك أثراً متوقعاً للاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف والمؤسسات المالية، ويمكن إيجاز الأثر المتوقع في الآتي:

(1) استقطاب الموارد:

نسبة لانتشار وحدات وفروع المصارف والمؤسسات المالية فانه

تستقطب ودائع صغار المدخرين، وبالتالي يزداد مواردها وعدد المتعاملين معها. وذلك نتيجة لزيادة الثقة في وحدات المصارف والمؤسسات المالية.

(2) توظيف الموارد:

خدمة الاستعلام الائتماني تزيد من فرص زيادة عدد العملاء الممولين، وذلك نتيجة لرغبة المصارف والمؤسسات المالية في التعامل مع أكبر عدد من العملاء لتوزيع المخاطر، وبالتالي تزيد قاعدة العملاء الممولين وينتج عن ذلك زيادة نسبة توظيف الموارد.

(3) نمو محفظة التمويل:

زيادة استقطاب الموارد وما يقابلها من توظيف يساعد على نمو محفظة التمويل وذلك بزيادة معدل الدوران، ولامتلاك المحفظة لأصول جيدة نتيجة لاختيار عملاء ممولين ذوي جدارة ائتمانية عالية.

(4) انخفاض نسبة الديون المتعثرة:

استخدام خدمة الاستعلام الائتماني في التقرير بشأن منح التمويل والتسهيلات الائتمانية للعملاء وفقاً لتحليل معلومات التقرير الائتماني، يؤدي إلي الحيادية ويزيد من معدلات المهنية في اتخاذ القرار الائتماني وبالتالي سوف يتم اختيار العملاء الممتازين، وينتج عن ذلك انخفاض نسبة الديون المتعثرة.

(5) انخفاض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها:

من الممارسات المصرفية السائدة، تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها حتى يتم شطبها بعد استيفاء كافة الإجراءات المصرفية والقانونية، ويكون الدين قد وصل إلي مرحلة مشكوك في تحصيله، تحليل معلومات التقرير الائتماني للعملاء وتحليل المخاطر يتيح للمصارف والمؤسسات المالية اختيار العملاء الممتازين وبالتالي تنخفض حالات التعثر وبالتالي الحاجة إلي تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها.

(6) زيادة الربحية:

تتيح خدمة الاستعلام الائتماني فرصة استقطاب الموارد للمصارف والمؤسسات المالية وتوظيفها التوظيف الأمثل، وفي المقابل انخفاض حالات التعثر، وانخفاض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، مما يزد من الأرباح المحققة للمصارف والمؤسسات المالية، وبالتالي ترتفع حقوق وأرباح الملاك والمساهمين وتمكن المصارف والمؤسسات المالية من منح أرباح لأصحاب ودائع الاستثمار والمدخرين.

الخلاصة والتوصيات:

استهلت الورقة بتمهيد عن التمويل والتسهيلات الائتمانية والمخاطر، وقدمت شرحاً وتعريفاً للاستعلام الائتماني من حيث المفهوم والأهمية والمزايا، وتعرضت إلى أنواع السجلات الائتمانية وأنواع أنظمة الاستعلام الائتماني، وأبانت السجلات الائتمانية وأنواع أنظمة الاستعلام الائتماني، ووضحت الشروط المفتاحية للنجاح التي أكدت أهمية إصدار القوانين والمنشورات المنظمة لتقديم المعلومات الائتمانية وتوفير الضمانات المناسبة للجهات المشتركة في عملية الاستعلام الائتماني وحفظ حقوق عملاء المصارف والمؤسسات المالية، فضلاً عن ذلك توضيح الممارسات المهنية السليمة وضرورة استخدام التقنية الحديثة في إعداد برنامج الاستعلام الائتماني.

تبنيت فعالية الوساطة التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية بين ذوي الفوائض (المدخرين) وذوي الحاجة إلى التمويل (المستثمرين) على كفاءة وقدرة المصارف على تحليل المعلومات الائتمانية للعملاء وبالتالي إدارة المخاطر مهنية عالية، وتتوقف هذه القدرة والكفاءة على جودة وصحة المعلومات والبيانات الائتمانية وشموليتها لمعلومات المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم تمويل وتسهيلات ائتمانية.

أن معالجة وتجهيز المعلومات والبيانات الائتمانية للعملاء تحتاج إلى نظام استعلام ائتماني حديث ومواكب للتطورات المعلوماتية والتقنية الحديثة، حتى تتمكن المصارف والمؤسسات المالية من اتخاذ قراراتها الائتمانية بموضوعية مستندة على أسس مصرفية سليمة.

الآثار المتوقعة للاستعلام الائتماني لا تنحصر في ترقية واستقرار المصارف والمؤسسات المالية، وإنما يساعد على استقرار نقدي ومالي في كافة وحدات الاقتصاد القومي.

أبانت الورقة أن بنك السودان المركزي قد بذل جهوداً في تطوير الاستعلام الائتماني، وفي السنوات الأخيرة قام بتوفير برنامج استعلام ائتماني مواكب للتطورات المعلوماتية والتقنية الحديثة. بالإضافة إلى توسيع قاعدة بيانات العملاء لتشمل معلومات المصارف والمؤسسات المالية، وأصبح موضوع الاستعلام الائتماني يكتسب أهمية متزايدة، حتى أصبح تحليل المعلومات الائتمانية أساساً لتقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية وفقاً للضوابط والأسس التي تم إصدارها.

إن الجهود التي بذلها بنك السودان المركزي ويواصل فيها حالياً وذلك للوصول إلى أفضل الممارسات في مجال الاستعلام الائتماني، فإنها تحتاج إلى المزيد في المجالات الآتية:

1- استكمال القوانين واللوائح والمنشورات المنظمة لتوفير المعلومات الائتمانية وتقديم خدمات الاستعلام الائتماني.

2- إلزام المصارف والمؤسسات المالية، باستخدام معلومات التقرير الائتماني للتوصية بشأن منح التمويل و/أو التسهيلات الائتمانية.

3- التوسع في تطوير وإنشاء وكالات الاستعلام الائتماني المستقلة التي

توفر معلومات إضافية عن العملاء.

4- رفع قدرات ومهارات المسئولين بالمصارف والمؤسسات المالية فيما يتعلق بقياس وتحليل المخاطر.

5- تطوير إشراف ورقابة بنك السودان المركزي بتحليل المعلومات والبيانات الائتمانية.

6- تطوير وسائل وآليات ضمان حقوق وواجبات مقدمي المعلومات الائتمانية والمستعلمين والعملاء.

7- تشجيع البحوث والدراسات العلمية والتطبيقية في مجال الاستعلام والتصنيف الائتماني وقياس مخاطر الائتمان.

المراجع

1. قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني لسنة 2011م
2. منشورات بنك السودان المركزي بشأن مخاطر الائتمان وترميز العملاء.
3. د. نبيل حشاد - موسوعة بازل - الجزء الرابع: دليلك إلى التصنيف الائتماني الخارجي والتصنيف الداخلي 2006م.
4. جيم عزيز - ورقة قدمت في سمناوات وورش عمل بنك السودان المركزي عن credit registry - 2009م
5. جيم عزيز - سمنا وورش عمل البنك المركزي المصري عن credit bureaus (2004).
6. مجلة المصارف عدد يناير 2012م تصدر عن اتحاد المصارف السوداني.
7. أنظمة الاستعلام الائتماني والاقتصاد العالمي M.J.Miller - كمبردج (2003م)
8. أنظمة الاستعلام الائتماني الخاصة S. Ojankov & C. Mcliesh & Ashlecefer جامعة هارفارد والبنك الدولي 2006م.
9. أنظمة الاستعلام الائتماني والقيود التمويلية.
10. البنك الدولي 2003م Inessa Love & Nataliya My lenko
11. عبد الله الحسن محمد وآخرون - ظاهرة التمويل المتعثر بالمصارف السودانية الاسباب والحلول - دراسة قدمت لمجلس إدارة بنك السودان المركزي - 2004م.



دراسات
وبحوث

ميزان المدفوعات، المكونات والتحليل وتطور الأداء في السودان خلال الفترة 2005 – 2012م

تناولت الدراسة تعريف ميزان المدفوعات وتوضيح مكوناته وتطور عملية الإعداد من قبل صندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات الدولية الأخرى، وأيضاً حاولت الدراسة توضيح التحليل النظري للبنود والترابط بينها واستخدامها في تشخيص أداء القطاع الخارجي والمقارنة بين الدول. بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من البيانات في وضع وإدارة السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة المتعلقة بالقطاع الخارجي و النقدي والمالي، كذلك تطرقت الدراسة إلى تطور أداء ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة قيد الدراسة ومقارنته ببعض الدول المجاورة مثل كينيا وإثيوبيا ومصر، واختتمت الدراسة بالخلاصة وبعض التوصيات التي قد تساهم في معالجة العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي مقابلة الالتزامات الخارجية.

مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته:

يعرف ميزان المدفوعات وفقاً لصندوق النقد الدولي بأنه بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين (Residents and nonresident) خلال فترة زمنية محددة (عادة شهر). ويتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري وحساب الدخل المالي والحساب الرأسمالي وحساب الأخطاء والمحذوفات. وفيما يلي تفصيل وتسجيل بيانات ميزان المدفوعات على أساس التدفق (flow) كمكونات هذه الحسابات:

الحساب الجاري: ويشمل جميع المبادلات من السلع والخدمات ويتكون من الميزان التجاري (العمليات المنظورة) وميزان الخدمات والدخل والتحويلات (العمليات غير المنظورة).

ويتضمن الميزان التجاري صادرات السلع ووارداته وهو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات السلعية. ويشمل ميزان الخدمات والدخل والمعاملات المتعلقة بالخدمات والدخل والتحويلات مثل النقل وإرباح الشركات وتحويلات العاملين بالخارج والمنح والهدايا وغيرها.

ويتكون الحساب الرأسمالي من التحركات الرأسمالية والتحويلات التي تؤدي إلى التغيير في ملكية الأصول الثابتة، أو قيام الدائن بإسقاط الدين الخارجي المستحق دون مقابل بالإضافة لحيازة الأصول غير المالية وغير المنتجة أو التصرف فيها مثل حقوق الملكية الفكرية أو العلامة أو الشهرة التجارية وبراءة الاختراع وحقوق النشر وغيرها من الأصول غير الملموسة.

وتسجل في الحساب المالي المعاملات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية ويتضمن الاستثمارات الأخرى مثل صافي التسهيلات التجارية والقروض والتدفقات في الأصول غير الاحتياطية والخصوم للبنك المركزي والمصارف والحكومة العامة والقطاعات الأخرى.

يوافق بند الأخطاء والمحذوفات بين صافي الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي من جهة وصافي الميزان الكلي من الجهة الأخرى.

وينتج هذا البند أما لقصور مصادر البيانات أو لاختلاف طرق إعدادها، ويعبر وجود مبلغ في هذا البند وبإشارة سالبة عن صافي مدفوعات غير مبوبة.

ويتم إعداد بيانات ميزان المدفوعات وتضمينها الحسابات المكونة لها وفقاً لنموذج ودليل أعدته صندوق النقد الدولي. ويقوم الصندوق بتطوير وتحديد الدليل من فترة لأخرى وفقاً للتطورات



محمد الحسن الخليفة

مدير إدارة البحوث والتنمية

item (OIN) = 0

الحساب الجاري + الحساب المالي والأسمالي + بند الأخطاء والمحذوفات
= صفر

ويشير الأداء لمعظم الدول إلى عدم التوازن، حيث هنالك عجز أو فائض ويحدث العجز نتيجة لعدد من العوامل أهمها العجز في الموازنة العامة وعدم استقرار سعر الصرف وارتفاع أسعار السلع المستوردة.

ويستخدم ميزان المدفوعات في قياس التطور في أداء بعض القطاعات مثل الصادرات ومدى تغطية عائداتها للواردات والالتزامات الخارجية مثل الديون، ويعكس ذلك قدرة الاقتصاد على مقابلة الاحتياجات من موارد النقد الأجنبي، وأيضاً يمكن الوقوف على أداء تحويلات العاملين بالخارج، ونشاطات السياحة والعلاج والتعليم بالخارج، وكذلك يبين الحساب المالي والأسمالي موقف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة والقروض والمنح. وهذه البنود تُحدد مصادر تمويل العجز في ميزان المدفوعات والتي عادة تتم باستخدام الاحتياطي بالنقد الأجنبي المتوفر للدولة (International Reserve)، أو من المصادر الخارجية والتي تشمل القروض والمنح السليعية والنقدية. هذا بالإضافة إلى تطبيق السياسات والإجراءات التي تُشجع الصادرات وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تركز على إنتاج سلع الصادر والنفط والمعادن وتشجيع تدفق تحويلات العاملين بالخارج، وفي جانب الواردات تقوم بعض الدول بتطبيق إجراءات لتخفيضها مثل زيادة الرسوم الجمركية لبعض السلع وتشجيع الإنتاج المحلي لإحلال السلع الإستراتيجية المستوردة. وبصورة عامة تركز سياسات وإجراءات تخفيض العجز في ميزان المدفوعات على زيادة عرض موارد النقد الأجنبي وترشيد الطلب عليه.

ويرى بعض الاقتصاديين أن بيانات وبنود ميزان المدفوعات يمكن استخدامها في إعداد السياسات الاقتصادية الكلية والتي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتوظيف الكامل للموارد واستقرار المستوى العام للأسعار والتوازن في ميزان المدفوعات.

الأهداف للسياسات الاقتصادية الكلية وميزان المدفوعات:

تركز السياسات الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة والنامية على الاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية، أو التوظيف الكامل للموارد المتاحة ويعتبر البعض إن هدف استقرار الأسعار والتوازن في ميزان المدفوعات أقل أهمية وتأتي في المرتبة الثانية بعد هدف النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل، ويمكن لبعض الاقتصادات أن تحقق معدل نمو اقتصادي عالي وتوظيف كامل في ظل معدل تضخم منخفض. ويختلف الاقتصاديون حول تعارض معدل التضخم المرتفع مع تحقيق معدل النمو الاقتصادي الإيجابي المستدام وتوزيع الموارد للإنتاج. وبالنسبة لهدف توازن ميزان المدفوعات يرى بعض الاقتصاديين أنه ليس بالضرورة المحافظة على التوازن في كل الأوقات، وأن عدم التوازن وخاصة أن الفائض ليس له أثر سلبي على الأهداف الأخرى، وبالرغم من ذلك يعتبر ميزان المدفوعات ذو أهمية كبيرة في تحليل أداء القطاع الخارجي أو عند تحديد أو وضع السياسات الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية والمالية.

الحساب الجاري والسياسة النقدية:

يعتبر الحساب الجاري مؤشر لقياس مدى اعتماد الاقتصاد على توفير

والإحداث التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وقد صدر الدليل الأول في عام 1947م والثاني في عام 1950م والثالث في عام 1961م والرابع في عام 1977م والخامس في 1993م والسادس في عام 2009م. وتهدف هذه المطبوعات إلى توحيد وتناغم الموجهات الإحصائية لتعكس إمكانية الربط بين البنود المختلفة وتقليل عدم التناسق، وبهذا يمكن المحافظة على الثقة في البيانات المنشورة واستخدامها لأغراض التحليل والمقارنة بين الدول.

وفي إطار سعي صندوق النقد الدولي لتطوير عملية إعداد بيانات ميزان المدفوعات، تم تكوين لجنة إحصاءات ميزان المدفوعات في العام 1992م لتشرف على وتتابع عملية الاتصال بين معدي البيانات والمنظمات الدولية، وأيضاً صدرت مجموعة من المطبوعات منها موجهات إعداد ميزان المدفوعات في عام 1995م وكتاب ميزان المدفوعات في عام 1996م، وتم إصدار دليل حافظة الاستثمار في عام 2008م. وأصدر بنك التسويات الدولي في عام 2003م موجهات لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر لدول منظمة التنمية والتعاون في عام 2008م

وأيضاً تبنت اللجنة الدائمة تعديل لدليل ميزان المدفوعات ليتماشى مع التعديلات التي حدثت نتيجة لتغيير دليل الإحصاءات القومية الصادرة من الأمم المتحدة، وإيجاد نوع من التناسق بين المؤشرات الكلية، وكذلك لمواكبة العولمة الاقتصادية والتي أدت إلى زيارة عدد الشركات والمؤسسات وبالتالي ارتفاع درجة التعامل بينها، وهناك اهتمام بمفهوم الإقامة والحاجة لمعرفة معلومات أو بيانات تحويلات العاملين بالخارج، وظهور الحاجة لمعرفة التطورات الاقتصادية الدولية، وموقف الاستثمار الدولي وأداء المشتقات المالية والأصول الاحتياطية. وقد تم تضمين الدليل السادس عدد من الموجهات تستوعب المستجدات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، وصدر باسم دليل ميزان المدفوعات وموقف الاستثمار، أو ما يعرف بالدليل السادس لميزان المدفوعات. ويهدف الدليل بصورة عامة إلى الآتي :

- إتاحة مقدمة مختصرة عن استخدام بيانات ميزان المدفوعات والتفصيلات في الأصول والخصوم

- توفير وتوضيح المفاهيم والتعاريف والتصنيف لبنود ومكونات ميزان المدفوعات

- إتاحة إمكانية المقارنة بين الدول عن طريق الموجهات التي يتم الالتزام بها على نطاق الدول

- توضيح العلاقة بين موقف بيانات الاستثمار الدولي والإحصاءات الكلية لتفعيل التناغم أو التناسق بين البيانات

ويتضح من تعدد إصدارات دليل ميزان المدفوعات إن هنالك اهتمام مستمر بتطوير إحصاءات ميزان المدفوعات بهدف الوصول إلى بيانات صحيحة وشاملة ومتناسقة وفي التوقيت المطلوب وبهذا يمكن استخدامها في عملية التحليل الاقتصادي وتبني السياسات التي تساعد في معالجة الإختلالات التي قد تحدث أو التخفيف من آثارها السالبة.

تحليل ميزان المدفوعات:

يري بعض الاقتصاديين أنه لا بد من توازن ميزان المدفوعات وفقاً للمعادلة الآتية :

Current Account + Capital & Financial Account + balancing

ميزان المدفوعات وعرض النقود:

يُعرف عرض النقود بمعناه الواسع في جانب الأصول بأنه مجموع صافي الأصول الأجنبية بالإضافة لصافي الأصول المحلية وصافي الأصول الأخرى. ويمكن توضيح ذلك عن طريق المعادلة الآتية :

$$M2 = NFA + NDA + OIN$$

عرض النقود بالمعنى الواسع M2: Broad Morey

صافي الأصول الأجنبية NFA : Net foreign Asset

صافي الأصول المحلية NDA : Net Domestic Asset

صافي البنود الأخرى OIN : Other Items Asset

وعادة يتم تضمين ميزان المدفوعات صافي الأصول الأجنبية. أي التغيير في الأصول الأجنبية ناقصاً الخصوم الأجنبية بعد مراعاة التغييرات في سعر الصرف (إعادة تقييم الأصول). في الحساب الجاري والحساب المالي والرأسمالي. ووفقاً لهذه المعادلة فإن الزيادة في الأصول الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع عرض النقود نتيجة لزيادة السيولة لدى البنوك مما يؤدي إلى ارتفاع التمويل المحلي. وذلك يتطلب تحييد آثار ذلك على ارتفاع معدل التضخم باستخدام أدوات السياسة النقدية.

تطور أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة 2005 – 2012:

يوضح الجدول رقم (1) والإشكال تطور أداء البنود الرئيسية لميزان المدفوعات خلال الفترة المذكورة ولغرض التحليل يمكن تقسيم الفترة قيد الدراسة إلى فترتين (2005 – 2007) و (2008 – 2012).

الفترة 2005 – 2007

شهدت هذه الفترة استقراراً وتحسناً في أداء مؤشرات الاقتصاد العالمي مما انعكس إيجاباً على أداء معظم مؤشرات الاقتصاد السوداني باستثناء ميزان المدفوعات والذي سجل فائض في عام 2005 بينما شهد عجز في الأعوام 2006 و 2007، ويعزى الفائض في عام 2005 إلى ارتفاع الحساب المالي والرأسمالي نتيجة للزيادة في الاستثمارات الأجنبية، وذلك نتيجة لتطبيق سياسة الدولة التي تهدف لاستقطاب هذه الاستثمارات، أما العجز في عام 2006 فيعزى لارتفاع عجز الحساب الجاري وخاصة الواردات. ويرجع العجز في عام 2007 إلى انخفاض الحساب المالي والرأسمالي.

الفترة 2008 – 2012:

تأثر أداء المؤشرات الكلية للاقتصاد السوداني خلال هذه الفترة سلباً بالتطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي نتيجة لازمة المالية العالمية والتي بدأت في العام 2008 بالإضافة لازمة الديون الأوربية خلال الأعوام 2011 و 2012. وأيضاً تأثر الاقتصاد السوداني بصورة عامة بانفصال دولة جنوب السودان في عام 2011 بالإضافة لعدم الاستقرار الأمني في بعض الولايات. وقد كان لخروج البترول من قائمة الصادرات السودانية أثر سلبي على تدفق موارد النقد الأجنبي مما أدى لحدوث عجز في الميزان الكلي وعدم استقرار سعر الصرف.

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات في عام 2008 إلى فاض بمبلغ 21.1

المدخرات الكافية لتمويل الاستثمارات المحلية، وفقاً للمعادلة $CAB = S - I$ حيث أن CAB - (Current account Balance) تعني الحساب الجاري، وان $(S - Saving)$ تعني الادخار وان $(I - Investment)$ تعني الاستثمار وفي حالة عجز الحساب الجاري فإن الاستثمار المحلي يتم تمويله من المصادر الخارجية وهذا يزيد من الطاقة الإنتاجية الاقتصادية وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. وفي حالة الفائض في الحساب الجاري فإن ذلك يشير إلى أن المدخرات المحلية قد تم استخدامها لتمويل الاستثمار في دولة أخرى. وعليه فإن توازن ميزان المدفوعات له تأثير إيجابي على الدولة المعنية والدول الأخرى، وذلك في حالة التوزيع الأمثل للموارد الإنتاجية وليس له أثر سالب على الإنتاج والاستثمار والاستهلاك. وفي ظل نظام سعر الصرف المرن فإن عجز الحساب الجاري المؤقت سيؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف إذا لم يتم تمويل العجز بتدفق رأس المال من الخارج. وقد يفسر المتعاملين في سوق النقد الأجنبي أن هذا الانخفاض سيؤدي إلى مزيد من التدهور، الأمر الذي ينتج عنه تشجيع تدفق رأس المال نحو الخارج وظهور ضغوط تضخمية. وقد يكون العجز في الحساب الجاري مستدام إذ تم تمويله عن طريق الاستدانة طويلة المدى من الخارج، وهذا يعتمد على موقف الاستثمار الدولي للقطر المعني.

فإذا كان موقف الاستثمار الدولي جيد أو معافى ويشمل ذلك نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي وللصادرات، والاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة للتطورات الاقتصادية والعوامل غير الاقتصادية مثل الاستقرار السياسي والاجتماعي والأوضاع الاقتصادية في الدول المجاورة. وإذا أصبحت مجموعة من هذه العوامل سلبية، فإن ذلك سيفقد الثقة في الدولة المعنية وبالتالي سيحد من تمويل العجز مستقبلاً ويكون غير مستدام. وأيضاً يكون العجز في الحساب الجاري غير مستدام إذا تم استخدام الاستدانة من الخارج لتمويل الاستهلاك، ولذا لابد من التركيز على أن نسبة كبيرة من هذه الاستدانة يجب أن يتم استغلالها في تطوير الصادرات وإحلال الواردات. وفي حالة عدم استدامة الحساب الجاري يجب أن تهتم السياسة النقدية بالمحافظة على استقرار الأسعار والعمل على توجيه الموارد للقطاعات الإنتاجية.

وفي حالة الفائض في الحساب الجاري والذي يحدث غالباً نتيجة لتحسن شروط التبادل التجاري نتيجة لارتفاع أسعار الصادرات مثل النفط وبعض المعادن، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الإنفاق المحلي، ولذا يجب أن تعمل السياسة النقدية على تحييد هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق تشجيع تدفق رأس المال للخارج ورفع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعال للعملة الوطنية. وهذا سيؤثر سلباً على تنافسية الصادرات وبالتالي على شروط التبادل التجاري.

الميزان التجاري والسياسة المالية:

في حالة العجز في الحساب الجاري غير المستدام يرى البعض أن ذلك يتطلب تطبيق عدد من الإجراءات لتحقيق التوازن أهمها : تخفيض طلب القطاع الخاص على السلع والخدمات، زيادة الإيرادات الحكومية الجارية وتخفيض المصروفات الحكومية الجارية ومصروفات التنمية واستغلال الاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية والقروض.

أما في العام 2011، فقد ارتفع العجز الكلي إلى مبلغ 835.4 مليون دولار، وذلك بسبب فقدان جزء مقدر من موارد النقد الأجنبي نتيجة لانفصال دولة جنوب السودان. وسجل الموقف الكلي انخفاض في العجز لتحسن موقف الحساب المالي والرأسمالي والذي تحول من عجز إلى فائض وذلك بالرغم من العجز الكبير في الحساب الجاري.

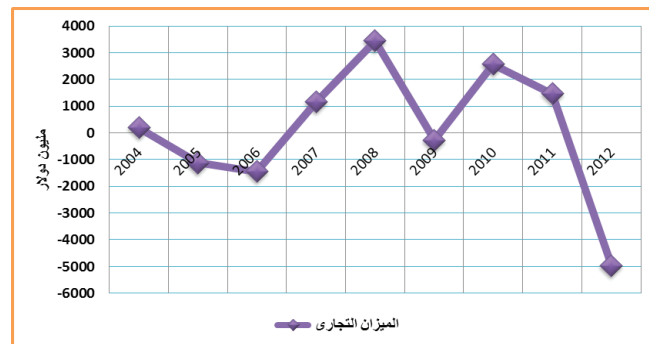
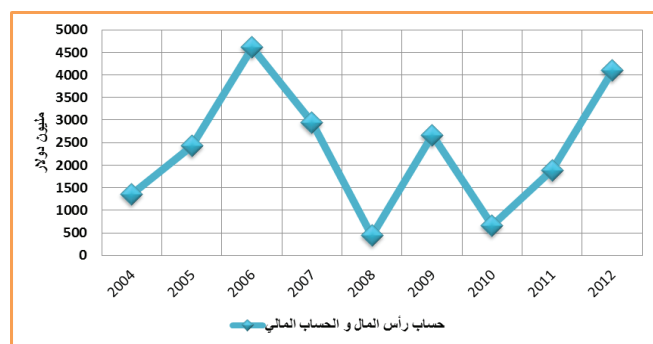
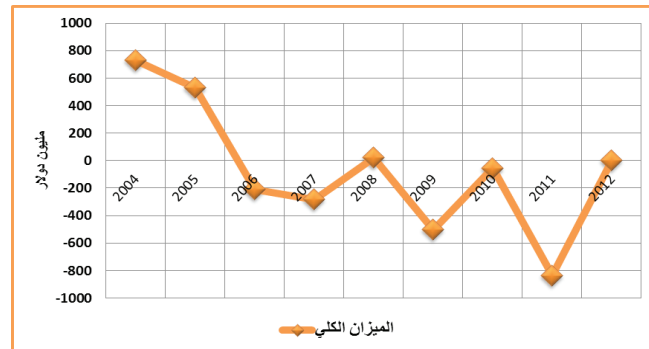
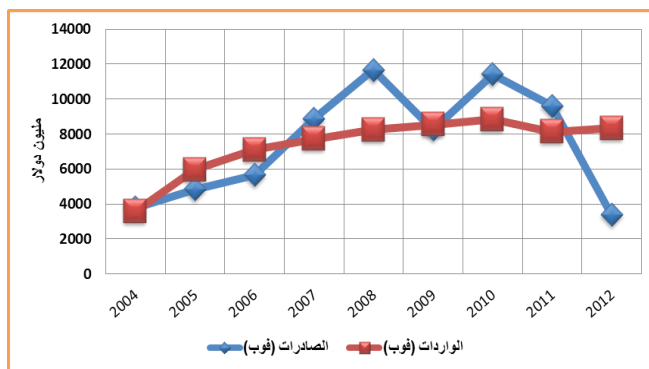
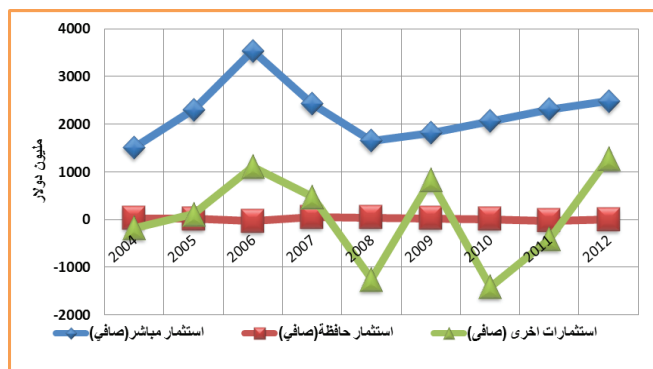
مليون دولار، وذلك نتيجة لارتفاع الفائض في الميزان التجاري. وفي عام 2009 تحول الفائض إلى عجز بمبلغ 52.0 مليون دولار بسبب العجز في الميزان التجاري. وبدأ تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية في عام 2010، حيث انخفض العجز في الميزان الكلي بمبلغ 54.2 مليون دولار، ويعزى هذا إلى التحسن في الميزان التجاري نتيجة لارتفاع أسعار النفط.

جدول رقم (1): ميزان المدفوعات للفترة 2004 - 2012

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
-5,804.4	86.2	157.2	-2,647.6	-2,508.3	-3,268.1	-4,919.4	-2,830.3	-818.2	الحساب الجاري
3,367.7	9,598.7	11,404.3	8,257.1	11,670.5	8,879.2	5,656.6	4,824.3	3,777.8	الصادرات (فوب)
256.6	7,304.4	9,695.2	7,236.8	11,094.1	8,418.5	5,087.2	4,187.4	3,100.5	بتترول
2,158.0	1,441.7	1,018.0	403.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الذهب
953.1	852.5	691.0	616.9	576.4	460.7	569.4	636.9	677.3	أخرى
-8,338.0	-8,127.6	-8,839.4	-8,528.0	-8,229.4	-7,722.4	-7,104.7	-5,946.0	-3,586.2	الواردات (فوب)
-645.7	-80.9	-178.0	-196.8	-1,062.3	-1,372.8	-1,142.8	-646.7	-343.1	مشتريات الحكومة
-7,692.3	-8,046.7	-8,661.4	-8,331.2	-7,167.1	-6,349.6	-5,961.9	-5,299.3	-3,243.1	مشتريات القطاع الخاص
-4,970.4	1,471.0	2,564.9	-270.9	3,441.1	1,156.8	-1,448.1	-1,121.7	191.6	الميزان التجاري (2+1)
-834.1	-1,384.9	-2,407.7	-2,376.7	-5,949.4	-4,425.0	-3,471.3	-1,708.6	-1,009.8	حساب الخدمات والدخل و التحويلات
-868.3	-1,408.7	-2,067.2	-1,515.1	-1,772.5	-2,554.1	-2,468.5	-1,685.3	-1,020.4	الخدمات
-828.3	-1,088.6	-2,471.7	-1,873.9	-4,562.0	-2,253.1	-2,014.0	-1,345.8	-1,112.7	الدخل
862.5	1,112.4	2,131.2	1,012.3	385.1	382.3	1,011.3	1,322.5	1,123.3	تحويلات جارية
4,092.8	1,882.7	661.1	2,666.2	439.5	2,945.5	4,610.9	2,427.2	1,353.9	حساب رأس المال و الحساب المالي
320.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	حساب راس المال
3,772.4	1,882.7	661.1	2,666.2	439.5	2,945.5	4,610.9	2,427.2	1,353.9	الحساب المالي
2,487.6	2,313.7	2,063.7	1,816.2	1,653.1	2,425.6	3,534.1	2,304.6	1,511.1	استثمار مباشر (صافي)
1.0	-26.1	6.1	19.5	38.8	45.5	-35.3	11.1	19.9	استثمار حافظة (صافي)
1,283.8	-404.9	-1,408.7	830.5	-1,252.4	474.3	1,112.2	111.5	-177.1	استثمارات أخرى (صافي)
0.4	835.4	54.2	502.0	-21.1	282.0	208.6	-530.5	-730.2	الاصول الاحتياطية
1,711.2	-2,804.3	-872.5	-473.6	2,089.9	40.7	99.9	933.6	194.5	أخطاء ومحدوفات
-0.4	-835.4	-54.2	-502.0	21.1	-282.0	-208.6	530.5	730.2	الميزان الكلي

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي
* أرقام أولية



جدول رقم (2): مؤشرات ميزان المدفوعات للسودان مقارنة ببعض الدول خلال الفترة 2004 - 2011

بليون دولار

الدولة	مصر			اثيوبيا			كينيا			السودان		
	الحساب الجارى	الحساب المالى والراسمالي	الميزان الكلي	الحساب الجارى	الحساب المالى والراسمالي	الميزان الكلي	الحساب الجارى	الحساب المالى والراسمالي	الميزان الكلي	الحساب الجارى	الحساب المالى والراسمالي	الميزان الكلي
2004	3.4	-5.0	-0.2	-0.1	0.6	0.2	0.02	0.2	0.04	-0.8	1.4	0.7
2005	2.9	3.4	4.5	-0.8	0.6	-0.1	-0.3	0.7	0.3	-2.8	2.4	0.5
2006	1.8	3.5	3.3	-1.4	0.8	-0.2	-0.5	0.8	0.5	-4.9	4.6	-0.2
2007	2.3	0.9	5.3	-0.9	1.0	0.1	-1.1	1.8	0.8	-3.3	2.9	-0.3
2008	0.9	7.1	5.4	-1.5	1.6	-0.3	-2.0	1.0	-0.4	-2.5	0.4	0.02
2009	-4.4	2.3	-3.4	-1.6	2.0	0.5	-1.8	2.3	0.9	-2.6	2.7	-0.5
2010	-4.3	8.3	3.4	-1.2	2.3	0.3	-2.1	2.2	0.1	0.2	0.7	-0.1
2011	-6.1	-4.2	-9.8	0.2	2.3	1.4	-3.6	3.5	0.3	0.1	1.9	-0.8

المصدر : مواقع البنوك المركزية للبنوك المذكورة

مقارنة أداء مؤشرات ميزان المدفوعات في السودان مع بعض الدول المجاورة:

يوضح الجدول رقم (2) أداء مؤشرات ميزان المدفوعات مع دولة كينيا وأثيوبيا ومصر خلال الفترة 2004 - 2011 يُلاحظ من الجدول أن السودان قد سجل فائض للأعوام 2004 و 2005 و 2008 وعجز في الأعوام الأخرى. وسجلت دولة كينيا فائض خلال الفترة باستثناء عام 2008 وأثيوبيا سجلت فائض ما عدا الأعوام 2005 و 2006 و 2008. أما مصر فقد سجلت فائض خلال الفترة 2004 - 2008، وعجز خلال الفترة 2009 - 2011.

جدول رقم (3)

الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

الدولة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مصر	4.3	3.2	1.6	1.7	0.5	-2.3	-2.0	-2.6
اثيوبيا	-1.4	-6.3	-9.1	-4.5	-5.6	-5.0	-4.0	0.6
كينيا	0.1	-1.5	-2.3	-4.0	-6.6	-5.8	-6.5	-10.6
السودان	-4.9	-10.0	-8.8	-5.9	-2.0	-10.0	-2.1	-0.5

International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2012

يوضح الجدول رقم (3) موقف الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية خلال الفترة قيد الدراسة، ويتضح أن مصر سجلت نسبة موجبة خلال الفترة 2004-2008، بينما سجلت نسب سالبة خلال الفترة 2009-2011. وسجلت أثيوبيا وكينيا نسب سالبة خلال الفترة باستثناء عامي 2011 و 2004، أما السودان فقد سجل نسب سالبة خلال كل الفترة ويشير ذلك الي أن هذه الدول تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات. وبصورة عامة تشير البيانات إلى تقارب الأداء في الدول الأربعة نسبة لتشابه طبيعة اقتصادياتها، ويُلاحظ أيضاً تحسن أداء الحساب المالي والرأسمالي نسبة لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطبيق سياسة الانفتاح على العالم الخارجي للاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والدول الصديقة، وبالرغم من ذلك تواجه هذه الدول صعوبات في مقابلة الالتزامات الخارجية.

الخلاصة والتوصيات:

يتضح من تطور دليل ميزان المدفوعات وتعديله ليشمل كافة المعاملات الخارجية للدولة من قبل صندوق النقد الدولي وبعض الجهات ذات الصلة مثل الأمم المتحدة وبنك التسويات الدولي، وكذلك هناك اهتمام كبير بإحصائيات وبيانات ميزان المدفوعات لأنه يعكس الأداء الخارجي للدولة مما يسهل عملية التحليل والمقارنة مع الدول الأخرى واستخدام البيانات لإعداد السياسات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات. وفيما يتعلق بإعداد بيانات ميزان المدفوعات من قبل الإدارة المختصة ببنك السودان المركزي، فيمكن القول بان هناك مواكبة للتطورات والمستجدات التي تحدث في الاقتصاد العالمي. وأيضاً يتم تدريب المختصين على إعداد بيانات ميزان المدفوعات

من خلال الدورات التدريبية التي يُنظمها صندوق النقد الدولي في مراكزه المختلفة ولمواكبة تطورات الإعداد توصي الدراسة بالاستمرار في الاستفادة من الدورات التدريبية والبعثات الفنية بالإضافة للتدريب من خلال العمل والاستفادة من الخبرات التراكمية مع ضرورة الاهتمام بتخفيض بند الأخطاء والمحذوفات بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة والإشراف الفني من قبل صندوق النقد الدولي.

وبالنسبة لأداء بنود ميزان المدفوعات في السودان يُلاحظ أنه قد سجل عجزاً باستثناء الاعوام 2005 و 2008، وذلك لتأثر الاداء سلباً بتطورات أداء الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي، ولتخفيض العجز توصي الدراسة بالاستمرار في سياسة تشجيع الصادرات وإحلال الواردات، بالإضافة للتركيز علي إنشاء مشروعات نوعية بغرض الصادر في مجال الزراعة بشقيها النباتي والحيواني مع ضرورة الاهتمام بخدمات الصادر، وإيجاد أسواق جديدة والمحافظة على الأسواق الحالية، وذلك عن طريق زيادة تنافسية الصادرات السودانية، ويمكن أن يتم تنفيذ المشروعات عبر الشراكة بين القطاع الخاص السوداني والأجنبي، على إن تقوم الحكومة بإنشاء البنيات الأساسية ذات الصلة بتسهيل عمليات الصادر ويشمل ذلك الطرق والموانئ بالتركيز على السكة حديد بالإضافة إلى تشجيع المستثمرين بمنحهم ميزات تفضيلية بتخفيض رسوم الخدمات وتخصيص الأراضي وغير ذلك من المحفزات. والنظر في إمكانية توزيع المشروعات الإنتاجية والحرفية على الولايات التي تتوفر فيها الميزات النسبية للإنتاج بالحجم الكبير بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بتوفير فرص العمل والخدمات وبالتالي تخفيض الهجرة من الريف للمدن.

المراجع:

- 1- التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.
- 2- صندوق النقد الدولي - دليل ميزان المدفوعات - الطبعة الخامسة (1993) والسادسة (2009).
- 3- Anatomy P.Muller, Balance of Payment Analysis, The Central Economics Institute Research paper series 2011.
- 4- Maurice obstfeld, Balance of Payment Crisis and Devaluation, National Bureau of Economic Research, Journal of Money, Credit and Banking No - 116, Vol - 2, 1984.
- 5- Alexander, R. dKing A, Growth and Balance of Payment constraints, Dept. of Economic working paper series, University of Melbourne 1998.
- 6- South Africa, Reserve Bank, The use of Balance of payments Statistics in the determination of fiscal and monetary policy, 2002.



دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية في السودان

1-1 مقدمة:

يعتبر التمويل المصرفي أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية، وندرته يمثل أهم عقبة للنمو الاقتصادي، وتعتبر مشكلة التمويل مسألة أساسية كونه يعتمد على وفرة أو ندرة الموارد ونوعيتها والذي يساعد بدوره على اتخاذ القرار الاقتصادي

ويعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد السوداني، لكونه وسيطاً في تقديم التمويل اللازم للقطاعات الانتاجية عن طريق حشد وتعبئة المدخرات المحلية، والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، ثم القيام بأعمال الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض (جانب العرض) لتوظيف فوائضهم وأصحاب العجز المالي (جانب الطلب) لتلبية حاجياتهم إلى التمويل. والمهمة الرئيسية لهذه الوساطة هي تدبير التمويل اللازم في مجالات التنمية الاقتصادية.

تنبع أهمية الدراسة من خلال ما يوفره من تمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بافتراض أن هناك علاقة تكاملية طويلة الاجل بين التمويل المصرفي ومعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي وشروط التبادل التجاري وهوامش ارباح المربحات.

تهدف الدراسة بصورة أساسية إلى تحليل أثر التمويل المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي في الاجلين الطويل والقصر، ومن ثم دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية. وذلك عن طريق بناء واختبار نموذج قياسي مكون من دالة الانتاج كوب دوغلاس (Cobb Douglas) معادلة يضاف اليها التمويل المصرفي. تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل اداء التمويل المصرفي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى المنهج القياسي لتحديد العلاقة بين التمويل المصرفي الممنوح من البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي في الاجل الطويل باستخدام منهجية التكامل المشترك (CO-integration) وفي الاجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك بعد دراسة واختبار خصائص سكون السلاسل الزمنية المتضمنة في الدراسة.

تتكون الدراسة من أربعة اجزاء، يتناول الاول مقدمة عن أهمية التمويل المصرفي والدراسات السابقة، ويتناول الجزء الثاني الاطار النظري والذي يشمل نظريات التمويل والتنمية ودور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، وفي الجزء الثالث تتطرق الدراسة إلى تحليل اداء التمويل المصرفي ودوره في النمو، بالإضافة إلى النموذج المستخدم ومنهج الدراسة. وتختتم الدراسة بالنتائج والتوصيات.

2-1 الدراسات السابقة

نظراً لندرة الدراسات السابقة حول الموضوع على مستوى السودان تتناول بصورة مباشرة توصيف العلاقة بين التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية، تم التركيز و الاعتماد بصورة أكبر على بعض الدراسات الخارجية، حيث تم اعداد عدد من الدراسات حول الموضوع قيد النظر من قبل باحثين سودانيين ومن دول اخرى وخاصة الدول العربية وفيما يلي استعراض موجز لنتائج بعض الدراسات:

دراسة حول تقييم محاولات اصلاح الجهاز المصرفي ودوره في التنمية (يونيو 2004) قام بها د. صابر محمد حسن، أشارت الدراسة إلى دور المصارف التجارية والمتخصصة في عملية التنمية الاقتصادية، خلصت إلى انه وبالرغم من الدور الكبير الذي قامت به المصارف في تمويل القطاعات الانتاجية الا انها لم تغطي كل

اعداد

إدارة البحوث والتنمية

بنك السودان المركزي

الاحتياجات التمويلية لهذه القطاعات مما يتطلب بذل مزيد من الجهود من قبل المصارف في توفير التمويل الذي يمكن هذه القطاعات من لعب دورها بكفاءة أكثر في عملية التنمية في الأجل المتوسط، إلا أن المصارف قد لا تستطيع توفير التمويل طويل الأجل وذلك لأن طبيعتها موارد قصيرة الأجل وأن الدور الأساسي للمصارف هو توفير تمويل رأس المال التشغيلي لتلك القطاعات.

دراسة عن التطور المالي والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة من 1970-2004 سفيان الطيب محمد (معهد العربي للتخطيط - الكويت)، هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة المذكورة باستخدام منهج الانحدار الذاتي لتحليل التكامل المشترك، تم اختبار العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين كل من مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في السودان. وقد بين اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة ضعيفة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في السودان. فبالرغم من معنوية معامل عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن اشارته كانت سالبة، بينما كان تأثير متغير التمويل الممنوح بواسطة البنوك التجارية على النمو الاقتصادي سالباً وغير معنوي.

دراسة دور التمويل المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (تجربة السودان خلال الفترة من 1992-2009)، د. مصطفى محمد عبدالله، هدفت الدراسة إلى معرفة دور التمويل المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في السودان، علاوة على دوره في تطوير عمليات السوق المفتوحة كأداة رئيسية لتعزيز التمويل والتنمية الذاتية، وذلك باستخدام منهج الانحدار الذاتي وتحليل التكامل المشترك للتحقق من الفرضية القائلة بأن كل من التمويل المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر لعبا دوراً حاسماً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، كما أن التوسع في التمويل المحلي، وأسواق المال ساعدا على تعزيز مختلف المشاريع الخاصة والعامة والتي بدورها شجعت على إنشاء البنى التحتية وتحسين تكوين رأس المال الخاص. توصلت الدراسة إلى أن التمويل المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر ساعدا كثيراً في تعزيز النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

دراسة صدرت من صندوق النقد الدولي (2012) بعنوان نمو التمويل المصرفي ومثانة المصارف في السعودية، هدفت للتعرف على العلاقة بين التوسع في التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الداعمة إلى واقعية حدوث دورات اقتصادية في عمليات التمويل المصرفي متجانسة مع النمو الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد المحلي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى التوسع في عمليات التمويل المصرفي مما يضيف درجة من الانتعاش الاقتصادي ومن ثم يشجع استدامة النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة أيضاً إلى نتيجة مهمة حول طبيعة العلاقة بين مثانة القطاع المصرفي والتوسع في التمويل المصرفي. ففي الوقت الذي يساهم النمو الاقتصادي في التوسع في التمويل المصرفي، نجد أن استدامة نمو التمويل المصرفي دون مراعاة لحجم الاقتصاد السعودي ودرجة نموه قد تؤدي إلى انعكاسات سلبية على مثانة القطاع المصرفي، حيث أشارت إلى أنه وبالرغم من الدور الإيجابي للتمويل المصرفي في استدامة النمو الاقتصادي بتوفيره لمنتجات تمويلية عديدة تلبى

احتياجات القطاع الخاص، إلا أن التوسع السريع وغير المتجانس مع الدورة الاقتصادية للاقتصاد المحلي قد ينعكس على المثانة المالية للقطاع المصرفي.

دراسة سلمان (1996) بعنوان دور الجهاز المصرفي الكويتي في تمويل التنمية الصناعية، تهدف الدراسة إلى تحليل دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة وذلك بتحليل موارد واستخدامات البنوك المحلية وذلك لمعرفة حقيقة نشاط هذه البنوك ومعرفة مدى استفادة الاقتصاد القومي منها، بالإضافة إلى معرفة الأساليب المناسبة لزيادة المشاركة الإيجابية لهذه البنوك في المستقبل عن طريق تصحيح مسارها ومعالجة مشكلة دور البنوك في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك الكويتية قامت بدور كبير في النشاط الاقتصادي، وساهمت في جذب المزيد من المدخرات كما منحت مزيد من التمويل المصرفي بمعدلات عالية، إلا أنه يوجد بعض القصور في طبيعة عمل وفعالية هذا الجهاز، حيث نجد أن القدر الأكبر من التمويل الذي منحه البنوك الكويتية كان موجهاً نحو قطاعات غير سلعية كالتجارة والتسهيلات الشخصية أما القطاعات السلعية كالصناعة والزراعة فلم تحصل إلا على نسبة ضئيلة من هذه القروض ولقد أوصت الدراسة بضرورة أن تعمل البنوك على تكبير حجمها من خلال الاندماجات أو زيادة رأس مالها وتحسين مهاراتها البشرية والتكنولوجية وأن تتوسع في تمويلها للعمليات المصرفية غير التقليدية في الكويت كتمويل إنشاء الشركات والاندماجات.

دراسة جمعون نوال (2004-2005) دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، استخدمت الدراسة مزيج من المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي وخلصت على أن التنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة، فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها والتي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وإن التنمية الاقتصادية المعاصرة تقوم على تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع الموارد واستخدامها في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية وأهم مشكل يقف أمامها هو التمويل أي التمويل المصرفي (التمويل غير المباشر) بسبب غياب السوق المالية، وإن عملية التنمية تتطلب الإحاطة بكل المصادر في ظل غياب السوق المالية فالجهاز المصرفي يعتبر مركزاً حيوياً في النظام الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة تحفيز المصارف على تحسين خدماتها المصرفية بصورة جذرية للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عن طريق بذل جهود إضافية لذلك والعمل على تفادي انخفاض القدرة الشرائية للمدخرات نتيجة ارتفاع الأسعار، وذلك بربطها بمستوى التكاليف المعيشية. كما يجب العمل على تمكين القطاع العام والخاص من زيادة فوائضه المالية وإصلاحه، والاعتماد على هذا الفائض بشكل رئيسي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الوطنية.

دراسة حول دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين (محمد إبراهيم مقداد، وسام عبدالله حلس)، لقد قام الباحثان بدراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في فلسطين، حيث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي للبيانات مستخدمين الجداول للتوضيح، كما حاول الباحثان في التحليل، مقارنة أداء البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في مجال دورها في تمويل التنمية من جهة ومن جهة أخرى تتم

المقارنة بين البنوك الإسلامية محل الدراسة لبيان مدى مشاركتها في تمويل التنمية الاقتصادية. حيث تم جمع البيانات من البنوك الإسلامية وفروعها مباشرة عبر استبانة صممت لهذا الغرض ووزعت على مدراء بعض البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين. وقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أن النتائج الميدانية لأثر المصارف الإسلامية في فلسطين أكدت عدم قدرة المصارف الإسلامية في فلسطين على أن تلعب هذا الدور. وعلى الرغم من أن النتائج تشير إلى نجاح المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات في فلسطين، إلا أنها أكدت الفشل الذريع في تقديم التسهيلات وخاصة في فلسطين مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد قدم الباحثان العديد من التوصيات حول تنشيط الدور التنموي للمصارف الإسلامية، تتعلق غالبها في الاهتمام بالتخطيط وإيجاد البدائل للتمويل بالمرابحة والاهتمام بالمضاربة والمشاركة، وهذا يتضمن إيجاد القواعد والأسس الواضحة القابلة للتطبيق في ظل الواقع الفلسطيني. كما تشير إلى الدور المتوقع للدولة في هذا المجال.

دراسة نوف بنت فراج العجران (2008) حول أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في السعودية، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة من (1970-2005) بالاعتماد على بيانات سنوية. استخدمت الدراسة نموذج يتكون من دالة إنتاج كوب دوغلاس معدلة باضافة الائتمان المصرفي إلى المتغيرات المستقلة (العمل ورأس المال)، حيث أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر المَطور (ADF) واختبار فيلبس بيرون (PP) أن جميع المتغيرات ساكنة عند الفروق الأولى، مما يعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وبإجراء اختبار يوهانسن للتكامل المشترك للعلاقة طويلة الأجل توصلت الدراسة إلى وجود متجه وحيد للتكامل المشترك، وبالتالي علاقة توازنية طويلة الأجل بين اجمالي الناتج المحلي غير النفطي والمتغيرات المستقلة (العاملين في القطاع الخاص، و رأس المال للقطاع الخاص و الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص)

دراسة د. عبدالسلام عمران نفد، وعماد محمد عبدالرسول حول دور الائتمان المصرفي في تمويل قطاع السياحة في ليبيا خلال الفترة من 1984-2003. هدفت لدراسة أثر الائتمان المصرفي لقطاع السياحة (المتغير المستقل) على الناتج المحلي لقطاع السياحة (المتغير التابع) في ليبيا. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة بين الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع السياحة والناتج المحلي للسياحة، وأن 98 % من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي لقطاع السياحة يمكن تفسيره بالتغيرات التي تحدث في الائتمان المصرفي الممنوح له، وكلما زاد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع السياحة ب 100 مليون دينار يزيد الناتج المحلي لقطاع السياحة ب 1158.2 مليون دينار.

1-2 مفهوم التمويل:

تتعدد تعريفات التمويل وتختلف باختلاف وجهات النظر وبرز التعريفات مايلي:

- **تعريف جون ستوارت ميل:**

يعرف التمويل بأنه تصريح باستخدام رأس مال آخر، بمعنى أنه اضاف رأسمالاً جديداً إلى رأس مال المشروع لاستخدامه. وقد تم انتقاد التعريف بأنه لم يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الشاسع بين التمويل وبين رأس المال، أي بين حقوق الغير على المشروع وبين حقوق الملكية.

- تعريف التمويل من خلال عنصر الثقة:

يمكن تعريف التمويل المصرفي من خلال تتبع المعنى اللفظي لكلمة Credit والتي تستمد اصولها من الكلمة اللاتينية Creds، والتي تعني اني اعتقد، والتي اشتق منها كلمة Cred والتي تعنى الثقة. ومن ثم يمكن تعريف التمويل بأنه: الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداؤه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.⁽¹⁾

ثانياً: ماهية النمو و التنمية الاقتصادية:

يختلط مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لدى الكثيرين حيث يستخدمون المصطلحين للدلالة على نفس الشيء، إلا ان هنالك اختلافاً جوهرياً فمصطلح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الدخل القومي او نصيب الفرد من الدخل القومي او الناتج القومي. فعندما يزيد الانتاج من السلع والخدمات في دولة ما باي شكل من الاشكال فان ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي. اما التنمية الاقتصادية فتشمل اكثر من ذلك حيث تتضمن تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل. و إن اهم تغيرين اساسيين في الهيكل الاقتصادي هما ارتفاع اسهام الصناعة في الناتج القومي (مع انخفاض اسهام الزراعة) وتزايد نسبة سكان المدن عن سكان الريف، بالإضافة إلى ان الدولة التي تدخل التنمية الاقتصادية تمر عادة بمراحل تزايد النمو السكاني ثم تناقصه، وفي خلال تلك المرحلة يتغير هيكل التركيب العمري تغيراً كبيراً، كما تتغير اغطاط الاستهلاك، حيث لاينفق الناس كل دخولهم على الضروريات الاساسية بل يتحولون إلى استهلاك السلع المعمرة وكذلك السلع والخدمات اللازمة للاستمتاع بوقت الفراغ. والعنصر الرئيسي الثالث في التنمية الاقتصادية هو ان يكون لسكان الدولة النصيب الاكبر في الاسهام في عملية التنمية الاقتصادية التي ينتج عنها تلك التغيرات الهيكلية. ويمكن مشاركة الاجانب في ذلك، ولكن لا يمكن ان يقوموا بالعملية برمتها. والاسهام في عملية التنمية يتضمن المشاركة في الاستمتاع بالمنافع التي تحققها التنمية. بينما اذا كان النمو ينعم به الاقلية الصغيرة التي تمتلك الثروة، سواء من الاجانب ام المواطنين فانه لايعد تنمية.

2-2 النمو الاقتصادي الحديث:

استخدم ذلك المصطلح سيمون كوزنتز (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد)، وهو يماثل مصطلح التنمية الاقتصادية من حيث المعنى وان كان أكثر دقة. وحسب ما اشار كوزنتز فان النمو الاقتصادي الحديث يشير إلى فترة زمنية من تاريخ العالم لها من الخصائص والصفات ما يميزها عن غيرها من الفترات الزمنية، وبرز ما يميز فترة النمو الاقتصادي الحديث هو استخدام وتطبيق البحث العلمي في تناول مشاكل الانتاج الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى التصنيع والتحضر، وانفجار النمو السكاني. ويستخدم مصطلح التحديث على نطاق كبير حيث يشير إلى ابعاد أكثر من الجانب الاقتصادي، فالمرء يمكن ان يتحدث عن تحديث المجتمع، او النظام السياسي. عموماً يمكن القول ان النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد ارتفاع نصيب الفرد من الدخل او الناتج،

(1) أ.د. عبدالمطلب عبدالحמיד، الائتمان المصرفي ومخاطره منهج متكامل، السلسلة الحديثة للبنوك وصناديق الاستثمار والبورصة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2010، ص21-19.

بينما التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الحديث يشتملان أيضاً على ارتفاع نصيب الفرد من الدخل او الناتج، وان كانت التنمية تشتمل على أكثر من ذلك الارتفاع، ولكنها لا يمكن ان تتحقق بدونه⁽¹⁾.

ويرى البعض ان التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة افضل ورفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل، هذا فضلا عن زيادة راس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن. وعليه فان الدول المتقدمة اقتصادياً هي تلك التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، بينما تلك التي حققت تقدماً غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليه الدول المتخلفة اقتصادياً. ومن ثم فان التنمية الاقتصادية تتطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك نصيب الفرد منه. وهذا التحسن في الدخل يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الراسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الانتاج والدخل. وبالإضافة إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل، وتنظيم الانتاج بطريقة افضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتقدم المؤسسات المالية، وزيادة معدل التحضر في المجتمع، وتحسن مستويات الصحة والتعليم⁽²⁾.

3-2 نظريات التنمية:

توجد سمات محددة شكلت الاطار العام لنظريات التنمية وهي على النحو التالي:

- ان القاسم المشترك للنظريات التي غطت الفترة منذ ادم سميث وحتى المدرسة الكنزية هو التركيز على اهمية التراكم الراسمالي في عمليات النمو الاقتصادي، فكل النظريات حاولت تفهم كيفية تراكم راس المال فضلاً عن العوامل الاقتصادية التي تدعم او تعوق عملية التراكم الراسمالي هذه.

- بين الاقتصاديون الكلاسيك كيف ان التنمية الاقتصادية يمكن ان تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية. و اضاف النيوكلاسيك إلى آراء الكلاسيك وحسنوها خاصة فيما يتعلق بتحليل عملية الادخار والاستثمار، فضلاً عن ذلك اهتم النيوكلاسيك بالاثار الناجمة عن التقدم التكنولوجي. اما كارل ماركس فاكد ان علاقات الانتاج في ظل النظام الراسمالي تعارض مع التقدم التكنولوجي والذي يتولد في ظل هذا النظام، ومن ثم فانه في ظل النظام الراسمالي سوف يتعرض الاقتصاد لكساد دوري ثم لركود حتمي. ويعتبر تحليل ماركس مهم على اعتبار انه اشار إلى التكاليف الباهظة والمتكررة لعملية النمو في ظل النظام الراسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع.

(1) مالكوم جيلز، وآخرون، اقتصاديات التنمية، تعريب د. طه عبدالله منصور ود. عبدالعظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1995م، ص 27-33.

(2) د. محمد عبدالعزيز عجيمة وآخرون، التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية بالاسكندرية، 2003، ص 20-22.

- حاولت نظرية شومبيتر سد الفجوة القائمة بين آراء ماركس وآراء النيوكلاسيك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، ولم يكن شومبيتر مقتنعاً بان عملية التنمية ذات طبيعة تدريجية متسقة كما صورها النيوكلاسيك. ف يرى شومبيتر انه رغم ان النمو يأخذ مكانه في بعض المجالات بطريقة سلسلة تدريجية الا ان النمو في هذه المجالات ليس هو الذي يترتب عليه الاختراق إلى مستويات معيشة اعلى بكثير من تلك المستويات السائدة، ويرى ان التغيرات الاقتصادية التي تتمخض عن الانتقال إلى مستويات معيشة اعلى بكثير من المستويات السائدة تتمثل في صورة تدفقات مفاجئة، وعليه فان النمو طويل الاجل في ظل النظام الراسمالي لا يمكن تفهمه الا عندما ينظر اليه في صورة تقلبات اقتصادية. وبالتالي فان التنمية الاقتصادية تحدث غالباً في صورة قفزات وتدفقات غير منتظمة، وقد تمثلت الاضافة الحقيقية لشومبيتر في نظرية التنمية في تاييده على اهمية دور المنظم بمعنى لابد من توافر الاشخاص الذين يستطيعون قيادة هذه العملية.

اما تحليل كينز فقد ارتكز اولاً على انتقاد فكرة التوظيف الكامل التي نادى بها الكلاسيك، ويرى كينز انه اذا ظهرت البطالة في ظل معدلات فائدة منخفضة فن السياسة النقدية لن تكون ذات تأثير يذكر في رفع مستوى التوظيف وبالتالي فان البطالة سوف تبقى مشكلة في الاجل الطويل مالم تلعب الحكومة دوراً أكبر في الاقتصاد القومي، وبالتالي اثرت مسالة البرامج الاستثمارية الحكومية الممولة عن طريق عجز الميزانية ومدى امكانية النظر اليها على انها الادوات الاسهل لتحقيق اهداف الانماء والتوظيف في الدول النامية. كذلك ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي ولم يتعرض تحليله لحقيقة ان الاستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد القومي. لقد كان اهتمام كينز منصباً على مشكلة الاستخدام الكامل للعمل ولراس المال القائم، بينما لم يهتم كثيراً لمسالة خلق الطاقات الانتاجية الناجمة عن الاستثمار.

- نشأ اهتمام كبير منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حول موضوع التنمية الاقتصادية. وقد حاول عدد من المحللين ان يطبق بعض النظريات الاساسية للتنمية على الحالات الخاصة للدول النامية في عالم اليوم. غير انه قد برزت بعض الاضافات الجديدة والهامة في مجال الاسهام في تحقيق تفهم افضل لعمليات الانماء الاقتصادي وللمعوقات التي تواجهه، وسارت الاضافات في اتجاهين، ركز اولهما على اسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليات انماء سريعة متجددة، بينما ركز الثاني على البحث عن العوامل الاساسية التي تتمخض عن النمو. وبالنسبة للاتجاه الاول فان اهتمامه بتحليل اسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم امكانية الاستفادة من التكنولوجيا الاكثر تقدماً، هذا فضلاً عن المعونات الخارجية في مجال راس المال والتنظيم. فقد وجه جزء كبير من تحليل التنمية الاقتصادية في السنوات الاخيرة نحو تفسير سبب عدم التوصل إلى تنمية متجددة ذاتياً في هذه الدول. وقد برزت ستة آراء رئيسية في هذا المجال هي:

* **الراي الاول:** العلاقة الريكاردية (نسبة لدافيد ريكاردو) بين النمو السكاني ونصيب الفرد من الدخل القومي، والعلاقة التي اتى بها الكنزيون بين معدل نمو الانتاج ونصيب الفرد من الدخل القومي من جهة اخرى. ويبين هذا الراي كيف ان اقصاداً ما يمكن ان يحبس فيما سمي بالمصيصة السكانية او الشرك السكاني.

* **الراي الثاني:** تناول مسألة ان معظم الصناعات التصديرية والتي تخصصت الدول النامية مبدئياً فيها لم ينتج عنها علاقات ترابط (امامية او خلفية) بقدر كاف بما يدعم عمليات انماء جديدة.

* **الراي الثالث:** تناول بعض الافكار التي ارجعت انخفاض معدلات النمو في الدول النامية اساساً إلى الاحتكارات الاجنبية فضلاً عن اتجاه شروط التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية في الاجل الطويل.

* **الراي الرابع:** يرجع الفشل في تحقيق الدول النامية لمعدلات نمو إلى عدم القدرة على الادخار.

* **الراي الخامس:** يعزى فشل الدول النامية في تحقيق معدلات نمو إلى ضعف الحافز على الاستثمار.

* **الراي السادس:** يعتبر عدم كفاية الهياكل الاساسية للنتاج في الدول النامية السبب الرئيسي لضعف معدلات النمو في تلك الدول⁽¹⁾.

0.3 تحليل اداء التمويل المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية

1-3 المنهج الوصفي:

يتم تحليل البيانات لمعرفة اداء التمويل المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توجيه التمويل المصرفي عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة واثاره علي النمو وتطور القطاعات الاقتصادية المختلفة. فان التنمية الاقتصادية في أي دولة تعتمد بشكل كبير على مدى كفاءة القطاع المصرفي ودوره في تجميع المدخرات واستثمارها في الانشطة الاقتصادية الامر الذي يؤدي الي زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى البنية الاقتصادية في الدولة.

وبالنظر إلى اداء الجهاز المصرفي فان اجمالى حجم الودائع بلغ حوالى 1,586.8 مليون جنيه بنهاية العام 2002 في حين بلغ حجم التمويل المصرفي في نفس العام حوالى 1,932.2 مليون جنيه. هنالك تطور ملحوظ للتمويل المصرفي في المصارف السودانية إذ يلاحظ زيادة نسبة في حجم التمويل المصرفي بمعدلات متناقصة. الجدول رقم (1) يوضح نسبة التطور السنوي للتمويل المصرفي خلال الفترة من 2002 م وحتى عام 2010م.

جدول رقم (1): تطور التمويل المصرفي خلال الفترة من 1999-2011

ملايين الجنيهات

السنة	حجم ودائع العملاء	حجم التمويل المصرفي	نسبة التطور السنوي للتمويل %
2002	1,586.8	1,932.2	32.0
2003	2,182.7	2,947.6	52.6
2004	2,994.7	4,363.9	48.0
2005	4,368.7	7,000.2	60.4
2006	5,168.8	11,139.6	59.1
2007	5,734.9	12,998.5	16.7
2008	6,855.4	14,961.1	15.1
2009	8,040.1	14,737.6	-1.5
2010	9,840.3	20,992.8	42.4

المصدر: بنك السودان المركزى- قسم البنوك

الجدول رقم (2) يوضح توزيع التمويل المصرفي للبنوك التجارية العاملة في الدولة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة. استحوذ قطاع التجارة المحلية علي النسبة الأكبر من التمويل المصرفي حيث وصلت النسبة في عام 2004 إلى 24.3 % وبلغت ادني نسبة لها 9.5 % في عام 1999، يليها قطاع الزراعة حيث وصلت نسبة التمويل المصرفي إلى 22.4 % في عام 1999 وانخفضت لتصل إلى 6.4 % في عام 2011.

جدول رقم (2): توزيع التمويل المصرفي على الأنشطة الاقتصادية

الاف الجنيهات

القطاع العام	الزراعة	الصناعة	الصادر	التنمية الاجتماعية	التجارة المحلية	اخرى	المجموع
1999	المبلغ	165,410	143,300	144,530	55,630	70,080	158,260
%	22.4%	19.4%	19.6%	7.5%	9.5%	21.5%	100.0%
2000	المبلغ	182,840	179,860	245,910	72,660	116,560	215,420
%	18.0%	17.8%	24.3%	7.2%	11.5%	21.3%	100.0%
2001	المبلغ	227,446	229,861	205,502	96,550	313,864	390,597
%	15.5%	15.7%	14.0%	6.6%	21.4%	26.7%	100.0%
2002	المبلغ	327,295	280,010	343,080	91,430	405,620	620,375
%	15.8%	13.5%	16.6%	4.4%	19.6%	30.0%	100.0%
2003	المبلغ	450,214	299,140	340,331	122,930	651,000	955,641
%	16.0%	10.6%	12.1%	4.4%	23.1%	33.9%	100.0%
2004	المبلغ	460,920	477,260	457,340	196,430	1,040,870	1,657,876
%	10.7%	11.1%	10.7%	4.6%	24.3%	38.6%	100.0%
2005	المبلغ	571,110	830,490	339,490	247,390	1,493,610	3,471,590
%	8.2%	11.9%	4.9%	3.6%	21.5%	49.9%	100.0%
2006	المبلغ	786,090	848,520	351,300	334,310	1,821,080	6,273,990
%	7.5%	8.1%	3.4%	3.2%	17.5%	60.2%	100.0%
2007	المبلغ	837,081	1,314,262	264,932	382,015	2,093,364	7,695,631
%	6.7%	10.4%	2.1%	3.0%	16.6%	61.1%	100.0%
2008	المبلغ	1,485,683	1,904,020	481,147	446,095	2,370,565	7,993,782
%	10.1%	13.0%	3.3%	3.0%	16.1%	54.4%	100.0%
2009	المبلغ	1,686,144	1,556,534	369,991	469,491	2,320,902	8,334,538
%	11.4%	10.6%	2.5%	3.2%	15.7%	56.6%	100.0%
2010	المبلغ	1,599,767	3,826,921	479,243	616,207	2,872,820	11,597,842
%	7.6%	18.2%	2.3%	2.9%	13.7%	55.2%	100.0%
2011	المبلغ	1,483,929	5,531,022	864,965	582,212	3,763,217	11,103,840
%	6.4%	23.7%	3.7%	2.5%	16.1%	47.6%	100.0%

المصدر :بنك السودان المركزي - ادارة الاحصاء

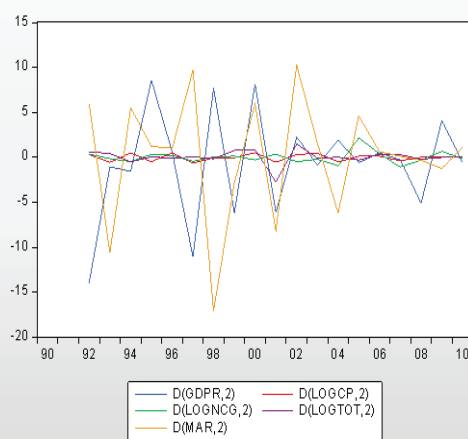
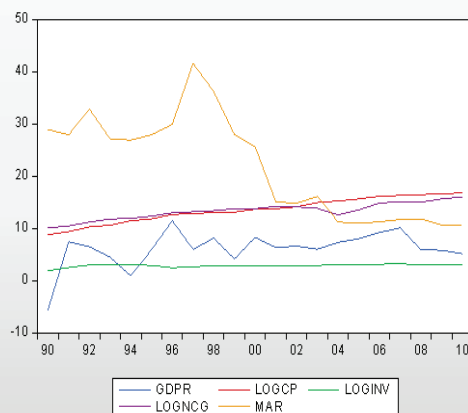
(1) د. محمد عبدالعزيز عجيمة واخرون، التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها مرجع سابق ص63-107.

2-3 التحليل القياسي:

في هذا الجزء تم اجراء اختبارات متعددة تتعلق باختبار استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك (Cointegration test) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفيما يلي عرض لنتائج تلك الاختبارات.

1-2-3 اختبار جذر الوحدة. Unit Root Test

أ- الرسوم التحليلية



من خلال ملاحظتنا للرسوم البيانية اعلاه، نستنتج ان متغيرات معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، صافي تمويل القطاع الحكومي، تمويل القطاع الخاص، شروط التبادل التجاري، هوامش ارباح المربحات غير مستقرة في الاتجاه (trended). وعند اخذ المتغيرات عند فروقاتها الاولى والثانية يتضح سكونها أي انها متكاملة (Cointegrated)، وبالتالي هذه الاشكال تعطينا نتائج مفيدة فيما اذا كانت المتغيرات محل الدراسة مستقرة او متكاملة مع بعضها البعض.

ب- النتائج التطبيقية

بما ان كثيرا من السلاسل الزمنية تتسم بعدم الاستقرار وذلك لاحتوائها علي جذر الوحدة، حيث ان افتراض استقرار السلاسل الزمنية التي تحتوي فعلاً علي جذر الوحدة في النماذج القياسية يؤدي الي وجود ارتباط زائف وبالتالي مشاكل التحليل القياسي، لذا سيتم اجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية واستقرارها

عبر الزمن وتحديد درجة تكاملها قبل اجراء اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار جذر الوحدة.

جدول رقم (1)

variables	ADF	Critical Values*			Order of integration
		1%	5%	10%	
gdpr	-7.410019	-2.728252	-1.96627	-1.605026	gdpr~I(2)
logcp	-9.29064	-2.699769	-1.961409	-1.60661	logcp~I(2)
Logncg	-2.943114	-2.692358	-1.960171	-1.607051	logncg~I(1)
logtot	-5.76702	-2.692358	-1.960171	-1.607051	logtot~I(1)
mar	-4.095368	-2.692358	-1.960171	-1.607051	mar~I(1)

* McKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

تشير النتائج الموضحة في الجدول اعلاه الي قبول الفرض البديل لخلو السلاسل الزمنية عند فروقها الاولى والثانية لذا يمكن ان نشير الي ان متغيرات صافي تمويل القطاع الحكومي (NCG)، شروط التبادل التجاري (TOT)، هوامش ارباح المربحات (MAR) متكاملة من الدرجة الاولى (I1). بينما متغيرات معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (GDPR)، تمويل القطاع الخاص (CP)، متكاملة من الدرجة الثانية (I2).

2-2-3 اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن:

Cointegration test

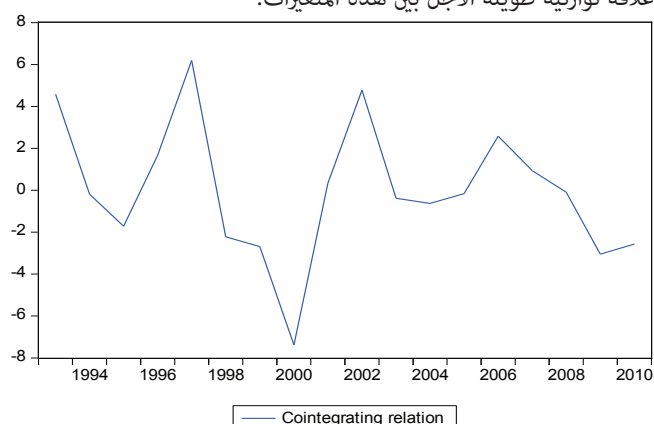
تم استخدام منهجية جوهانسن وجوسليبوس التي تستخدم في نموذج مكون من اكثر من متغيرين لانها تستخدم في دراسة الاثر المتبادل بين المتغيرات، ومن اجل تأكيد وجود العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة يوضح الجدول

ادناه نتيجة اختبار الاثر λ_{trace} واختبار القيم المميزة العظمي λ_{max} لاختبار وجود علاقة في الاجل الطويل بين المتغيرات موضع الدراسة.

جدول رقم (2)

Series: GDPR LOGCP(-1) LOGNCG(-1) LOGTOT(-1) MAR(-1)				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigen value	No. of CE(s)
0.0000	69.81889	118.5480	0.938331	None *
0.0002	47.85613	68.40046	0.871352	At most 1 *
0.0316	29.79707	31.48824	0.712868	At most 2 *
0.3628	15.49471	9.027590	0.363581	At most 3
0.3446	3.841466	0.893419	0.048423	At most 4
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

تمويل القطاع الحكومي وشروط التبادل التجاري وتؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.



Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigen value)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigen value	No. of CE(s)
0.0003	33.87687	50.14755	0.938331	None *
0.0024	27.58434	36.91221	0.871352	At most 1 *
0.0323	21.13162	22.46065	0.712868	At most 2 *
0.3652	14.26460	8.134171	0.363581	At most 3
0.3446	3.841466	0.893419	0.048423	At most 4

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 ** MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

3-2-3 نموذج تصحيح الخطأ: Error Correction model

بعد التأكد من السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أنها غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق، ومن ثم التحقق من أنها متكاملة تكاملاً مشتركاً، عليه ينبغي أن تحظى هذه المتغيرات بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، وباخذ نموذج تصحيح الخطأ الشكل التالي.

$$\Delta y_{1,t} = \alpha_1 (y_{2,t-1} - \beta y_{1,t-1}) + \varepsilon_{1,t}$$

$$\Delta y_{2,t} = \alpha_2 (y_{2,t-1} - \beta y_{1,t-1}) + \varepsilon_{2,t}$$

وتوضح نتائج اختباري الأثر والقيم المميزة العظمى في الجداول رقم (2) ورقم (3)، رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وذلك عند مستوى دلالة 5%. وحيث إحصائية نسبة الإمكانية لهذا الاختبار والقيمة العظمى أكبر من القيمة الحرجة بمستوي معنوية 5%، وبذلك يتضح أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي متكامل تكاملاً مشتركاً مع كل من تمويل القطاع الخاص و صافي تمويل القطاع الحكومي وشروط التبادل التجاري وهوامش ارباح المربحات، وتعني هذه النتيجة وجود توليفة خطية ساكنة بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي تمويل القطاع الخاص و

Vector Error Correction Estimates			
Date: 0712/02/ Time: 10:02			
Sample (adjusted): 1993 2010			
Included observations: 18 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
Cointegrating Eq:	CointEq1		
GDPR(-1)	1		
LOGCP(-2)	-1.548891		
	-0.32088		
	[-4.82700]		
LOGNCG(-2)	-1.125671		
	-0.45387		
	[-2.48014]		
LOGTOT(-2)	4.943542		
	-0.84222		
	[5.86965]		
MAR(-2)	-0.158031		

	-0.04417				
	[-3.57804]				
C	12.49697				
Error Correction:	D(GDPR)	D(LOGCP(-1))	D(LOGNCG(-1))	D(LOGTOT(-1))	D(MAR(-1))
CointEq1	-0.573688	0.048513	0.094577	-0.113067	0.499755
	-0.25715	-0.02976	-0.06201	-0.04486	-0.54055
	[-2.23097]	[1.63019]	[1.52518]	[-2.52037]	[0.92453]
D(GDPR(-1))	-0.002595	-0.001301	-0.038494	0.095782	-0.398641
	-0.24725	-0.02861	-0.05962	-0.04313	-0.51975
	[-0.01050]	[-0.04548]	[-0.64561]	[2.22053]	[-0.76699]
D(LOGCP(-2))	6.307832	-0.136522	-0.668893	0.223485	1.47888
	-2.70518	-0.31306	-0.65235	-0.47194	-5.6866
	[2.33176]	[-0.43608]	[-1.02536]	[0.47354]	[0.26006]
D(LOGNCG(-2))	-1.830133	0.051545	0.174317	0.267954	1.105189
	-1.16881	-0.13526	-0.28186	-0.20391	-2.45698
	[-1.56580]	[0.38107]	[0.61846]	[1.31409]	[0.44982]
D(LOGTOT(-2))	0.603221	-0.105394	-0.110282	-0.069498	-4.244857
	-1.19354	-0.13812	-0.28782	-0.20822	-2.50895
	[0.50541]	[-0.76303]	[-0.38316]	[-0.33377]	[-1.69189]
D(MAR(-2))	-0.37807	-0.008523	0.020439	-0.039309	0.029122
	-0.14089	-0.0163	-0.03397	-0.02458	-0.29616
	[-2.68348]	[-0.52275]	[0.60159]	[-1.59930]	[0.09833]
C	-2.656044	0.444954	0.545426	-0.107693	-1.698484
	-1.36065	-0.15746	-0.32812	-0.23738	-2.86024
	[-1.95204]	[2.82574]	[1.66229]	[-0.45368]	[-0.59383]
R-squared	0.587807	0.329239	0.20487	0.53632	0.278812
Adj. R-squared	0.362975	-0.03663	-0.228838	0.283403	-0.114563
Sum sq. resids	69.12314	0.925753	4.01968	2.103805	305.4468
S.E. equation	2.506775	0.290102	0.604504	0.437327	5.269525
F-statistic	2.614425	0.899881	0.472369	2.120539	0.708769
Log likelihood	-37.65055	1.166786	-12.04837	-6.221278	-51.02353
Akaike AIC	4.961173	0.648135	2.116485	1.469031	6.447059
Schwarz SC	5.307428	0.994391	2.462741	1.815287	6.793314
Mean dependent	-0.076221	0.403936	0.286324	0.086949	-0.959444
S.D. dependent	3.140777	0.284931	0.545321	0.516617	4.991363
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.175215			
Determinant resid covariance		0.014934			
Log likelihood		-89.86736			
Akaike information criterion		14.42971			
Schwarz criterion		16.40831			

استثمار، وشركات تأمين خاصة، ومصارف إسلامية جديدة، وشركات وساطة مالية متنوعة، لزيادة الفعالية في استثمار الأموال وتوجيهها نحو القطاعات التي تساهم في التنمية الحقيقية.

- ضرورة تحفيز الدولة المصارف للدخول في عمليات التمويل التنموي وذلك بالدخول في التمويل المصرفي متوسط وطويل الأجل.

- توجيه المصارف وخاصة الأجنبية التي تدخل بروؤس أموال ضخمة وذلك بتحديد المجالات التي يمكن استغلال تلك الأموال الضخمة فيها بما يساهم في التنمية الاقتصادية.

المراجع

- أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في السودان- نوف بنت فراج العجران- 2008
- دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين - محمد ابراهيم مقداد - سالم عبدالله حلس
- دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر- جمعون نوال 2005
- علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي في السودان- سقيان الطيب محمد ((API/WPS 0803
- تقييم محاولات اصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية د. صابر محمد حسن - يونيو 2004
- The role of domestic credit and FDI in economic development By Mustafa Mohamed Abdalla- 2012
- On Financing Post-Conflict Development in Sudan By Ali Abdelgadil Ali

الملاحق

الاحصاءات الوصفية:

	GDPR	LOGCP	LOGNCG	LOGTOT	MAR
Mean	6.19	13.60	13.41	4.16	21.85
Median	6.41	13.78	13.63	4.12	25.72
Maximum	11.56	16.89	16.13	5.44	41.70
Minimum	-5.47	8.86	10.16	3.33	10.70
Std. Dev.	3.47	2.46	1.62	0.56	9.84
Skewness	-1.78	-0.34	-0.33	0.54	0.27
Kurtosis	7.38	2.05	2.43	2.68	1.80
Jarque-Bera	27.86	1.19	0.67	1.11	1.52
Probability	0.00	0.55	0.72	0.58	0.47
Sum	129.96	285.53	281.68	87.27	458.92
Sum Sq. Dev.	241.34	121.24	52.43	6.23	1938.03
Observations	21	21	21	21	21

ويتبين من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي وبين كل من تمويل القطاع الخاص وصافي تمويل القطاع الحكومي وشروط التبادل التجاري وهوامش ارباح المربحات. ونظراً لأن حد الخطأ المقدّر سالب الإشارة الجبرية ومعنوي إحصائياً، فمن الممكن تفسيره على أنه يقيس نسبة اختلال التوازن في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى. وهذا تأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى. وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.573688) إلى أن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة $(t - 1)$ تعادل 57.37%. وبعبارة أخرى، أن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي يصحّح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو 57.37%. ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي يستغرق ما يقارب 1.7 سنة باتجاه قيمته التوازنية بعد اثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في محدداته وهي: تمويل القطاع الخاص، و تمويل القطاع الحكومي، شروط التبادل التجاري وهوامش ارباح المربحات.

0.4 النتائج والتوصيات

1-4 النتائج

- زيادة حجم التمويل المصرفي والودائع المصرفية خلال فترة الدراسة بكميات كبيرة نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي واستقرار معظم المؤشرات الاقتصادية.

- استطاع الجهاز المصرفي السوداني بتطور أطره التشريعية والمؤسسية والرقابية والتقنية وفي إطار تنسيقه مع السياسات الإقتصادية الكلية من خلق مناخ مواتي للإستثمار في قطاعات الإقتصاد المختلفة، وبصفة خاصة في جذب الإستثمار الاجنبي للنشاط المصرفي حيث دخلت عدة مصارف اجنبية وافتتحت فروع في السودان مما انعكس ايجاباً على زيادة موارد الجهاز المصرفي وبالتالي زيادة التمويل.

- يرتبط تحقيق النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة بتطور الانشطة التمويلية في السودان، حيث ثبت من خلال التحليل ان هناك علاقة طويلة المدى وقصيرة المدى بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، وكان من المفترض ان ينسحب هذا النمو في الناتج المحلي الاجمالي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية في المدى الطويل وذلك على حسب منهج مركزية التنمية. ولكننا بالنظر إلى نوعية التمويل واتجاهاته نجد ان أكثر من 25% يتجه ناحية قطاع التجارة المحلية، ومعروف عن هذا القطاع الذي يقوم على المضاربة في السوق دون أثر حقيقي في الانشطة الانتاجية محدوديته في المساهمة في تنمية القطاعات الأخرى.

2-4 التوصيات

- دعم عملية الإصلاح المؤسسي على نحو مستدام وبما يتيح للقطاعات الإقتصادية الوصول بسهولة وبالقدر الكافي إلى مصادر التمويل المصرفي لزيادة مساهمة القطاع المصرفي في عملية النمو والتنمية الإقتصادية والمالية والإجتماعية.

- توسيع نطاق القطاع المالي المحلي عبر تحفيز إنشاء شركات وصناديق

ندوة استراتيجية فضالة للتصنيع في السودان



دراسات
وبحوث

توطئة:

يقصد بالتصنيع تحويل دولة او مجتمع من اقتصاد يعتمد على الزراعة الاولى الى اقتصاد يعتمد على الصناعة بشكل رئيسي⁽¹⁾، ويقصد باستراتيجية التصنيع مجموعة الخطط والبرامج والسياسات والاجراءات التي تهدف الى تطوير الصناعة في المدى الطويل عبر تدرج مرحلي يراعى الامكانيات والفرص المتاحة ويفصل التحديات وكيفية مجابته لتتحقيق الاهداف باستخدام اليات محددة. هذا المدخل المفاهيمي ضروري لتغيير أدبيات متعددة ظلت تردد بأن السودان دولة زراعية وعلى اثرها قامت برامج النهضة الزراعية، وعند استعراض تجارب الدول المختلفة لم نعثر على تجربة واحدة اثبتت ان الاعتماد على الزراعة قد ادى الى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية، وتؤكد بعض تجارب التصنيع في الدول المتقدمة التي اعتمدت على الزراعة بان التصنيع الزراعي كان مرحلة اساسية من مراحل الصناعة التحويلية لاجاد القيمة المضافة ولتمويل بقية القطاعات الانتاجية، لكن ليست هناك تجربة واحدة ناجحة اعتمدت على الزراعة فقط وانتفت فيها عملية التصنيع. وغني عن القول بان التصنيع هو المخرج الوحيد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامة التنمية، بل تشير تجارب الدول الصناعية الكبرى ودول النمر الاسيوية⁽²⁾ والدول الاسيوية الصناعية الجديدة⁽³⁾ والدول الصاعدة⁽⁴⁾ الى ضرورة تبني استراتيجيات واضحة للنهوض بقطاع الصناعة وفقاً لدراسات تجريبية تحدد مدى استجابة عملية التصنيع للمتغيرات الاقتصادية الكلية، والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في ديناميكيات الميزات النسبية والقدرة التنافسية للتصنيع من اجل احلال الواردات⁽⁵⁾، والتصدير⁽⁶⁾ بالاستفادة من الروابط الامامية والخلفية⁽⁷⁾ لكل القطاعات الصناعية التفصيلية.

تهدف هذه الورقة الى تسليط الضوء على الوضع الراهن لقطاع الصناعة في السودان وابرار الفرص والتحديات لاستشراف المستقبل ومن ثم صياغة رؤية تساعد في تسريع عملية التصنيع وزيادة الانتاجية من اجل خلق فرص العمل وتوطين التكنولوجيا، ورفع كفاءة التصنيع لاستدامة التنمية الاقتصادية.

استراتيجية احلال الواردات

تعتمد استراتيجية احلال الواردات على ثلاثة مراحل اساسية، يمثل انتاج السلع المستوردة محلياً اهم سمات المرحلة الاولى والتي تعتمد في مدخلات انتاجها على الخارج، وتعني

1) التحول من اقتصاديات الاكتفاء الذاتي المعتمد على الزراعة التقليدية الى النظم الالية في الانتاج والتي تتطلب تقنيات متقدمة لاستغلال الموارد الطبيعية ونظم حديثة للتجارة والتسويق.

2) Asian Tigers: Hong Kong, Taiwan, Singapore and Korea.

3) NIAC: Newly Industrialized Asian Countries

4) BRICS: Brazil, Russia, India, China and South Africa

5) Import Substitution Industrialization Strategy (ISIs).

6) Industrialization for Export led Growth.

7) Forward and backward linkages



اعداد

د. مصطفى محمد عبدالله

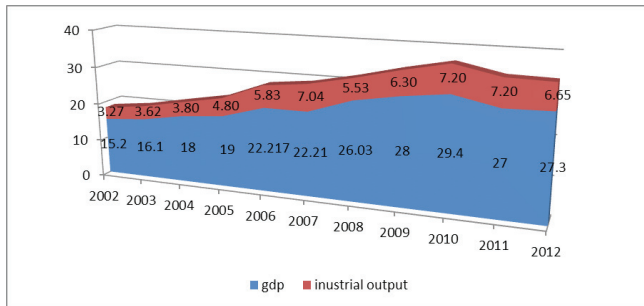
كبير باحثين، ادارة البحوث والتنمية

ومن ثم انتقلت الى الانفتاح والتصنيع من اجل التصدير عبر اليات التحرير الاقتصادى والتي اهتمت بجذب الاستثمار الاجنبى المباشر، وتهيئة البيئة المحلية لتطوير البنوك والبورصات واسواق النقد الاجنبى وتحسين البنية التحتية وتوفير الطاقة. بينما اعتمدت تجربة الدول الصاعدة اقتصادياً (الصين والهند) على نموذج المناطق والاسواق الحرة واهتمت بالتصنيع من اجل التصدير.

تحليل الوضع الراهن في القطاع الصناعي:

يشمل القطاع الصناعي مجالات النفط والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية والكهرباء والمياه، وبهذا المعنى الشامل دلت البيانات الى ان الصناعة تسهم بنسبة 24.6 % من الناتج المحلى الاجمالى⁽³⁾، وتمثل الصناعة التحويلية حوالى 35 % من جملة الانتاج الصناعى، و9 % من الناتج المحلى الاجمالى. هذه الاحصائيات من الاهمية بمكان للدلالة على ان قطاع الصناعة يسهم بنسبة مقدرة في الناتج المحلى الاجمالى بعكس ما يتم تصويره عادة في الادبيات بان الصناعة تمثل فقط 7 - 8 % من الناتج المحلى، وهذا الاختلاف مرده الى تعريف قطاع الصناعة الذى اشرنا اليه في صدر هذه الفقرة وليست الصناعة التحويلية فقط، ولهذا يمكن القول بان قطاع الصناعة مازال يسهم بنسبة مقدرة في الانتاج وتوظيف العمالة بالرغم من تحديات اعراض المرض الهولندى التى اصابت الاقتصاد السودانى في العقد الماضى، والتى نتجت عن عدم توجيه الموارد نحو التصنيع وارتفاع سعر العملة الوطنية الحقيقى الفعال على النهج الذى ادى الى تدنى تنافسية الصادرات، وبالرغم من انتشار ظاهرة لعنة الموارد⁽⁴⁾ وتداعيات الازمة المالية العالمية وفقدان البترول بعد انفصال الجنوب الا انه يمكن القول بان قطاع الصناعة يمكن ان يكون قطاعاً رائداً اذا اكملت حلقات التنسيق مع الزراعة للاستفادة من تكامل القطاعين في احداث تحول هيكلى في طبيعة الاقتصاد السودانى تؤدى الى استدامة التنمية.

الانتاج الصناعى والناتج المحلى الاجمالى :



يوضح الشكل رقم (1) اعلاه اداء القطاع الصناعى خلال العقد الماضى، بالرغم من التحديات التى ظلت تواجه قطاع الصناعة الا ان البيانات توضح ان قطاع الصناعة قد تضاعفت مساهمته في الناتج المحلى الاجمالى خلال العقد الماضى من 2.7 مليار جنيه (بالاسعار الثابتة) في العام 2002م الى 6.65 مليار جنيه في العام 2012م. ولمعرفة تفاصيل مكونات الانتاج الصناعى يمكن الاستدلال بالشكل

(3) متوسط العشر سنوات الماضية (2003-2012م)

4) Resource curse

انتاج الادوية والاليات الزراعية والمنتجات الصناعية الضرورية وهى بشكل عام صناعات تحويلية، في المرحلة الثانية تبدأ الدولة في الاستعاضة عن بعض المدخلات المستوردة بالانتاج المحلى والاهتمام بانتاج غالبية السلع محلياً وفرض رسوم جمركية عالية على مثيلاتها المستوردة، وفرض سعر صرف اعلى من السعر التوازنى لتصحيح استيرادها من الاسواق الخارجية وتطبيق اليات رقابة النقد الاجنبى وتوجيه الموارد للقطاعات ذات الاولوية. في المرحلة الثالثة يتم الاستغناء عن استيراد السلع المستوردة ويتم التركيز على استغلال المواد الخام المنتجة محلياً واحيانا يحظر استيراد سلع بعينها وتستخدم خطط التصنيع للاستفادة من الروابط الامامية والخلفية عن طريق اختيار حلقات التصنيع التى تتميز بقوة الروابط وتتدخل الدولة لتوفير التمويل وتعديل التشريعات والقوانين بما يتلاءم والسياسات التى تتجه نحو الداخل. انتهج السودان اسلوب احلال الواردات في ستينيات وسبعينات القرن الماضى، الا ان الاداء الفعلى لم يكن مرضياً في اتجاه توطيد وتطوير الصناعة، واتبعت برامج التعديلات الهيكلية وسياسات التثبيت الاقتصادى في ثمانينات القرن الماضى، وهى ايضا لم تسهم في تطوير بيئة الاقتصاد المحلى، وانتهجت سياسات التحرير الاقتصادى منذ بداية التسعينات الى الوقت الراهن وتشير النتائج ايضا الى ضعف القدرة التصنيعية وتأثر البلاد ببعض اعراض المرض الهولندى في الاقتصاد⁽¹⁾، حيث انتفت عملية التصنيع⁽²⁾ بل تدنى الانتاج الحقيقى واصبحت البلاد اكثر اعتمادية على الاستيراد من الخارج وترتب على ذلك انخفاض اداء القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) وبالتالي انحسار عائدات الصادرات التقليدية (غير البترولية). والقت تداعيات الازمة المالية العالمية بظلالها على معظم مؤشرات الاقتصاد الكلى، ومع انفصال جنوب السودان وفقدان عائدات النفط تعرض الاقتصاد الى صدمة تمثلت في انخفاض متحصلات النقد الاجنبى مما ادى الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع عجز الموازنة العامة وارتفاع ضغوط سعر الصرف والضغط التضخمى والمحصلة النهائية هى تدنى تنافسية الصادرات السودانية وبروز ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادى. وتشير معظم البيانات مؤخراً الى بداية التعافى من اثار صدمة الانفصال، وتحسن مجمل مؤشرات الاقتصاد الكلى، الا ان استمرارية هذا التحسن تتطلب انتاج استراتيجىة فعالة للتصنيع من اجل التصدير وخطط وبرامج تفصيلية للتصنيع من اجل احلال الواردات، وحتى يتسنى صياغة هذه السياسات لابد من شرح وتوضيح تفاصيل الاداء الفعلى لتحديد موقف الوضع الراهن، ومن ثم دراسة التحديات والفرص لمعرفة الطرق والاليات التى يجب تفعيلها لتحقيق الاهداف التنموية.

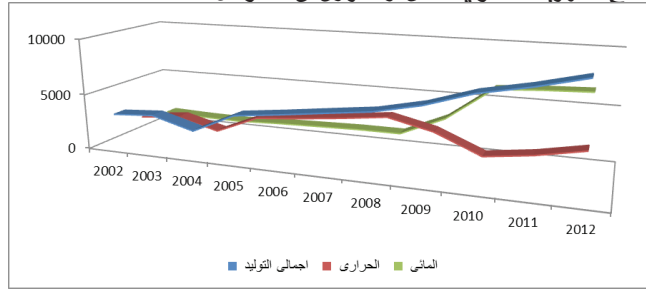
يعتقد بعض الباحثين ان استراتيجىة احلال الواردات تتناقض مع استراتيجىة ترقية الصادرات او النمو المعتمد على التصدير، لابد من التوضيح بان الاستراتيجيتين ليستا بالضرورة بدائل، صحيح ان التطبيق العملى يفيد بامكانية انفاذ استراتيجىة احلال الواردات كمرحلة اولى لبناء قاعدة التصنيع، وبعد ان يقوى عود الصناعات الناشئة يمكن التحول تدريجياً الى مرحلة التصنيع من اجل التصدير وهذه هى اهم سمات دول النمر الاسيوية التى اعتمدت على احلال الواردات في خمسينات وستينيات القرن الماضى،

1) Dutch Disease

2) Deindustrialization

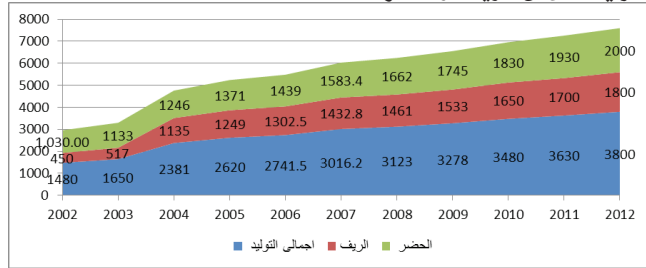
وربط البلاد بشبكة نقل عبر السكك الحديدية الى دول الجوار بالإضافة الى اتخاذ تدابير واجراءات تضمن تقليل تكاليف الانتاج والمنافسة عالمياً.

انتاج الكهرباء : التوليد المائي والحرارى في السودان



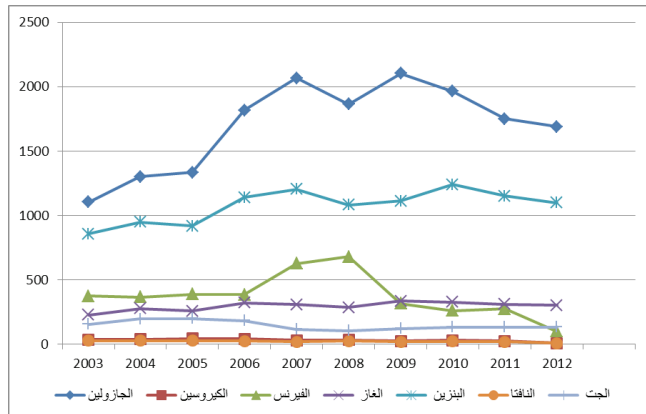
يعتبر توفر الطاقة او الكهرباء من اهم متطلبات التوسع الصناعى، يشير الشكل رقم (4) اعلاه الى تحسن التوليد المائى نسبياً مقارنة بالتوليد الحرارى، ومع تعلية خزان الرصيرص وانشاء خزان مروي يتوقع ان يسهم ذلك في كهرية المشاريع الزراعية والصناعية، ومن الضرورة بمكان ربط التطور في انتاج الكهرباء باستراتيجية البلاد للتصنيع، ومعرفة امكانية تخفيض تكلفة الكهرباء مقارنة بدول الجوار، والتأكد من تناسق المشروعات والاستفادة من الروابط الامامية والخلفية للمشروعات الصناعية، على ان تكون الميزات النسبية والقدرة التنافسية من اهم معايير اختيار المشروعات.

التوليد المائى في الريف والحضر :



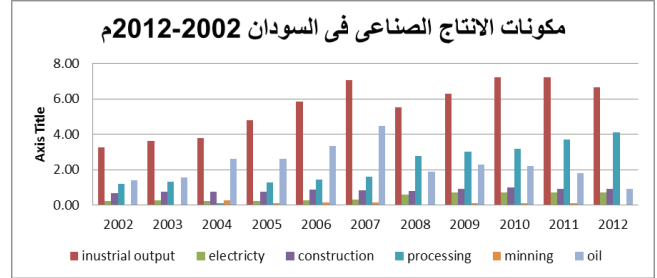
يمثل توفر المياه احد اهم العوامل المحددة لاستدامة المشاريع الصناعية وعلى وجه الخصوص الصناعات الغذائية والدوائية والصناعات التحويلية الاخرى، من الشكل (5) اعلاه يلاحظ تنامي توليد المياه في الريف والحضر، حيث تضاعف حجم توليد المياه من 1480 الف طن في العام 2002م الى اكثر من 3800 الف طن في العام 2012م، مما يتيح كثير من الفرص الاستثمارية للتوسع الصناعى.

المشتقات البترولية:



رقم (2) ادناه. وتشمل اهم تحديات القطاع الصناعى : تضارب السياسات الاقتصادية الكلية وعلى وجه الخصوص السياسات المالية والنقدية، وعدم وضوح برامج الخصخصة، بالإضافة الى تدنى الانتاجية بسبب ضعف التقانات المستخدمة، وضوم التمويل وعدم توفر مدخلات الانتاج وصعوبة جذب الاستثمار الاجنبى المباشر في ظل مشاكل البيئة المحلية التى تتطلب تفعيل كثير من القوانين المنظمة لملكية الارض وتداخل الصلاحيات الولائية والاتحادية وغيرها من التحديات التى تتطلب تنسيق الجهود من اجل خلق بيئة مواتية للاستثمار في القطاع الصناعى لاحداث تغيير هيكلى في طبيعة الاقتصاد.

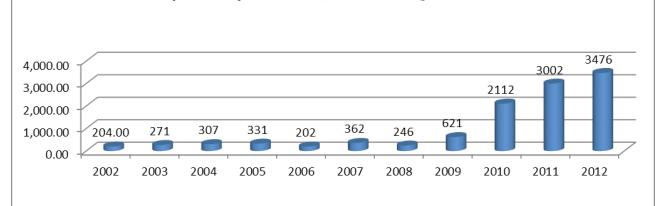
مكونات الانتاج الصناعى في السودان :



يوضح الشكل رقم (2) مكونات الانتاج الصناعى في السودان، فقد انخفضت مساهمة البترول في الناتج المحلى الاجمالى من 20% في العام 2007م الى حوالى 3.2% بنهاية العام 2012م، بينما تضاعفت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلى الاجمالى من 7.2% في العام 2007م الى 15% في العام 2012م، وظلت مساهمة التعدين والمحاجر في حدود 1% والكهرباء والمياه 3% والبناء والتشييد 3%. لكن يتوقع ان يتم استغلال المعادن بوتيرة اسرع (الذهب على وجه التحديد)، وبالتالي تتغير تركيبة ومكونات قطاع الصناعة، وفيما يلى وصفاً تحليلياً لاداء القطاع الصناعى :

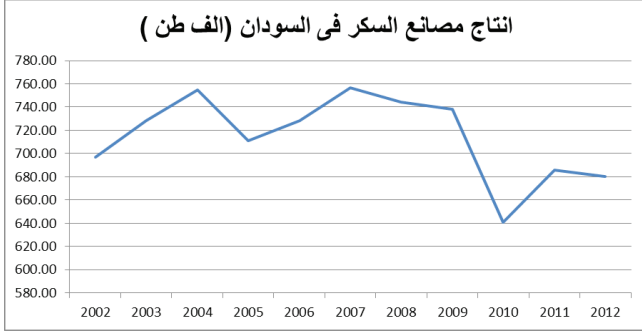
صناعة الاسمنت :

تطور انتاج الاسمنت في السودان (الف طن)



الشكل (3) يوضح تطور صناعة الاسمنت في السودان، فقد ظل السودان مستورداً للاسمنت لعدد من العقود، الا ان انتهجت الدولة سياسة تشجيع الانتاج المحلى وانشئت عدد من مصانع القطاع الخاص غالبيتها بولاية نهر النيل، وبالرغم من عدم استغلال الطاقات الكلية للمصانع القائمة حالياً، الا انه يمكن القول بان قطاع صناعة الاسمنت قد سجل تطوراً ملحوظاً عند مقارنة مستوى الانتاج في حدود 204 الف طن سنوياً في العام 2002م مقارنة بمعدل 3476 الف طن بنهاية العام 2012م، ومن المؤكد ان استغلال الطاقات الكامنة وتوفير الطاقة (الفيرنس للكهرباء) ستؤدي الى زيادة الانتاجية ورفع تنافسية انتاج الاسمنت مما يفتح المجال واسعاً للتصدير الى دول الجوار (تشاد ودولة جنوب السودان)، ومستقبلاً يمكن تطوير مجالات التسويق الى باقى دول الشرق الاوسط وافريقيا، وهذا يتطلب التوسع في البنيات التحتية

انتاج صناعة السكر في السودان 2002-2012م



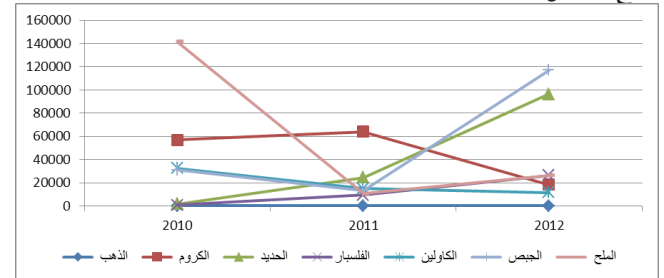
من الشكل (8) اعلاه، يلاحظ تذبذب انتاج مصانع السكر، ويرجع السبب في ذلك الى ضعف استغلال الطاقات التصنيعية المتاحة وهذه تمثل عدم كفاءة فنية بالإضافة الى عدم كفاءة الحجم، ويعكس ذلك وجود مشاكل ادارية وفنية متعددة تتطلب وضع برامج اصلاحية تسهم في دفع قاعدة الانتاج، تشير كثير من التحليلات الى ان العلاج الاوفقي هو خصخصة مصانع السكر، الا ان نتائج خصخصة قطاع الاتصالات سابقاً أدت الى تحويل قطاع حيوى الى شريك استراتيجي يقوم بتحويلات ارباح ضخمة تمثل عبئاً كبيراً على موقف ميزان المدفوعات، بالإضافة الى فشل تجارب الخصخصة في تحسين اداء سوداير ومشاكل خصخصة بنك الخرطوم والنيل الازرق وغيرها من المؤسسات المملوكة للدولة، والتي اثبتت التجارب عدم فعاليتها في تطوير هذه القطاعات، ولذلك يمكن البحث عن البات لتطوير ادارة هذه المصانع وتوفير التمويل عبر خطوط تمويل خارجية ومعالجة القصور في الجوانب الفنية في اطار استراتيجية للتصنيع والاعتماد على الذات خصوصاً اذا اخذنا في الاعتبار ان اسعار السكر كانت في المتوسط 10 سنت للرطل على مدى مائة عام 1912-2012م وقد ارتفعت في العامين الماضيين الى 25 و30 سنت للرطل على التوالي، وهذا يعني ان الاتجاه العام لاسعار السكر سيكون في الارتفاع فمن الافضل للدولة ان تحتفظ بملكيتها، واذا كان لابد من الخصخصة يمكن تحويلها لشركات مساهمة عامة وطنية، على ان يكون تركيز الاستثمار الاجنبي في انشاء مشاريع جديدة.

يبلغ الانتاج الفعلي للسكر وفقاً لآخر بيانات احصائية متاحة في موسم 2012/2011م حوالي 674 الف طن، في حين ان الاستهلاك المحلي يقدر بحوالي 1393 الف طن، أي هناك فجوة استيراد تقدر بحوالي 719 الف طن، وهذا يعني بان الانتاج المحلي فقط يغطي 48 % من احتياجات البلاد، ويعني ذلك ان توظف الدولة سنوياً 500 مليون دولار لاستيراد سكر اضافي، فضلاً عن التهريب الى دول الجوار وقضايا المضاربة والتخزين وغيرها من العوائق التي تؤدي الى زيادة الطلب، وهذا يتطلب احكام التنسيق بين سلطات الجمارك والتجارة الخارجية ووزارة المالية للتأكد التام من السيطرة على ظاهرة التهريب.

بلغ الانتاج الفعلي التقديري لمنتجات الزيوت النباتية لآخر بيانات متاحة في العام 2012م حوالي 127 الف طن، والاستيراد حوالي 163 الف طن، يغطي الانتاج المحلي حوالي 45 % من جملة الاستهلاك البالغ 278 الف طن سنوياً، ولتغطية هذه الفجوات لابد من تضافر الجهود من اجل التنسيق بين

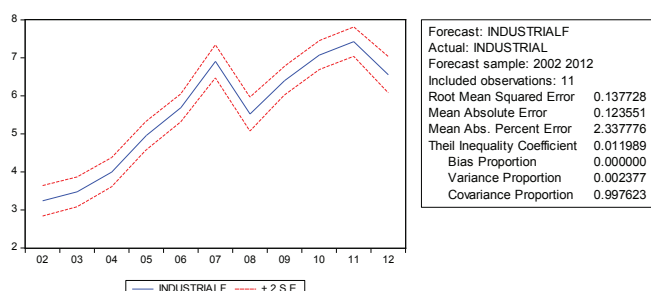
من الشكل رقم (6) يلاحظ ارتفاع حجم المنتجات البترولية بانواعها، اذ ارتفع مستوى انتاج الجازولين من 1104 طن في العام 2003م والذي يمثل 39 % من المنتجات البترولية الى 1963 الف طن في العام 2010م تمثل 42 % من اجمالي المنتجات البترولية، وخلال العامين 2011-2012 يلاحظ انخفاض حجم الانتاج بشكل طفيف الى مستويات 1751 الف طن و1689 الف طن على التوالي، وهذا يعني انه بالرغم من فقدان بترول دولة جنوب السودان الا ان تصنيع (تصفية) البترول لم تتأثر كثيراً وكان الاثر على عائدات الصادرات اكبر قدراً. يأتي منتج البنزين في المرتبة الثانية وقد ساهم بمعدل 857 الف طن في العام 2003م بنسبة 31 %، وارتفع الانتاج تدريجياً الى 1241 الف طن في العام 2010م (قبل الانفصال) ومن ثم انخفض بشكل محدود خلال العامين 2011-2012م في حدود 1150 الف طن و1099 الف طن على التوالي. يأتي الفيرنس في المرتبة الثالثة حيث ساهم بمقدار 375 الف طن في العام 2003م اي بنسبة 13 %، ووصل اعلى مستوى له في العام 2008م بمستوى 680 الف طن بنسبة 16 %، ومن ثم انخفض الى 99 الف طن تمثل فقط 3 % من جملة المنتجات البترولية. بقية المنتجات البترولية تساهم بنسب محدودة. ان اهم ما يمكن استخلاصه من هذه النتيجة هي ان تدنى انتاج الفيرنس والجازولين يمكن ان يعطل قاعدة التصنيع، ولذلك يجب الاهتمام بتكثيف الجهود لانفاذ البرنامج المتسارع للنفط من اجل توفير المنتجات المحلية وعدم الاعتماد على الاستيراد، وتأتي مصفوفة الاتفاق مع دولة جنوب السودان لتساهم في دعم استمرارية واستدامة قطاع الصناعة، الا ان الجهود لابد ان تتركز على استغلال الحجم الامثل لمنتجات البترول والتوسع في حقول الاستكشاف ومشاريع التكرير والتصفية.

انتاج المعادن:



الشكل (7) يوضح ارتفاع حجم انتاج الذهب من 34 طن في العام 2010م الى 47 طن في العام 2012م، واصبح يغطي 63 % من فجوة فقدان البترول. ايضاً تضاعف انتاج الحديد وهناك مؤشرات للتوسع في تعدين كل من الكروم والملح والفلسبار والكاولين وغيرها، ويرجع السبب الاساسي في تحسن اداء هذا القطاع الى جهود التعدين الاهلي (التقليدي)، وفي هذه الحالة يمكن ان يسهم الذهب في تحسين موقف ميزان المدفوعات، الا انه دوره محدود في دعم الموازنة العامة للدولة، ومن اجل استغلال امثل لهذه الموارد على الدولة ان تكثف جهودها لانشاء شركات حكومية ترفد الخزينة العامة بايرادات واضحة ليتم توظيفها في المشاريع التعدينية والصناعية الاخرى لاستدامة التنمية.

المتوقعة حيث انضج وجود علاقة عكسية بين النمو الصناعي والتغير في سعر الصرف وعلاقة طردية بين كل من التغير في عرض النقود واسعار المحروقات، هناك علاقة ارتباط ذاتي $D.W=2.5$ ، الا انها لا تقلل من قدرة النموذج على التنبؤ، حيث تفيد نتائج التنبؤ بانحسار النمو في القطاع الصناعي في نهاية العام 2008م تزامناً مع تداعيات الازمة المالية العالمية، ايضاً تؤكد النتائج تدني الانتاج الصناعي خلال العامين الماضيين (2011-2012) وهى مرحلة فقدان عائدات النفط والشكل الى الاسفل يوضح اتجاهات التغير.



أعيد تقدير النموذج باستخدام لوغريثم المتغيرات الاساسية للحصول على معلمات تحدد مرونة التغير في الانتاج الصناعي للتغير في كل من سعر الصرف والنمو النقدي واسعار المحروقات، تفيد النتائج بان 98 % من التغير في الانتاج الصناعي قد تم تفسيره بواسطة النموذج، 1 % من التغير الصناعي يرتبط بمعدل 0.4 % من ارتفاع سعر الصرف، اسعار المحروقات بنسبة 0.28 % وزيادة النمو النقدي بنسبة 0.24 %. وهذا يعنى ان السلطات النقدية والمالية يجب ان تستهدف استقرار سعر الصرف للمساهمة في زيادة الانتاج الصناعي، ويمثل توفير مدخلات الانتاج (المحروقات مثلاً) احد اهم الاسباب التي تساعد على استدامة النمو الصناعي ويتطلب ذلك ايضاً ان ترتفع نسبة النمو النقدي الموجه للتمويل في القطاع الصناعي، وهذا يعنى ضرورة ايجاد اليات واساليب جديدة تسهم في توجيه التمويل للقطاع الصناعي ليتناسب النمو النقدي مع النمو الانتاجي الصناعي.

(Dependent Variable: LOG(INDUSTRIAL)				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	-1.517078	0.200786	-7.555680	0.0001
(LOG(E	-0.469472	0.072243	-6.498548	0.0003
(LOG(M	0.249729	0.040808	6.119643	0.0005
(LOG(PRICE	0.286746	0.064291	4.460110	0.0029
R-squared	0.985030	Mean dependent var	1.680347	
Adjusted R-squared	0.978614	S.D. dependent var	0.292807	
S.E. of regression	0.042819	Akaike info criterion	-3.188359	
Sum squared resid	0.012835	Schwarz criterion	-3.043670	
Log likelihood	21.53597	.Hannan-Quinn criter	-3.279565	
F-statistic	153.5352	Durbin-Watson stat	1.732635	
(Prob(F-statistic	0.000001			

الزراعة والصناعة للتوسع في انتاج محاصيل الحبوب الزيتية، وتوفير التمويل في الوقت المناسب وتوسيع قدرات التخزين وتسهيل النقل والترحيل لتقليل تكاليف الانتاج.

تشير البيانات الى ان تصنيع القمح ما زال لايفى بالطلب الفعلي لاستهلاك القمح والدقيق، فالانتاج الفعلي لآخر موسم 2012/2011م في حدود 840 الف طن والاستيراد 2100 الف طن، وهذا يعنى ان الانتاج المحلي يغطي فقط 17 % من حجم الاستهلاك المحلي، وتحتاج البلاد ان توظف سنوياً في حدود مبلغ مليار دولار لمقابلة فجوة القمح ودقيق القمح، ومن الواضح هناك تحديات كثيرة قد واجهت صناعة دقيق القمح تتمثل في تدني انتاجية الفدان وعدم توفر التمويل في الوقت المناسب وصعوبة استيراد مدخلات الانتاج بسبب عدم توفر موارد نقد اجنبي كافية، الا ان اهم قضية يمكن بحثها هي عدم تكامل الزراعة والصناعة، وهذا يقتضى وضع خطط وبرامج محددة وفي اطار زمني واضح لتغطية الفجوة خلال ثلاث اعوام، ويتطلب ذلك احكام التنسيق بين مشاريع النهضة الزراعية وبرامج تصنيع الدقيق لاختيار نوعية القمح الذي يتناسب والطاقة الانتاجية المتاحة لدى مطاحن الغلال.

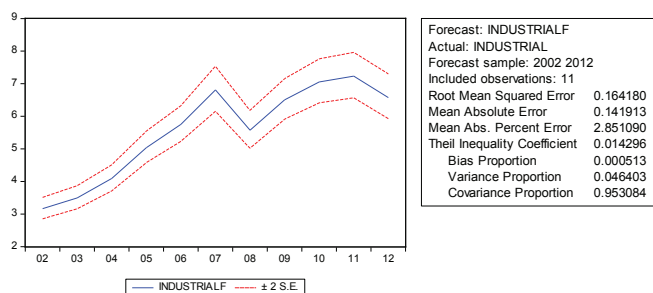
من خلال رصد وتحليل بيانات قطاع الصناعة اتضح ان الاداء الفعلي ما زال محدوداً، لكن هناك فرص متعددة للاستثمار في هذا القطاع الرائد، وهذا يتطلب اعادة صياغة البرنامج الاسعافي لاستيعاب استراتيجية فعالة للنهوض بالتصنيع من اجل التصدير،

تم تقدير نموذج (Komain Jiranyakul 2006) والذي يحلل أثر البترول على القطاع الصناعي، ويفسر النموذج علاقة نمو القطاع الصناعي بتعديلات اسعار البترول بادراج المتغيرات المفسرة الآتية $m =$ النمو النقدي، $e =$ تغييرات سعر الصرف، وفقاً لآتي :

$$\text{Industrial} = \beta_0 + \beta_1 m + \beta_2 e + \beta_3 \text{prices} + \mu \dots \dots \dots (1)$$

Dependent Variable: INDUSTRIAL				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	5.908842	0.349246	16.91885	0.0000
PRICE	0.029721	0.004171	7.125399	0.0002
M	6.43E-05	8.49E-06	7.565021	0.0001
E	-1.478693	0.130833	-11.30213	0.0000
R-squared	0.990537	Mean dependent var	5.567545	
Adjusted R-squared	0.986482	S.D. dependent var	1.484952	
S.E. of regression	0.172651	Akaike info criterion	-0.399806	
Sum squared resid	0.208658	Schwarz criterion	-0.255117	
Log likelihood	6.198936	.Hannan-Quinn criter	-0.491013	
F-statistic	244.2522	Durbin-Watson stat	2.528853	
(Prob(F-statistic	0.000000			

تشير النتائج الى ان النموذج يفسر 99 % من التغير في الانتاج الصناعي، جميع معلمات النموذج بمستوى معنوية 99 % والاشارات توضح اتجاهات التغير



اهم سمات الاستراتيجية: تركز محاور الاستراتيجية على الاتي

(1) الاهداف : تهدف الاستراتيجية الى مضاعفة الانتاج الصناعي على مدى خمسة سنوات، بحيث ترتفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من 24% في العام 2012م الى 48% في العام 2017م، وان ترتفع نسبة السلع المصنعة للصادر من اقل من 5% في العام 2012م الى اكثر من 20% في العام 2017م، وان تنخفض السلع المصنعة المستوردة من 26% في العام 2012م الى 6% في العام 2017م. ويمكن اعادة صياغة هذه الاهداف الكمية على ضوء توفر بيانات تفصيلية حول الخطط والبرامج التفصيلية للتصنيع في القطاعات المختلفة.

(2) السمات العامة : تحديد الميزات النسبية للسلع الصناعية المختلفة ودراسة الروابط الامامية والخلفية والقدرة التنافسية، وبالتالي اختيار صناعات تعمل على دعم صناعات اخرى بتوفير مدخلات الانتاج فيها او رفدها بالمواد الخام او الطاقة. تطوير بيئة الاسواق والمناطق الحرة لجذب الاستثمار الاجنبي والتصنيع من اجل التصدير. تسهيل حركة التجارة مع دول الجوار.

(3) الوسائل والاليات : تستهدف الاستراتيجية الى تطبيق برنامج للاحلال الواردات وترقية الصادرات الصناعية عبر حزمة من السياسات والاجراءات تشمل :

- حظر تصدير الصادرات في شكل مواد خام او حيوانات حية ويشمل ذلك (السمسم والفول السوداني والصمغ العربي والقطن والابل والابقار والضان والجلود وخلافه).

- زيادة حجم التمويل المصرفي في القطاع الصناعي من 10% الى 25% تدريجياً وإيجاد اليات التحفيز التي تساعد على توجيه التمويل نحو الصناعة ودراسة مخاطر التمويل في هذا القطاع الحيوي.

- تقليل تكلفة الطاقة (الكهرباء والفرنس).

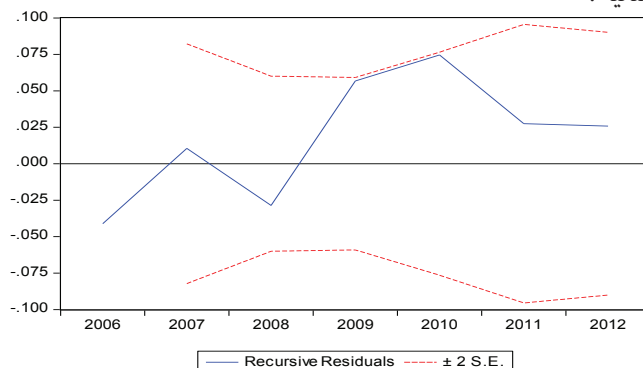
- فتح خطوط التمويل الخارجية للمستثمرين الوطنيين والدخول في شراكات ذكية مع شركاء اجانب.

- تخصيص نسبة محددة من الإيرادات العامة للدولة لدعم ميزانية التنمية الصناعية، والاهتمام ببرامج التاهيل والتطوير للمشاريع القائمة.

- انشاء مجلس اعلى للتصنيع لمتابعة انفاذ خطط سنوية لبرامج التصنيع في كافة القطاعات الصناعية التفصيلية: منتجات بترونية، اسمنت، سكر، ادوية.....الخ.

- وضع اطار زمني تفصيلي يراعي تكامل الزراعة والصناعة وتكامل القطاعات الصناعية مع بعضها وكيفية الاستفادة من الوفورات في كل قطاع.

باستخدام طريقة (Recursive Residuals) تم اختبار مدى استقرار النموذج، وتشير النتائج الى ان اداء النموذج كان مستقرًا باستثناء الفترة 2009-2010 والتي شهدت تداعيات الازمة المالية العالمية، ويمكن اجراء تقدير النموذج باستخدام اسلوب Generalized Method of Moments (GMM) لتلافي سلبات عدم الاستقرار في النموذج الخطي وفقاً للنتائج التالية :



ليست هناك اختلافات جوهرية من حيث حجم او اتجاه التغير وتطابقت نتائج النموذج ايضاً عند استخدام اسلوب التكامل المشترك للانحدار Cointegrating Regression، وكذلك تطابقت النتائج عند استخدام اسلوب (Generalized Linear Method (GLM)، ايضاً اشارت النتائج الى مطابقة فط التنبؤ عند استخدام اساليب مختلفة لتقدير النموذج كما هو واضح في الملحقين (1) و(2).

تقدير النموذج باستخدام اسلوب GMM

Dependent Variable: LOG(INDUSTRIAL)				
Method: Generalized Method of Moments				
Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)				
Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix				
Instrument specification: LOG(E) LOG(M) LOG(PRICE)				
Constant added to instrument list				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	-1.517078	0.186396	-8.139025	0.0001
(LOG(E)	-0.469472	0.041313	-11.36368	0.0000
(LOG(M)	0.249729	0.034283	7.284365	0.0002
(LOG(PRICE)	0.286746	0.050200	5.712059	0.0007
R-squared	0.985030	Mean dependent var	1.680347	
Adjusted R-squared	0.978614	S.D. dependent var	0.292807	
S.E. of regression	0.042819	Sum squared resid	0.012835	
Durbin-Watson stat	1.732635	J-statistic	4.50E-41	
Instrument rank	4			

المراجع :

- “Accelerating industrialization in Africa” AU and UNECA conference, Ivory Coast-Abidjan 2226- March 2013.
- Bank of Sudan- Annual Reports 20022012-.
- Komain Jiranyakul (2006) « The Impact of International Oil Prices on Industrial Production: The Case of Thailand » NIDA Economic Review, Vol. 1, No. 2, School of Development Economics, National Institute of Development Administration, Bangkok 10240, Thailand.

الملحق (1) Cointegrating regression

Dependent Variable: LOG(INDUSTRIAL)				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
(LOG(E	-0.475077	0.047625	-9.975336	0.0001
(LOG(M	0.253673	0.026592	9.539408	0.0001
(LOG(PRICE	0.280462	0.040511	6.923046	0.0004
C	-1.523333	0.147091	-10.35637	0.0000
R-squared	0.978046	Mean dependent var	1.729902	
Adjusted R-squared	0.967069	S.D. dependent var	0.255435	
S.E. of regression	0.046353	Sum squared resid	0.012892	
Durbin-Watson stat	1.728863	Long-run variance	0.000722	

الملحق (2) نتائج تقدير النموذج باسلوب GLM

Dependent Variable: LOG(INDUSTRIAL)				
Method: Generalized Linear Model (Quadratic Hill Climbing)				
Dispersion computed using Pearson Chi-Square				
Coefficient covariance computed using observed Hessian				
Convergence achieved after 1 iteration				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
LOG(E	-0.462793	0.204459	-2.263504	0.0236
LOG(M	0.011429	0.073293	0.155936	0.8761
LOG(PRICE)	0.489208	0.165410	2.957549	0.0031
Mean dependent var	1.680347	S.D. dependent var	0.292807	
Sum squared resid	0.117506	Log likelihood	9.105544	
Akaike info criterion	-1.110099	Schwarz criterion	-1.001582	
Hannan-Quinn criter.	-1.178504	Deviance	0.117506	
Deviance statistic	0.014688	Pearson SSR	0.117506	
Pearson statistic	0.014688	Dispersion	0.014688	

- الاهتمام بالخطط والبرامج المرحلية التي تقود مستقبلاً الى الدخول في مجالات التصنيع الثقيل والنفاذ الى الاسواق الخارجية.
- التركيز على رفع الانتاجية وزيادة الكفاءة، وتحسين بيئة التصنيع وفتح الاسواق في دول الجوار.
- استخدام اليات الاعلام لتحريك المجتمع نحو الانتاج الصناعى لتوظيف فائض العمالة وزيادة الانتاج والانتاجية.
- وضع اهداف الاستقرار الاقتصادى كاولوية عند رسم السياسات النقدية والمالية للمحافظة على استقرار سعر الصرف وتخفيض معدلات التضخم.

النتائج والتوصيات :

1. تشجيع الانتاج الصناعى بتوفير التمويل المصرفى وخطوط التمويل الخارجية والتمويل الحكومى.
2. مراعاة تطبيق الاستراتيجية في مراحل تراعى قدرة الاقتصاد وتحليل الوضع الراهن على أن تبدأ المرحلة الاولى بالصناعات التحويلية والصناعات الصغيرة مروراً بالصناعات المتوسطة الى الصناعات الثقيلة.
3. الاهتمام بقطاع الطاقة وتسهيل الحصول على المحروقات بأسعار مستقرة.
4. بناء اطار زمنى لاستراتيجية التصنيع من اجل التصدير تستهدف تصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية والمعدنية وحظر تصديرها في شكل مواد خام، على ان يتحول التصنيع في مراحل لاحقة الى التصنيع الثقيل وتوطين التكنولوجيا.
5. تكامل مراحل التصنيع مع تطوير البنيات التحتية من شبكة طرق وسكك حديدية تربط مواقع الانتاج مع حدود دول الجوار.
6. تحديد نسبة من الموازنة العامة للدولة سنوياً لاستثمارها في القطاع الصناعى (ميزانية التنمية).
7. تشجيع عمليات التصنيع للاستفادة من الروابط الامامية والخلفية والتركيز على السلع التي تتوفر فيها ميزات نسبية.
8. التدرج في تحرير اسعار المحروقات حتى لا ترتفع تكاليف الانتاج بشكل يقلل من التنافسية.
9. تخفيض الرسوم المتعددة وحصريها في اطار الميزات الاستثمارية.
10. الاهتمام بالاستقرار الاقتصادى ورسم سياسات نقدية ومالية تؤدي الى استقرار سعر الصرف وتخفيض معدلات التضخم.
11. استهداف نسبة محددة من التمويل المصرفى لتوجيهها الى قطاع الصناعة عبر اليات تحفيزية مختلفة.
12. الدخول في مجال الشراكات الذكية / الاستراتيجية التي تساعد على استغلال الفرص الاستثمارية مع مراعاة ان تحتفظ الدولة بنصيب اكبر في المشاريع الصناعية.
13. توفير مدخلات الانتاج بأسعار صرف مستقرة قابلة للتنبؤ بواسطة المنشآت الصناعية.

أضواء علي.. سياسات بنك السودان المركزي السارية



سياسات

يسعي بنك السودان المركزي بصورة دورية لتطوير وتنظيم العمل المصرفي بالبلاد حيث يقوم بإصدار المنشورات والتعاميم التي تزيد من ترقية وسلامة أداء الجهاز المصرفي، وخلال الربع الأول من العام 2013 تم إصدار عدد من المنشورات والتعاميم علي النحو التالي:

(أ) منشورات الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء :

(1)- المنشور المتعلق بضوابط النقد الأجنبي الخاصة بالتعامل مع المناطق الحرة السودانية رقم (2013/1) بتاريخ 3- يناير 2013م، وذلك وفي إطار المراجعة المستمرة للضوابط والإجراءات المتعلقة بعمليات النقد الأجنبي ، تقرر في **مجال الصادر**: أن تقوم المصارف بتطبيق كافة ضوابط وإجراءات الصادر الصادرة من بنك السودان المركزي على الصادرات من المناطق الحرة ومطالبة المصدرين بحصيلة الصادر حسب سياسات وضوابط النقد الاجنبي السارية، وعلى المصارف تطبيق ضوابط تجارة العبور السارية حالياً على السلع المصدرة عبر المناطق الحرة لدول الجوار ، وأن يتم التعامل في الصادرات بين المنطقة الحرة والعالم الخارجي وفقاً للقوانين واللوائح التي تصدر من سلطات المنطقة الحرة . وفي **مجال الاستيراد**: على المصارف ان تقوم بتطبيق كافة إجراءات وضوابط الاستيراد الصادرة من البنك المركزي على الاستيراد من المناطق الحرة، وأن يتم تداول مستندات الشحن الخاصة بالاستيراد من المناطق الحرة عبر المصارف خارج المنطقة الحرة (مصارف المستوردين) والمصارف داخل المنطقة الحرة (مصارف المصدرين) ، ويحظر على المصارف المحلية تمويل الاستيراد و/ أو الدخول في أي ترتيبات مصرفية للاستيراد للمناطق الحرة سواءاً من موارد المصرف أو من الموارد الذاتية للعملاء. وفي **مجال التحويلات** : سمح للمصارف المحلية بتنفيذ التحويلات والمدفوعات الجارية فقط للمصارف العاملة في المنطقة الحرة، وغير مسموح لها بتحويل أي مبالغ خاصة بالشركات والجهات العاملة داخل المنطقة الحرة متعلقة بالارباح أو إعادة رأس المال. ويجب ان يتم تنفيذ تحويلاتها عبر المصارف الموجودة داخل المنطقة الحرة. **وهناك ضوابط عامة**: تتمثل في حظر استخدام العملة المحلية السودانية في التعامل داخل المنطقة الحرة، ويُحظر على المصارف العاملة داخل المنطقة الحرة استخدام إستثمارات الاستيراد (IM) وإستثمارات الصادر (EX) الصادرة من البنك المركزي ، وعلى المصارف عدم مد فروعها العاملة داخل المنطقة الحرة بتلك الإستثمارات،



اعداد

حسن محجوب الزبير علي

ادارة البحوث والتنمية

كما تم إلزام المصارف معاملة الجهات العاملة داخل المناطق الحرة كجهات غير مقيمة عند التعامل معها مصرفياً، بينما سمح للمقيمين الحصول على التمويل والقروض من المصارف داخل المنطقة الحرة وفقاً لسياسات بنك السودان المركزي السارية.

(2)- المنشور الخاص بضوابط شركات ومكاتب التحويلات المالية رقم (2013/2) بتاريخ 3- يناير 2013م ، تقرر بموجبه وضع ضوابط منظمة لشركات ومكاتب التحويلات المالية بخصوص الأنشطة المسموح مزاولتها و غير المسموح مزاولتها وكما تم وضع بعض الضوابط العامة. أولاً: الأنشطة المسموح بها وفيها سُمح لشركات ومكاتب التحويلات المالية بمزاولة عمليات التحويلات الخارجية الصادرة والواردة بالنقد الأجنبي فقط. بحيث تتم التحويلات الصادرة لأغراض الإعاشة للطلاب والأسر المقيمة بالخارج في حدود مبلغ لا يتجاوز ألف يورو أو مايعادلها من العملات الحرة الأخرى مرة في الشهر بعد تقديم طلب موضح فيه الغرض وعنوان المرسل والمرسل إليه بالكامل ، ولرسوم الدراسة للطلاب الدارسين بالخارج بعد تقديم طلب مشفوع بالمستندات التي تحدد المبلغ المطلوب تحويله على أن تكون صادرة من المؤسسات التعليمية بالخارج والاحتفاظ بصور من تلك المستندات لأغراض المراجعة الداخلية والتفتيش بواسطة بنك السودان المركزي، وبالنسبة لرسوم الإشتراك في المؤتمرات والندوات والسمنارات والدوريات العلمية يتم بعد تقديم المستندات المؤيدة لذلك والتي توضح المبلغ المطلوب تحويله، وأما رسوم التسجيل و الاشتراكات و الامتحانات لنيل شهادات الزمالة و الشهادات الأخرى في المؤسسات العلمية و المهنية بالخارج تتم بعد تقديم المستندات المؤيدة لذلك، ولتسجيل براءات الاختراع بالخارج بعد إبراز شهادة تسجيل من المسجل التجاري العام و النائب العام، ولرسوم العلامات التجارية وحقوق الامتياز بعد تقديم المستندات المطلوبة . أما بخصوص التحويلات الواردة تقرر ان يتم تسليم مبلغ التحويل الوارد من الخارج بالنقد الأجنبي فقط إلى المستفيد فوراً وخلال فترة أقصاها 72 ساعة من إستلامه بواسطة الشركة. ثانياً: الأنشطة غير المسموح بها والتي بموجبها تم حظر شركات ومكاتب التحويلات المالية ممارسة بيع وشراء العملات الأجنبية، وبيع وشراء الشيكات السياحية، وأن تقرض أو تقترض أو تدبر قرضاً أو ترهن أي من أصولها، وأن تلقى الودائع بمختلف أنواعها، وأن تقوم بأي عمل آخر عدا أعمال التحويلات المذكورة في هذه الضوابط. ثالثاً : وهنالك ضوابط عامة للتحويلات فيها أن يتم إستلام المبالغ المراد تحويلها للخارج من الجمهور بالنقد الأجنبي وعدم بيع أي نقد أجنبي بغرض تحويله للخارج ، و يجب ألا تكون لشركات ومكاتب التحويلات المالية أي علاقة بتحديد أو إعلان لسعر الصرف للتعامل مع الجمهور ، ويجب فتح حسابات لدى المراسلين يتم فيها اثبات التحويلات الواردة وإجراء التحويلات الصادرة. وإبرام الاتفاقيات مع المراسلين وفي حالة التعاقد مع مراسل أمريكي لأبد من الحصول على موافقة مكتب رقابة الأصول الأجنبية الأمريكي (OFAC) أولاً، كما يجب الحصول على المستندات والرخص من الجهات المسؤولة ببلد المقر بمزاولة أعمال الصرافة والتحويلات الخارجية في حالة التعامل مع الصرافات الخارجية أن يتم إبرام

اتفاقيات معها تتضمن مسؤوليات والتزامات كل طرف تجاه الآخر، خاصة حدود المسؤوليات تجاه شركات الصرافة (المراسلين) في البلدان التي لديها قيود على التحويلات في العملة الأجنبية مع إرسال صورة من الإتفاقية لبنك السودان المركزي، كما يجب الإلتزام بإرسال رواجع يومية تعكس التحويلات الواردة والصادرة والأرصدة لدى المراسلين لإدارة السياسات قسم سعر الصرف ببنك السودان المركزي، وتخضع أعمال شركات ومكاتب التحويلات المالية للتفتيش من قبل بنك السودان المركزي.

(3)- المنشور المتعلق بتخصيص نسبة 10 % من حصائل الصادرات غير البترولية رقم (2013/3) بتاريخ 18- مارس 2013م ، تقرر فيه أن تقوم المصارف التجارية بتخصيص نسبة 10 % على الأقل من حصائل الصادرات غير البترولية عدا الذهب قبل أن تتم إضافتها لحسابات الصادر لصالح إستيراد الأدوية البشرية، وأن تقوم بفتح حساب يسمى حساب إستيراد الأدوية يغذى بنسبة الـ 10 % المخصصة من حصائل الصادر، على أن يستخدم الحساب فقط في إستيراد الأدوية البشرية، وأن يتم تنفيذ عملية الإستيراد بالمصارف التجارية بعد الحصول على موافقة مجلس الأدوية و السموم، وعلى المصارف موافاة بنك السودان المركزي - إدارة النقد الأجنبي براجعة يومية توضح حركة حساب إستيراد الأدوية المفتوح طرفها و العمليات التي تم تنفيذها، وعلى المصارف الإلتزام التام بإستغلال النسبة المخصصة.

(ب) تعاميم الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

(1) - المنشور الخاص بتنظيم عمليات نظم الدفع الإلكتروني رقم (2013/1) بتاريخ 13 يناير 2013م، وذلك في إطار مساعي بنك السودان المركزي لتنظيم عمليات نظم الدفع الإلكتروني بما يحقق سلامة واستقرار الخدمات المصرفية والنظام المالي ، فقد أعلن بنك السودان المركزي لكافة المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية التي تزاوّل حالياً أو ترغب في مزاولة أعمال نظم الدفع الإلكتروني والأعمال المرتبطة به ، ضرورة الإلتزام الحصول على تصديق بنك السودان المركزي (إدارة نظم الدفع) لتشغيل أو تقديم أي خدمة نظم دفع إلكترونية، وذلك قبل الإعلان عنها أو الترويج لها، والحصول على موافقة بنك السودان المركزي (إدارة نظم الدفع) لأي عمليات إسناد خارجي أو توكيل لتشغيل نظام الدفع أو تقديم خدمة نظم دفع إلكترونية مصدق بها، وعلى الجهات التي تقوم حالياً بتشغيل أو تقديم أي نظام للدفع، توفيق أوضاعها خلال فترة شهر واحد من تاريخه.

(2) - المنشور المتعلق بالسماح للوكلاء بالعمل في مجال تقديم خدمات المحفظ الإلكتروني رقم (2013/2) بتاريخ 13 يناير 2013م، وذلك في إطار مساعي بنك السودان المركزي لتنظيم عمليات نظم الدفع الإلكتروني بما يحقق سلامة واستقرار الخدمات المصرفية والنظام المالي تقرر السماح للوكلاء بالعمل على تسويق بطاقات المحفظ الإلكتروني وتسجيل العملاء وعمليات التغذية والسحب على أن ينضوي الوكيل تحت المصرف المحدد، وأن يلتزم الوكيل بكل اللوائح والتشريعات المنظمة والمعتمدة من قبل بنك السودان المركزي.

(3) - المنشور المتعلق بالسماح للقطاع الخاص بالعمل في مجال نقاط البيع رقم (2013/3) بتاريخ 13 يناير 2013م، فقد تقرر بموجبه السماح للقطاع الخاص بالعمل في مجال تشغيل وإدارة نقاط البيع كمقدمي خدمة أسوة بالمصارف، علي أن تعمل الماكينات من خلال النظام المصرفي .

(4) - المنشور الخاص بتطوير العمل بنقاط البيع عبر تفعيل خدمة (إشعار إضافة) رقم (2013/4) بتاريخ 13 يناير 2013م، وذلك في إطار مجهودات بنك السودان المركزي لتطوير وسائل الدفع الإلكترونية، وتشجيعاً للعمل بنقاط البيع ، فقد تقرر أن تقوم المصارف بإجراء تسويات آنية للمعاملات التجارية التي تتم عبر نقاط البيع بإضافة قيمة إشعارات الإضافة (Credit Advice) من شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية، وعلى الشركة التأكد من وصول إشعار الإضافة للمصارف المعنية.

(5) - التعميم المتعلق بضوابط إدارة الحسابات المصرفية بتاريخ 6 يناير 2013م، تقرر بموجبه منح الأفراد بطاقات صراف آلي بعد فتح الحساب مباشرة ، على أن يتم منحهم أولاً دفتر بعدد 10 شيكات فقط بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ فتح الحساب ومن ثم يمكن أن يتم منحهم دفتر شيكات بعدد 25 شيك بعد إجراء تقييم دقيق لسجل استخدام الدفتر الاول، وإمكانية منح أكثر من بطاقة صراف آلي واحدة للحساب الواحد حسب طلب العميل، وأن يقتصر منح دفاتر الشيكات على نطاق ضيق ما أمكن ذلك (اصحاب اسماء الاعمال - الشركات الخاصة - الشركات العامة - عملاء التمويل الاصغر)، والحرص على تحديث بيانات العملاء اصحاب الحسابات المصرفية سنوياً .

(6) - المنشور الخاص بالاستعلام الائتماني عن العملاء رقم (2013/5) بتاريخ 22 يناير 2013م، وذلك في إطار المساعي الرامية إلى تطوير عملية الاستعلام الائتماني للمصارف والمؤسسات المالية العاملة ومواصلة لتفعيل الآليات التي تؤدي إلى الحد من المخاطر المصرفية ، فقد تقرر أن يتم الاستعلام الائتماني عن العملاء بواسطة مسئولين مفوضين من قبل المصارف والمؤسسات المالية تخطر بهم وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني وبأي تغيير يتم فيهم، كما يجب الحصول على المعلومات الديموغرافية من العميل وفقاً للنماذج التي أعدها الوكالة لهذا الغرض وإدخالها في نظام الاستعلام الائتماني للحصول على الرمز الائتماني، وأن يستخدم المسئول المفوض بالاستعلام عن العملاء الرمز الائتماني للعميل في الحصول على التقرير الائتماني بعد تحديد نوع التقرير الائتماني حسب الغرض من الاستعلام، وأن يتم إخطار العميل الذي تقرر منحه أو عدم منحه التمويل بنتيجة الاستعلام الائتماني الواردة بالتقرير ويكون له الحق في الاعتراض على صحة المعلومات الواردة به لدى الوكالة، ويجب الالتزام باستخدام التقرير الائتماني في الغرض الذي طلب من أجله فقط مع مراعاة عدم تغيير أو تعديل أي بند من بنود التقرير الائتماني، ويتم الاستعلام الائتماني عن العملاء مقابل رسوم مالية وذلك وفقاً للتعريف المجازة، ولا يتم الاستعلام نيابة عن أي عميل إلا بموجب توكيل أو تفويض معتمد،

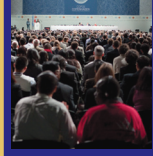
وعلى المصارف والمؤسسات المالية مراعاة التغييرات التي تطرأ على البيانات المالية الواردة بالتقرير الائتماني بصورة دورية، ويجب على المصارف والمؤسسات المالية الإطلاع على قوائم العملاء (المتعثرين و القائمة السوداء) من النظام ، وفي حالة تشابه الأسماء يتم التعرف على العميل بإدخال المعلومات الديموغرافية في النظام، ومن ثم التقرير بمنح العميل أو عدم منح العميل تمويل أو تسهيل ائتماني دون الرجوع لبنك السودان المركزي .

(7) - المنشور المتعلق بالاعتراض على صحة المعلومات والبيانات الائتمانية رقم (2013/6) بتاريخ 22 يناير 2013م، بموجبه يحق لعملاء المصارف والمؤسسات المالية التقدم بتظلم للإعتراض على صحة المعلومات والبيانات الواردة بالتقرير الائتماني، بحيث يحق للعميل طلب نسخة من التقرير الائتماني الخاص به من الوكالة بعد سداد الرسوم المقررة ، ويحق له التقدم بالتظلم عن صحة المعلومات والبيانات الواردة بالتقرير الائتماني بواسطة المصرف و/ أو المؤسسة المالية التي يتعامل معها وفقاً للنموذج المرفق، وعلى الوكالة النظر في تظلم العميل وفحصه والتقرير بشأنه في مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام التظلم من المصارف و/ أو المؤسسات المالية، وأن تقوم المصارف والمؤسسات المالية بالرد على تظلم العميل المحول لهم من الوكالة خلال سبعة أيام من تاريخ استلامه، ويجوز للعميل المتظلم استئناف رد الوكالة بخصوص التظلم للسيد/ محافظ بنك السودان المركزي، وسوف يتم الرد عليه خلال فترة أقصاها شهر من تسليم التظلم لمكتب السيد/ المحافظ، ويجوز للمصارف والمؤسسات المالية إرسال التظلم عبر البريد الإلكتروني للوكالة.

(8) - المنشور المتعلق بزيادة ساعات العمل رقم (2013/7) بتاريخ 3 فبراير 2013م، وذلك في إطار سعى بنك السودان المركزي لتطوير الأداء بشركات الصرافة وشركات التحويلات المالية والإرتقاء بها ، فقد تقرر زيادة ساعات العمل الرسمية إلى التاسعة مساءً بدلاً من الثامنة مساءً على أن يكون ذلك إختياري، وأن تكون ساعات العمل بفروع الشركات العاملة بالمطار 24 ساعة ، مع الأخذ في الاعتبار إجراءات الأمن والسلامة.

(9) - المنشور المتعلق بالترميز الائتماني للشركات الأجنبية بتاريخ 27 فبراير 2013م، وذلك في إطار تنظيم عمليات الترميز الائتماني للشركات الأجنبية وتشجيع الاستثمار الأجنبي للشركات والمؤسسات ذات السمعة والأداء في المجالات الإنتاجية ، تقرر أن يسمح بمنح الرمز الائتماني لهذه الفئة من الشركات والمؤسسات علي أن يتم تسجيل الشركة كشركة سودانية لدى سلطات المسجل التجاري باسمها في السودان، وأن يتم تسجيل رأس مالها وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار في السودان، وأن يتم الاكتفاء بترميز الإدارة التنفيذية للشركة، أو المؤسسة والعضو المنتدب، أو المفوض من قبل المساهمين والملوك، ويجوز استثناء المساهمين والملوك الأجانب من متطلبات الترميز إذا تعذر الحصول على معلوماتهم الديمغرافية لأسباب موضوعية، وإخطار بنك السودان المركزي بذلك، وإستثناء المستثمرين الأجانب من الترميز وترميز الشركة فقط كجهة اعتبارية، مع الاحتفاظ بقائمة بأسماء المساهمين.

ملتقى الصيرفة في السودان الماضي - الحاضر - المستقبل



ندوات
ومؤتمرات

نظمت هيئة التواصل لقيادات وزارة المالية والاقتصاد الوطني ورشة عمل حول الصيرفة في السودان (الماضي- الحاضر-المستقبل)، بالتعاون مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، بنك السودان المركزي وبنك فيصل الاسلامي وذلك في يوم الثلاثاء الموافق 2013/2/19 بقاعة الصداقة بالخرطوم، حيث شارك في الورشة السيد/ رحمة الله علي بابكر مدير عام ديوان الحسابات القومية بوزارة المالية نيابة عن السيد/ وزير المالية، والسيد/ د. مجدي الامين نوريين ممثل محافظ بنك السودان، والسيد/ عبدالله علي محمد مساعد المدير العام لبنك فيصل الاسلامي ، بالاضافة الى عدد كبير من الخبراء من الاقتصاديين والمصرفيين والجهات الاخرى ذات الصلة .

في بداية الجلسة استعرض السيد/ موسي ابراهيم الوكيل الاسبق لوزارة المالية كلمة هيئة التواصل موضحة دورها في اذكاء وتطوير المسار الاقتصادي الوطني مدعماً بالخبرات الطويلة التي يكتنزها اصحاب الخبرات المختلفة بالهيئة من خلال حياتهم العملية السابقة بوزارة المالية. ثم أعقبه السيد/ د. مجدي الامين نوريين ممثل محافظ بنك السودان، حيث تحدث عن تطور الجهاز المصرفي ودوره في الاقتصاد ومؤشرات السلامة المصرفية في السودان وذكر بان تفاصيل هذا التطور سيقدم بالتفصيل في الجلسة الثانية ، ثم تحدث السيد/ عبدالله علي محمد مساعد المدير العام لبنك فيصل الاسلامي للإدارة حول دور البنك الرائد في عملية الصيرفة، وخاصة تطور الصيرفة الالكترونية بالسودان.

ترأس السيد/ حسن ميرغني عضو اللجنة التنفيذية بالهيئة الجلسة الثانية، تم تقديم الورقة الأولى بعنوان عن تطور الجهاز المصرفي ودوره في الاقتصاد ومؤشرات السلامة المصرفية في السودان قدمها السيد/ د. عبد الباسط محمد المصطفي، هدفت الورقة بالوقوف علي تطور مسيرة الجهاز المصرفي والتغيرات التي صاحبت تحوله من النظام المصرفي التقليدي الي النظام الإسلامي ، ومن ثم دوره في تقديم التمويل المصرفي للقطاعات الإنتاجية . و إلقاء الضوء علي التطور في الإجراءات التي إتخذها بنك السودان المركزي ودوره في



رصد ومتابعة

عيسى أحمد ترايو

ادارة البحوث والتنمية

المحافظة علي سلامة الجهاز المصرفي ، ووضع الإجراءات واللوائح التي تحكم عملها وإنشاء بعض المؤسسات المساعدة مثل صندوق ضمان الودائع المصرفية والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات حتي تنشط المصارف في تأدية دورها، بالإضافة الى تطور السياسات النقدية والتمويلية للبنك المركزي من دفع وتطوير النظم المصرفية وتطورات النقد الأجنبي وتطورات العملة ودور النظام المصرفي في تطوير التمويل الأصغر، إضافة إلي بعض المنشورات والقرارات التي تراعي التغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. دور سياسات بنك السودان المركزي في تحقيق السلامة المصرفية والمحافظة على استدامتها ليقوم الجهاز المصرفي بدور الوساطة المالية بصورة فعالة تمكنه من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تقديم التمويل و الخدمات المصرفية الأخرى، هذا بالإضافة إلى تفادي الآثار السالبة التي تترتب على بعض المصارف، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان الثقة و ضعف التعامل مع الجهاز المصرفي، وقد أجريت بعض التحليلات علي بعض المؤشرات الخاصة بالمصارف.

تطرقت الورقة الى تركيبة النظام المصرفي بالتفصيل للقطاع المصرفي في السودان والسياسات النقدية والتي تتمثل في تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الاولوية لتحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج القومي الاجمالي، وتخفيف حدة التضخم وتركيز مستوي الاسعار، تحقيق العدالة في الدخل والثروة، استقرار سعر الصرف وتحسين ميزان المدفوعات. كما أشارت الورقة الى محور استقرار وتطوير النظام المصرفي وسلامة الجهاز المصرفي.

الورقة الثانية بعنوان نحو غد مشرق للصيرفة الالكترونية بالسودان، قدمها السيد/ الباشمهندس محمد صلاح المفتي ممثل بنك فيصل الاسلامي، وقد استعرض تطور البنوك الالكترونية خاصة بعد ازدياد عمليات التجارة الدولية الالكترونية، حيث اصبح هنالك حاجة للتعامل مع البنوك الالكترونية، بدأت المصارف في تقديم الخدمات الى عملائها عبر ماكينات الصراف الالى التي تسمح للعميل بسحب مبلغ محدد من المال من رصيده لدى البنك المعنى، ومن ثم تطور الامر الى مرحلة تقديم كشف حساب للعميل برصيده في البنك وايداع ما يريد من المبالغ في حسابه عبر تلك الماكينات والى ان تطورت الى ما يسمى البنوك الالكترونية.

كما تناولت الورقة مزايا البنوك الالكترونية المتمثلة في امكانية الوصول الى قاعدة اوسع من العملاء عبر العالم دون التقييد، وخفض التكاليف المتمثلة في مصاريف التشغيل من تكاليف شراء الموقع والعمالة والصيانة والتي تعتبر معدومة بالنسبة للبنوك الالكترونية،

بالاضافة الى زيادة كفاءة اداء البنوك الالكترونية ، والتي يتميز ادائها بالسرعة في انجاز الاعمال ولا تحتاج لانتقال العميل الى موقع البنك ومقابلة الموظفين بينما يتطلب الامر فقط دخول العميل الى شبكة الانترنت والمرور الى الخدمة التي يريدتها. وأيضاً تناولت الورقة أيضاً النقود الالكترونية او الرقمية مثل بطاقات مدفوعة سلفاً وغيرها من المعاملات الالكترونية الاخرى. وأيضاً تطرقت الورقة الى بعض مخاطر البنوك الالكترونية منها مخاطر التشغيل والذي يتمثل في عدم التأمين الكافي للنظام، وعدم ملائمة تصميم النظم او انجاز العمل او اعمال الصيانة ،بالاضافة لعدم الاستخدام من قبل العملاء.

هذا وقد قدمت الورقة دراسة حالة الصيرفة الالكترونية-نموذج بنك فيصل الاسلامي السوداني يشمل النظام المصرفي (بنتابانك 2002)، نظام الفرع الافتراضي، الصراف الالى وخدمة نقاط البيع عبر بطاقات الخصم 2006 ، ونظام التحصيل الالكتروني 2007 و 2010 و 2012 ، ونظام الابداع النقدي عبر الصرافات الالية 2012 ، وخدمة التحصيل الالكتروني وشراء خدمات الكهرباء عبر الصراف الالى والموبايل المصرفي 2012 والفرع الالكتروني، والذي من المتوقع ان يبدأ العمل قريباً.

الورقة الثالثة بعنوان حفظ الاموال العامة ، قدمها السيد / سميح ابراهيم ممثل ديوان الحسابات القومية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني ، تناولت الورقة مفهوم المحاسبى واللوائح والمنشورات والقوانين(مهام واختصاصات الديون) ،بالاضافة الى حفظ الاموال العامة من خلال الاشراف والرقابة على حسابات أجهزة الدولة واعداد ضوابط تحكم الدورة المستندية في الرقابة وعمليات جرد الخزينة .

كما تطرقت الورقة الى الاجراءات المحاسبية في نهاية العام المالى، وكيفية معالجة وسحب الارصدة من الوحدات في نهاية العام المالى ،علاوة الى السياسات المالية والمحاسبية واثرها على الاعتداء على المال العام من حيث أسبابه وانواعه والضوابط التي تحكمه.

ثم فتح باب النقاش حول الاوراق الثلاث المذكوره اعلاه، ونذكر علي سبيل المثال مداخلات السيد/ د. سيد علي احمد ذكي وزير المالية الاسبق والسيد/ عثمان النذير وزير الدولة للمالية الاسبق، وذلك حول سياسات النظام المصرفي في الماضي والحاضر والمستقبل واثارها وانعكاس تأثيرها علي الحياة الاقتصادية بالبلاد .

هذا وخلال فترة الاستراحة قام المشاركون في الورشة بزيارة المعارض المصاحبة والتي أقامها بنك السودان المركزي وبنك فيصل الاسلامي ووزارة المالية وشباب مركز ام درمان ووجدت هذه المعارض اقبالا كبيرا واستحسان من الحضور.

اختلال التوازن العالمي والحساب الجاري



أضواء
على

تظل اختلالات التوازن في الحساب الجاري العالمي تشكل أحد أهم المشاكل الاقتصادية العالمية في عام 2013. وهناك مطالبة باستعادة التوازن العالمي على نحو يدفع بلدان الأسواق الناشئة التي تتمتع بفوائض في المدفوعات- وخاصة الصين - إلى تحفيز الطلب الداخلي، مما يتيح للدول المتقدمة (وأكبرها الولايات المتحدة) بتخفيض عجزها وديونها العامة وبأقل قدر من المخاطر لتعافي اقتصاداتها. ويمكن للطلب الأجنبي الصافي الناتج عن انخفاض الفوائض في ميزان المدفوعات في الخارج أن يعوض جزئياً عن ضعف الطلب العام في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المثقلة بالديون التي من المفترض أن تعمل في الوقت نفسه على إحكام سياساتها المالية.

وتتلخص العملية التي أدت إلى هذه الاختلالات إن الحساب الجاري لأي اقتصاد يتكون من الفارق بين معدل الاستثمار ومعدل الادخار. في عام 2007 كان معدل الادخار لدى الولايات المتحدة 14.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن معدل الاستثمار لديها بلغ 19.6%، الأمر الذي أدى إلى توليد عجز في الحساب الجاري. حيث كان معدل الاستثمار في الصين ثابتاً عند نسبة 41.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وكان معدل الادخار 51.9%، الأمر الذي انعكس في فائض كبير.

ومشكلة عجز الحساب الجاري لا تنحصر في البلدان المتقدمة والفوائض في البلدان الناشئة. ذلك أن العديد من بلدان الأسواق الناشئة- بما في ذلك الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل وتركيا- تعاني في واقع الأمر عجزاً في الحساب الجاري. وهناك أيضاً العديد من الدول المتقدمة التي تسجل فائضاً في الحساب الجاري: ولقد حظي الفائض لدى ألمانيا بتغطية إعلامية جيدة منذ ظهور أزمة منطقة اليورو، ولكن اليابان وهولندا والنرويج والسويد أيضاً لديها فوائض.

لذا، ففي حين تتطلب استعادة التوازن العالمي خفض الفوائض، فإن المعالجة لا تتلخص في تقليص الفوائض المتراكمة لدى الأسواق الناشئة من أجل السماح بانخفاض مواز لمستويات العجز في الدول المتقدمة. ففي الوقت الذي يتعمق

إعداد

د. مجدي الأمين نورين

فيه الاقتصاد العالمي في العقد الثاني من الالفية الثالثة، قد يكون خفض الفائض الألماني أكثر إلحاحاً من خفض الفائض الصيني؛ لأن خفض الفائض الألماني من شأنه أن يؤدي إلى فوائد مباشرة بالنسبة لأوروبا، حيث تكمن أكبر المخاطر التي تهدد التعافي العالمي. ولا تزال أزمة منطقة اليورو هي مصدر الخطر الأكبر على الاقتصاد العالمي، حيث أدت مخاوف المستثمرين إزاء استمرارية أزمة اليورو الى ارتفاع اسعار الفائدة السوقية إلى مستويات عالية. على الرغم من ان بيانات مكتب الإحصاءات الأوروبي يوروستات أظهرت أن الفائض التجاري لمنطقة اليورو ارتفع في فبراير غير أن الفضل يرجع لانخفاض الطلب على الواردات وليس نمو الصادرات. ويُنظر إلى الفوائض الصينية والألمانية في الحساب الجاري باعتبارها عقبة أمام التعافي؛ لأنها تنتقص من الطلب الفعّال العالمي المحتمل، وتساهم في تجاوز مستويات الادخار المخطط لمستويات «الاستثمار المخطط» على مستوى العالم، وهي صفة أكيدة للضغوط المؤدية إلى الركود. ولكن التركيز المتزايد للدخول والثروات داخل العديد من البلدان، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لا بد أن يثير مخاوف «كينزية» مماثلة.

وهذا يعني أن الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة لن يتسم بالتوازن، بل بالعودة إلى اختلالات التوازن الكبيرة في الاقتصاد الكلي. ولكن رغم أن العديد من خبراء الاقتصاد يرون في هذا مشكلة، فإن التاريخ يثبت أن اختلالات التوازن السائدة كانت تميز كل فترات التوسع الاقتصادي العالمي تقريباً⁽¹⁾.

فقد تماشى الإمبراطورية الرومانية مع عجز تجاري مستمر مع الهند لقرون من الزمن. ورغم أن تدفق الذهب إلى الخارج نتيجة لهذا تسبب في تدهور القيمة النقدية في الإمبراطورية الرومانية، فإن التجارة بينها وبين الهند ظلت تشكل العمود الفقري للاقتصاد العالمي. وعلى نحو مماثل، واجهت إسبانيا عجزاً مستمراً في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فمؤلته بالاستعانة بفضة الأنديز.

وكان تدفق السيولة الناتج عن ذلك سبباً في نشوء طفرة ازدهار عالمية أفادت العديد من الاقتصادات، من إنجلترا إليزابيثية إلى

(1) سانجيف سانبال خبير إستراتيجي عالمي لدى دويتشه بنك، بروجيكت سينديكيت 2013.

الهند المنغولية. ولم تكن الفترة بين عامي 1870 و1913 -وهي فترة أخرى تميزت بالنمو السريع والعملة- تتسم بالتوازن، وكان تمويلها يتم بواسطة المملكة المتحدة التي لعبت دور «بنك» العالم. في الأعوام الستين الماضية، عملت الولايات المتحدة على دعم النمو العالمي عبر تسجيل عجز مستمر في الحساب الجاري. وبموجب نظام بريتون وودز الذي أسس بعد الحرب العالمية الثانية، أدارت الولايات المتحدة عجزاً مَكَّن أوروبا التي مزقتها الحرب واليابان من إعادة البناء. وفي المقابل مولت أوروبا العجز الأمريكي. ثم انهار النظام عندما قررت دول أوروبية -وخاصة فرنسا- التوقف عن تمويل ذلك العجز.

ولكن النموذج الاقتصادي ظل قائماً مع تدخل الاقتصادات الآسيوية لتمويل عجز الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه استخدام السوق الأمريكي لتحقيق النمو السريع. والصين هي المستفيد الأخير والأكبر من النموذج الاقتصادي الذي أطلق عليه مسمى «بريتون وودز2». من الواضح أن فترات النمو العالمي تكاد تتسم دوماً باختلالات التوازن السائدة، ولكن رغم أن تلك الاختلالات اتسمت بتشوهات الاقتصاد الكلي الناجمة عن اختلالات التوازن، فإنها دامت لأعوام أو حتى لعقود، وبالتالي فإن السؤال الحقيقي الآن هو: كيف يبدو الجيل القادم من اختلالات التوازن المتعايشة؟

من المرجح أن تواجه الصين قريباً عجزاً كبيراً للغاية في الحساب الجاري، وقد يكون كبيراً بالقدر الكافي لتمويل الولايات المتحدة، في ظل وفرة من الفوائض لبقية العالم. ومع تدفق رأس المال عبر شرايين النظام المالي العالمي، فإن ذلك يعمل على إعادة الاقتصاد إلى التضخم.

في نظام «بريتون وودز3»، ستتحول الصين من «مصنع للعالم» إلى «مستثمر لصالح العالم»، وكل الأنظمة غير المتوازنة فإنه لن يخلو من التشوهات، ولكن هذا الترتيب قد يستمر لسنوات عديدة. الواقع أن اختلالات التوازن مترابطة، وكل منها يهدد النمو السريع المستدام. ولا بد من تحليل ومناقشة اختلالات التوازن العالمي وارتفاع مستويات التفاوت داخل كل بلد. وبهذا فقط قد يصبح في الإمكان معالجتها بشكل فعّال.

في نهاية الاقتصاد العالمي ومستقبله - اقتصاد الازمات - نوريل روبيني- ستيفان ميهان 2006



قرأت
لك



إعداد

مصطفى عبد القادر دينار

إدارة البحوث والتنمية

حذر خبراء الاقتصاد والمال من وقوع الازمات الكبيرة والطويلة المدى، الا ان هذه التحذيرات قوبلت بالتجاهل، حيث اعتقدت النخب المسيطرة علي ان الاسواق كيانات وهياكل مستقلة و ذاتية التنظيم، تتميز بالقوة والاستقرار من ناحية، كما يمكن الاعتماد علي الياتها في ادارة وتوجيه الاقتصاد من ناحية اخري. بالاعتماد على هذا المنطق تم ابتكار ادوات مالية ومشتقات الاوراق المالية الحديثة، وتم طرحها في الاسواق واعتبرت ميزة هامة في تعزيز بناء الراسماليه الحديثه، بالتالي تم الادعاء بامكانية تحقيق التوازن المرن في الاقتصاد الوطني والعالمي.

عليه ظلت هذه التصورات تشكل قاعدة واساس كافة القرارات السياسية والاستراتيجيات الاستثمارية المعتمدة، مما جعل ظاهرة الازمات لاتنسجم مع سياق هذا المنطق. هذا واعتقد ان ظهور الازمات -ان حصل- مجرد صدفة غير محتملة، كما ان اثارها وقتية ومحدودة، بسبب امكانية التنبؤ بها، علاوة علي اعتقاد كثير من علماء وخبراء الاقتصاد علي انها ظاهرة تخص فقط اقتصاديات البلدان النامية المتخلفة والناهضة، ولا تشمل اقتصاديات البلدان والقوي العظمي، مثل الولايات المتحدة الاميركية وغيرها من البلدان الصناعية المتطورة. عموما يعتبر الكتاب مساهمة حققة في تطوير تخصص جديد في العلوم الاقتصادية، يمكن ان يطلق عليه «اقتصاد الازمات»، حينما اصبحت الازمات محور واساس علم الاقتصاد، كما احتلت موقع في التحليلات والمعالجات الاقتصادية. لذا تمت تسمية الكتاب باصداره الاصلي باللغة الانكليزية «اقتصاد الازمات».

وحسب مفاهيم الكتاب تعتبر الازمة مرحلة متطرفة للانتعاش والازدهار الاقتصادي، تليها فترة تراجع وانهييارات كارثية، لذا انها ليست ظاهرة استثنائية، بل قاعدة تشمل كافة البلدان المتطورة، النامية والناهضة علي حد سواء. يرجع تاريخ الازمات الي ما قبل الراسمالية، مع ذلك تظل الازمات تلعب دورا متميزا في اطار نمط الانتاج «الراسمالي»، كما اصبحت تشكل مفصلا عضويا مترابطا مع جينات الراسمالية الوراثية بجانب العوامل التي تفضي علي الراسمالية حيويتها مثل قوة الابداع والابتكار، القدرة علي تقبل المخاطرة في العمل والتعايش معها، نري ان المضاربات وعمليات الاقتراض المنفلته

والانهيارات المتكررة كلها أصبحت سمات مميزة لها في العهد الجديد. هذا واخذت ازماتها تنتشر مثل حيوانات اليفة واصبحت تتشابه لحد كبير مع العواصف والاعاصير، حتي ان سلكت مسارات منظورة او غيرت مسارات اتجاهاتها بين حين واخر. هكذا تضعف الازمات ربما تنتعش وتنشط دون تحذير سابق. عليه حاول الكتاب تفسير القوانين التي تخضع لها مثل هذه العواصف والاعاصير الاقتصادية، كما حاول كيفية التعرف عليها، والتنبؤ بها، وذلك بهدف تحاشي حدوثها. انطلاقا من الازمة الحالية تطرقت فصول الكتاب اللاحقة الي كيفية وضع التنبؤات بالازمات، وتحاشي حدوثها، وكيفية ازاله او معالجه اضرارها، اضافه الي توصيف الكوابح المطلوبة التي يجب تضمينها النظام المالي للتقليل من الاعاصير الاقتصادية الكارثية.

من اجل فهم واستيعاب هذه القضايا، حاول الكتاب الاجابه علي عدد من التساؤلات المتعلقة والغير محسومة بشأن الازمة الحالية منها: كيف تولدت فقاعات المضاربات التي ادت بدورها الي مثل هذه الانهيارات الاقتصادية والمالية الكارثية؟ هل نجمت فقاعات المضاربات نتيجة ممارسات المؤسسات والبنوك والشركات سلوكية اعمال ونشاطات محفوفة بمخاطر كبيرة؟ هل حصلت مثل هذه التطبيقات بسبب غياب التشريعات والانظمة الضابطة، او بسبب الافتقار الي الرقابة الحكومية؟ هل سيقود التدخل الحكومي في السوق المالي الي خلق فقاعات مضاربة جديدة في المستقبل؟

بلاشك تتجاوز الاجابة علي هذه التساؤلات المطروحة الترف او المناورات الفكرية، خصوصا تخضع الاجابات عنها، لتصورات وتفسيرات مختلفة بل متناقضة، التي تقود بدورها الي طرح وصفات علاجية رديكالية متباينة لهذه الازمة.

أيضاً تم التطرق الي اسباب حدوث الازمة الحالية تحديدا في هذا التاريخ ؟ هل نجم ذلك بسبب غياب الثقة او الافتقار الي ما اطلق عليه كينز «غياب المواهب الراسمالية»؟ ام حصلت الازمة من حقيقة تمكن قطاعات واسعة مفلسة يجب تصفية اعمالها، في الحصول بسهولة علي تمويل خارجي؟. تبعا لذلك... هل ظهرت الازمة الحالية بسبب الافتقار الي السيولة النقدية (اي انها ازمة سيولة) او بسبب قصور العديد من المؤسسات في الايفاء وتسديد ديونها (ازمة الايفائية)؟ ان صحت المقولة الثانية فما هي تبعات ذلك علي المستقبل؟

انطلاقا من اعلاه تمكن الكتاب من اشتقاق سلسلة تساؤلات جديدة من اهمها:

هل تدخل البنوك المركزية في كافة بلدان العالم في صعود الازمة الي القمة، وقيامها في توفير القروض للمؤسسات في النظام المالي، ساعد من جانبه ايقاف تدهور الاوضاع، وتلافي انحدارها نحو الاسوأ؟. هل شجعت الاجراءات المتخذة هذه، تشجيع المؤسسات في استمرارها بممارساتها السابقة الضارة، غير المسؤولة المحفوفة بالمخاطر الكبيرة، بالتالي قامت

البنوك المركزية بخطوات في وضع الاسس واللبات لفقاعات مضاربات قادمة؟ من جهة اخري... ماذا تعني المطالب المتزايدة بضرورة تبني تنظيمات جديدة للاسواق؟ هل سيتمخض عنها نظام مالي قوي ونشط من ناحية، وتحقيق نمو اقتصادي مستديم من ناحية اخري.

هل كانت المعالجات المتخذة لتطويق الازمة الحالية في كافة دول العالم مجرد اجراءات تجميلية عاجزة عن مواجهة تهديدات الازمات في المستقبل؟ او انها عاجزة عن لتصدي لحدوث فقاعات مضاربات جديدة؟ وما هي التبعات طويلة الاجل للاجراءات السياسية، مثل حزم وبرامج الانعاش الاقتصادي، او اجراءات الطوارئ وغيرها، التي تم اعتمادها من قبل البنوك المركزية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول؟ ماهو مستقبل النموذج الاقتصادي الانكلو- سكسوني لراسماليه عدم التدخل الحكومي؟ وما هو مستقبل الدولار؟ هل تؤثر الازمة الحالية بداية طريق في نهايه الهيمنة الاقتصادية الاميركية من ناحية، صعود الصين وغيرها من البلدان الناهضة من ناحية اخري؟ كيف يمكن تحويل تفعيل اصلاحات النظام الاقتصادي العالمي لتصبح وسيلة ناجعة و هامة للحد من اضرار الازمات في المستقبل ؟

عليه تعتبر كافة التساؤلات المثارة اعلاه ليست نظرية او افتراضية. فالاقتصادي والمفكر كينز علي حق، حينما اكد وقبل 70 عاما علي ان افكار علماء الاقتصاد وفلاسفة السياسة - بغض النظر عن محتواها او مصداقيتها - تظل فاعلة وموثرة اكثر مما يعتقد المجتمع وعامة الشعب، بالتالي تظل هذه الشريحة تتحكم بالعالم. ان التصورات والتفسيرات لازمات المالية الصعبة انطلقت منذ اجيال طويلة من افتراضات اساسية قد لا تكون دائما علي خطأ، لكنها ظلت تعيق الفهم الحقيقي لسبب ونتيجة الازمات.

هذا ولاجل تعميم الاستفادة من الكتاب من قبل شرائح عريضة من القراء، وطلبة العلوم الاقتصادية والمالية تم تناول تحديد بعض المفاهيم الشائعة حاليا في اسواق المال منها: المخاطرة او المجازفة الاخلاقية، الرفاعة الاقتصادية والتنموية، توريق الديون، عجز الحساب الجاري مشتقات ومحطات الائتمان، فخ التصفيات وغيره من المفاهيم الحديثة.

من هنا تم التأكيد علي الترابط والعلاقة الخاصة بين الراسمالية ونشوء الازمات ابتداءا من احداث هولندا عام 1630 وما اطلق عليه «جنون واوهام زنايق الخزاعي» فقاعة بحر الجنوب عام 1720، الازمة المالية الكونية عام 1825. اضافة الي ازمات القرن العشرين منها الرعب المالي عام 1907، الازمة الاقتصادية العالمية في عقد الثلاثينات، الازمات المالية العديدة في البلدان المتطورة والناهضة في عقد الثمانينات.

من الاستقراء التاريخي للآزمات، تبين جليا ان الازمات ليست حسبما يعتبرها علم الاقتصاد الحديث، علي انها احداث او ظواهر استثنائية بالتالي استخدمت كلمة كناية عنها «طيور الازور الابيض» للتدليل علي

ندرته، بل انها حسب راي الكتاب ظواهر متكررة شائعة، يمكن ببساطة التنبؤ بها، كما يسهل فهمها. عليه فهي مثل طيور «الاوز الابيض» المتواجدة بكثرة. من هنا اطلق علي الفصل الاول هذه التسمية «طيور الاوز البيضاء».

وتأتي معالجة الاسباب الهيكلية للازمات. فمنذ بداية الازمة ساد اعتقاد في ان الديون والرهون العقارية الاصلية التي عجز عن تسديدها وتحولت الي اصول بالية او وهمية هي السبب الحقيقي للازمة بعدها نقلت عدواها الي الاقتصاد المالي الكوني السليم. لقد حاول الكتاب تنفيذ هذه التصورات الغريبة وتساءل عن كيفية امكانية حدوث تطور امتد لعقود طويلة كما تم تشييد وبناء نظام مالي عالمي استند فعلا علي اصول وهمية واوراق مالية غير مأمونة او مدعوعة باصول مادية حقيقية.

هذا و ينطبق ذلك ليس فقط علي الادوات المالية الجديدة المبتكرة الدخيلة والوهمية، بل ارتبط عموما لظهور نظام مالي موازي خليط من مؤسسات اقراض عقاري وصناديق مضاربات «التحوط» وبنوك الاستثمار وصناديق اسواق العملات النقدية، وغيرها من القوي الجامحة والفاعلة في السوق، التي تلبست لبوس المصارف التجارية التقليدية.

هذا وتم التطرق الي محاولات تفسيرات اخري للازمة وتم التركيز هنا علي ما يطلق عليه «المجازفة الاخلاقية وما ولدته من مشكلات حينما تم عبرها تنشيط الممارسات غير المسؤولة، المحفوفة بالمخاطرة الضخمة للقوي المشاركة في الاسواق، وعن طريق مثل هذه الاساليب امكانية توفير انقاذ المؤسسات ونشاطات الاعمال من قبل قوي اخري متواجدة في الاسواق، او انها سوف لاتتحمل مسؤولية تبعات تصرفاتها.

يدور النقاش حول الاخفاق المتجذر لرقابة الدولة او الرقابة المهنية للاعمال التجارية والمالية والاقتصادية، كما تمت محاولة تفادي التفسيرات المتناقضات حول الرقابة الحكومية وهل نشطت او حجمت السلوكيات المضاربة في الاسواق المالية. هذا ويرى البعض ان معالجة هذه المشكلة والبت فيها، قضية معقدة، ربما تتجاوز الفهم الانساني السليم، مما جعله يستخلص، رغم اختلافه أطروحات معسكر الفكر المحافظ والليبرالي حول رفضها التدخل الحكومي مع ذلك يرى ان التدخل الحكومي او عدمه لم يتمكن من تحقيق انجازات كبيرة بخصوص حسم او معالجة الازمات..

طرح الكتاب في ملاحظاته الختامية نظرة مستقبلية للاقتصاد العالمي، حيث تم ابراز المخاطر المحتملة التي تهدد الاقتصاد العالمي، رغم الدلائل المنظورة لمعالجة الازمة الحالية، مع ذلك تظل حالة عدم يقين شديدة خاصة بما يتعلق بالعوامل التي يمكنها ان تلعب دورا حاسما في صعود او هبوط معدلات نمو الاقتصاد العالمي من ناحية، والنظام

المالي العالمي من ناحيه اخري؟ هل سيتمكن الاقتصاد العالمي من تحقيق معدلات نموه السابقة وفي فترة زمنية سريعة؟ ام هناك لاتزال امام العالم سنوات عجاف، وفترة انتظار قد تطول لعقود طويلة؟ هل ستساهم السياسات النقدية التوسعية التي تم تبنيها من قبل البنوك المركزية والحكومات في وضع اللبنة الجديدة لفقاعات مضاربة قادمة؟ كيف سيتم التعامل ومعالجة الديون الكبيرة المتراكمة التي تولدت بسبب الازمة؟ ماهي البلدان والحكومات التي ستقوم بتبني سياسية نقدية تضخمية من اجل اطفاء ديونها؟ هل ستشكل سياسية الانكماش خطرا كبيرا علي حركة الاقتصاد العالمي؟ ما هو مستقبل العوامة واقتصاد السوق؟ وهل سيتم التحول الي سياسة التدخل الحكومي التوسع في الاقتصاد والمال وماهي تبعات ذلك؟ من ناحية طرح الكتاب الحوار والجدل حول مستقبل الولايات المتحدة الاميركية والصين؟ هل قاربت اميركا حافة التراجع والهبوط.. هل المستقبل سيكون حصرا للصين. بالطبع لاتوجد اجابات قاطعة حول هذه التساؤلات وتم بهذا الخصوص طرح اراء وسيناريوهات عديدة ومختلفة.

تم طرح تساؤلات:

*هل العوامة الواسعة ستعمل علي زيادة او تقليل احتمالات حدوث الازمات مستقبلا؟ كيف يمكن معالجة او ازالة حالة الاتوازن العالمي الذي بدوره قاد الي نشوء الازمة؟ هل يمكن اصلاح الراسمالية الكونية؟

ان الاجابة علي التساؤلات في المستقبل لتستلزم مراجعة الماضي حسبما اكده الكتاب حيث ان التجارب التاريخية المتراكمة تشكل عنصرا هاما ومفيدا في هذا الصدد. وفي اطار هذا السياق طرحت مقولات من كينز في عام 1933 «حينما قال «ان وقوع العالم والاقتصاد العالمي في احضان الراسمالية الفردية والعالمية المتفسخة بعد الحرب العالمي الاول يعتبر ليس فشلا بل اخفاق الراسمالية بالالتزام بسماتها الجميلة وابداعاتها الذكية وحسناتها. هكذا ظلت قد لاتعجب الجميع، بل ربما بدء كثيرون تدريجيا في بغضها... مع ذلك تظل الاجابة عصية، حينما يطرح السؤال عن البديل عنها، او ربما يظل الجميع في حيرة او بل عاجزون عن توفير اجابة مطلوبة مقنعة حول ذلك».

لقد حاول الكتاب تجاوز القصور هذا، حينما سعي في تقديم مساهمة جادة في هذا المجال مستهدفا توفير التفسيرات الضرورية حول ضرورة اصلاح الراسمالية التي ارهقت عالمنا المعاصر بكثرة ازمتها المتتالية، ففي حين ان اصلاحات اقتصاد السوق في عديد من الدول الناهضة أدى الي انقازها والقضاء علي الفقر والتخلف المستوطن، نمت بذات الوقت وتيرة حدوث الازمات المالية والاقتصادية، سواء في الدول الناهضة والصناعية علي السواء.

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية



أحداث
اقتصادية

إتفاق دولتي السودان على تنفيذ اتفاقيات التصاون

اتفقت دولتا السودان وجنوب السودان في 12 مارس 2013 على تنفيذ اتفاقيات التعاون المبرمة بينهما في سبتمبر/ أيلول من العام الماضي . و ذلك خلال أحدث جولة من المباحثات بين الجانبين بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا. حيث وقع من الجانب السوداني كبير المفوضين السودانيين إدريس محمد عبد القادر ومن جنوب السودان باقان أموم ، وتم تحديد جدول زمني لاستئناف تدفق النفط. أما القضايا العالقة، ومن بينها أبيي والحدود، فستبحث في جولات لاحقة، وبدأت الدولتان إجراءات سحب قواتهما من المنطقة العازلة على الحدود المشتركة تمهيدا لإرساء منطقة منزوعة السلاح تنفيذا للترتيبات الأمنية المتفق عليها سابقا. يُذكر أن جنوب السودان قد أوقف كامل انتاجه النفطي -الذي يبلغ 350 ألف برميل يوميا- قبل أكثر من عام في خلاف مع الخرطوم بشأن رسوم مرور الصادرات. وفي الجانب المصري ، اتفق البنكان المركزيان لدولتا السودان وجنوب السودان يوم السبت 30/مارس/ 2013، في ختام المفاوضات التي جرت في الخرطوم على فتح حسابات لكل منهما في الدولة الأخرى للاعتمادات المالية. كما اتفق الجانبان على تشجيع البنوك التجارية التابعة لهما على فتح فروع لها في الدولتين، وعلى أن يقدم بنك السودان المركزي دعماً فنيا للبنك المركزي في دولة الجنوب. كما اتفق الجانبان على نظام للدفع بين الدولتين.



اعداد

الحسين إسماعيل حسين بدري

ادارة البحوث والتنمية

رئيس الجمهورية يوقع على القانون الجديد لتشجيع الاستثمار لعام 2013

وقع المشير عمر حسن احمد البشير رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الأعلى للاستثمار على مشروع قانون تشجيع الاستثمار للعام 2013م. وأكد السفير/ احمد شاور - الأمين العام للجهاز القومي للاستثمار أن مشروع قانون الاستثمار الجديد 2013 هدف إلى إزالة كافة العقبات التي تعترض المستثمرين وتهيئة البيئة الاستثمارية لجذب المزيد من رؤوس الأموال. وأضاف بان القانون يتضمن إعفاء السلع الرأسمالية من ضريبة القيمة المضافة ومنح فترة سماح عشر سنوات للمشروعات الإستراتيجية، واختصار المعاملات في نافذة موحدة وتوفير الحماية للاستثمارات والمستثمرين. وبموجب القانون الجديد يستطيع المستثمر الحصول على كافة الإجراءات والتسهيلات من خلال نافذة موحدة تضم مفوضين من الوزارات يحملون الصفة القانونية في استكمال واستخراج المعاملات الخاصة بالمستثمرين كما يمنح القانون المستثمرين في المناطق الأقل نموا مزايا وإعفاءات تشجيعية .

السودان ينال جائزة أحسن جناح في معرض أديس أبابا التجاري الدولي

وقد تم إعداد مجموعة من مذكرات التفاهم والاتفاقيات المبدئية بين الجانبين. وقد احتفلت شركة سودا اكسبو المنظمة للجناح بيوم السودان خلال فعاليات المعرض تحت رعاية السفارة السودانية بأديس أبابا وممثلي غرفة التجارة الأثيوبية الذين تحدثوا عن ضرورة تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين وتفعيل الاتفاقيات التجارية بين البلدين، وضرورة مشاركة الشركات والمصانع الاثيوبية في المعارض السودانية خاصة معرض الخرطوم الدولي.

حاز السودان على جائزة أحسن جناح في معرض أديس أبابا التجاري الدولي خلال الدورة رقم (17) في شهر مارس 2013م ، حيث نظمت مشاركة السودان بالمعرض شركة سودا اكسبو للمعارض والمؤتمرات بمشاركة (11) شركة سودانية كبرى برعاية وزارة التجارة الخارجية. وأكد المشاركون في المعرض أن السوق الكبير للمنتجات السودانية تجد قبولاً عند المستهلك الأثيوبي خاصة في مجالات مواد البناء من حديد وأسمنت والألمونيوم ، بالإضافة للمواد الغذائية بأنواعها،

اختتام القمة الاقتصادية العربية بالرياض

إنعقدت القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة خلال يناير 2013 بمدينة الرياض. وقد شملت مداولات القمة عدد من الموضوعات، من بينها الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، والإستراتيجية العربية لاستخدامات الطاقة المتجددة حتى عام 2030 كخطة مستقبلية بعيدة النظر، والأهداف التنموية للألفية، والبورصة العربية المشتركة. وقد تم اعتماد مشروع الاتفاقية الموحدة في صيغتها المعدلة بشأن الاستثمارات العربية في الدول الأعضاء. تنص الاتفاقية على ضرورة تمتع المستثمر العربي بحرية الاستثمار في إقليم أي دولة طرف في المجالات المتاحة وفقاً للأنظمة والقوانين، وذلك في حدود نسب المشاركة في الملكية المقررة في قانون الدولة الطرف فيها، كما يتمتع المستثمر بالتسهيلات والامتيازات والضمانات وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية. وتؤكد الاتفاقية على الدول الأعضاء التعهد بحماية الاستثمارات وعوائدها، وأن تتمتع رؤوس الأموال العربية في الدولة الطرف بمعاملة عادلة ومنصفة في جميع الأوقات. كما اعتمدت القمة أيضاً الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة خلال الفترة 2010-2030، مما سيفتح المجال أمام إقامة سوق عربية لأجهزة ومعدات الطاقة المتجددة التي تعمل على توفير فرص عمل جديدة بمشاركة فاعلة من القطاع الخاص.

القمة الافريقية تختتم أعمال (الوحدة والنهضة الافريقية)

مفوضية الاتحاد الافريقي دعوة كل الاطراف المعنية بالتعامل مع الملكية الفكرية، الى تطبيق هذا القرار قبل حلول قمة مايو 2013. واتفقت القمة على أن يعمل رئيس المؤتمر الوزاري الإفريقي حول البيئة كمنسق على المستوى الوزاري، كما تبنت القمة مقترح بوركينافاسو حول «تشجيع المعرفة الحيوية من أجل تنمية عاجلة ومستدامة لافريقيا». وبشأن دعم اجندة التنمية الافريقية لما بعد عام 2015، احيطت القمة بمقترح غينيا التي تتعلق بانشاء «ائتلاف الجنوب - الجنوب لدعم افريقيا لما بعد 2015 ووافقت من حيث المبدأ على اقامة هذا الائتلاف لمساعدة القارة في اعداد وبلورة أجندة افريقيا لما بعد 2015.

اختتمت القمة الافريقية العادية العشرين التي عقدت بأديس أبابا تحت شعار «الوحدة والنهضة الافريقية» أعمال الدورة العشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي خلال الفترة 21-28 يناير 2013 ،وقد إلتزم رؤساء الدول والحكومات المشاركة بضمـان تطبيق قرارات واعلانات القمة.حيث وافق زعماء القارة على انشاء «المركز الإفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار» في جمهورية غينيا الاستوائية، وإنشاء المعهد الإفريقي للإحصاءات في تونس . ودعوا الدول الاعضاء وشركاء التنمية الى توفير المساعدة الفنية والدعم المالي لانشاء المرصد ودعم برامجه.كما قررت القمة انشاء «المنظمة الافريقية لحماية الملكية الفكرية» وطلبت من

إجتماعات مجموعة العشرين

القانون الدولي والمحلي بهدف عدم خضوعها للضريبة ،وطالبت دول فرنسا وبريطانيا وألمانيا قمة مجموعة العشرين بموقف حاسم تجاه الشركات العالمية التي تمارس التهرب الضريبي من خلال تشديد القوانين. كما تناول السيد رئيس مجموعة البنك الدولي / جيم يونغ كيم ظاهرة تغير المناخ التي باتت تشكل خطرا جليًا ومباشر . ولم تتضمن مسودة البيان الختامي للقمة خططا لوضع أهداف جديدة من اجل خفض الديون وذلك بسبب الوضع الهش للاقتصاد العالمي .

إجتمعت في فبراير 2013م قمة مجموعة العشرين بمنتهج كان جنوبي فرنسا تحت شعار(عالم جديد، افكار جديدة) على اساس انها قمة لانقاذ الاقتصاد العالمي من الركود. حيث إجتمع وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة العشرين لبحث مشكلات دول اليورو ، وتجنب خفض قيمة العملات وعدم دخولها في سباق لخفض أسعار العملات (حرب العملات) . كما تناولت مشكلة تعزيز الرقابة المالية خاصة في جانب تدفقات رؤوس الأموال في مجال الاعمال المرتبطة بالتكنولوجيا حيث تستغل بعض الشركات

الدورة الثانية عشر لمؤتمر القمة الإسلامي (العالم الإسلامي: تحديات جديدة وفرص متنامية)



وتم استعراض عدد من القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وذلك بهدف التخفيف من الفقر ودفع عجلة التنمية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتصدي للتحديات التي تواجه الأمة المسلمة والحفاظ على مصالحها. وتشمل هذه القضايا التعاون الاقتصادي ، العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي، والصحة، والبيئة وتغير المناخ . وقرر مؤتمر القمة أيضا تعيين مرشح المملكة العربية السعودية، معالي السيد إياد أمين مدني كأمين عام لمنظمة التعاون الإسلامي لمدة خمس سنوات اعتبارا من 1 يناير 2014م.

إنعقدت الدورة الثانية عشر لمؤتمر القمة الإسلامي في القاهرة، في 6-7 فبراير 2013. وحضر القمة زعماء الدول والحكومات لسبعة عشر دولة، ومثلت الدول الأعضاء الأخرى على مستوى رؤساء وزرائها و / أو وزراء خارجيتها. وتهدف القمة إلى استعراض مشترك للوضع الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحليل تأثيرها على الأمة الإسلامية في إطار الموضوع العام «العالم الإسلامي: تحديات جديدة وفرص متنامية». وناقش رؤساء وفود الدول الأعضاء القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهم العالم الإسلامي.

وكالة موديز تخفض التصنيف الائتماني لبريطانيا



وأشارت موديز أيضاً في بيان إلى «تحديات» تواجهها البلاد لجهة ضبط أوضاع الميزانية في الوقت الذي ضعفت فيه قدراتها على استيعاب الصدمات الاقتصادية. إلا أن الوكالة مع ذلك أشادت بقوة الاقتصاد البريطاني «العالي التنافسية» و «المتنوع بشكل جيد» وعلى أن «الملاءة المالية لبريطانيا تبقى عالية جداً».

يذكر أن الجنيه الاسترليني شهد تراجعاً في قيمته أمام العملات العالمية منذ بداية العام 2013 وسط مخاوف من أن تفقد بريطانيا تصنيفها الائتماني الممتاز.

خفضت وكالة التصنيف الائتماني موديز العالمية التصنيف الائتماني لبريطانيا. وقامت الوكالة بتخفيض التصنيف من (AAA إيه إيه إيه) وهو ما يوصف بالتصنيف الممتاز إلى (Aa1 إيه إيه 1) وأشارت الوكالة إلى أن هذا التخفيض يرجع إلى «ضعف» آفاق النمو في بريطانيا.

كما تضمن تقرير موديز تراجع قيمة الجنيه الاسترليني أمام العملات العالمية حيث أشار إلى «الضعف المتواصل لآفاق (النمو) في الـامد المتوسط» لبريطانيا. وقالت أنها تتوقع أن تباطؤ النشاط الاقتصادي في البلاد «سيتمدد إلى النصف الثاني من العقد» الحالي.

اليابان تقرر حزمة مدفوعات جديدة لإنعاش الاقتصاد

يذكر أن الاقتصاد الياباني كان قد تأثر سلباً نتيجة التراجع في الصادرات وسط تباطؤ الطلب العالمي، خصوصاً الأسواق الأمريكية ومنطقة اليورو والصين، وضعف الاستهلاك المحلي، حيث يواجه ثالث أكبر اقتصاد في العالم ركوداً تعاقب عليه فصلين متتاليين. ويدخل ضمن خطط الإنفاق إعادة بناء المناطق التي دمرها زلزال تسونامي في عام 2011، بالإضافة لدعم الاقتصاد الإقليمي وزيادة الاستثمار في التعليم والضمان الاجتماعي.

وافقت الحكومة اليابانية في يناير 2013م على تطبيق حزمة جديدة من المحفزات المالية تبلغ قيمتها 10.3 تريليون ين (116 مليار دولار)، تخصص للإنفاق على البنية التحتية، وأيضاً هنالك محفزات للشركات لتعزيز الاستثمار. وتؤكد التقديرات أن المحفزات الجديدة ستدعم معدل نمو الاقتصاد الياباني بنسبة 2 في المئة وستسهم في توفير 600 ألف فرصة عمل.



إعداد
مناهل هباني
إدارة الإحصاء

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007م
سنة الأساس (1990 = 100)

الفترة	الدخل العليا	الدخل المتوسطة	الدخل الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3 (7.0)	34,909.4 (8.5)	35,041.4 (9.9)
2006			
ديسمبر	39,629.8 (16.3)	40,392.1 (15.7)	39,968.1 (15.1)
2007			
ديسمبر	42,854.7 (8.1)	43,948.4 (8.8)	43,258.6 (8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008 - 2011م
سنة الأساس (2007 = 100)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9 (14.9)	120.5 (18.8)	113.8 (11.5)
2009			
ديسمبر	132.7 (13.4)	135.9 (12.8)	129.7 (14.0)
2010			
ديسمبر	153.0 (15.4)	157.0 (15.5)	149.3 (15.1)
2011			
ديسمبر	181.9 (18.9)	190.4 (21.3)	173.8 (16.4)
2012			
يناير	188.3 (19.3)	198.5 (22.3)	178.5 (16.2)
فبراير	191.9 (21.3)	201.9 (23.5)	182.3 (19.0)
مارس	194.5 (22.4)	204.1 (24.3)	185.3 (20.4)
أبريل	205.4 (28.6)	216.0 (31.0)	195.1 (26.1)
مايو	211.5 (30.4)	222.2 (32.2)	201.1 (28.5)
يونيو	232.0 (37.2)	243.1 (38.8)	221.2 (35.3)
يوليو	247.0 (41.6)	258.3 (43.1)	236.0 (40.0)
أغسطس	257.0 (42.1)	269.6 (42.6)	244.7 (41.5)
سبتمبر	255.1 (41.6)	265.9 (41.7)	244.4 (41.2)
أكتوبر	255.6 (45.3)	268.6 (47.8)	243.0 (42.3)
نوفمبر	258.6 (46.5)	272.9 (49.5)	244.5 (43.0)
ديسمبر	262.8 (44.4)	277.9 (46.0)	248.0 (42.7)
2013			
يناير	270.4 (43.6)	283.7 (43.0)	257.6 (44.3)
فبراير	281.7 (46.8)	294.3 (45.8)	269.8 (48.0)
مارس	287.6 (47.9)	302.2 (48.1)	273.6 (47.7)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء
(معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
ديسمبر	2.2359	2.2468
2010		
ديسمبر	2.4824	2.4948
2011		
مارس*	2.7747	2.7885
يونيو	2.6702	2.6836
سبتمبر	2.6702	2.6836
ديسمبر	2.6702	2.6836
2012		
يناير	2.6702	2.6836
فبراير	2.6702	2.6836
مارس	2.6702	2.6836
أبريل	2.6702	2.6836
مايو	2.6702	2.6836
يونيو	3.0202	3.0353
يوليو	4.4037	4.6239
أغسطس	4.3980	4.6179
سبتمبر	4.3980	4.4200
أكتوبر	4.3980	4.4200
نوفمبر	4.3980	4.4200
ديسمبر	4.3980	4.4200
2013		
يناير	4.3980	4.4200
فبراير	4.3980	4.4200
مارس	4.3980	4.4200

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك (بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
ديسمبر	2.1917	2.4500
2010		
ديسمبر	2.5952	2.6056
2011		
مارس	2.8714	2.8829
يونيو	2.7438	2.7542
سبتمبر	2.7473	2.7562
ديسمبر	2.7450	2.7559
2012		
يناير	2.7447	2.7555
فبراير	2.7447	2.7553
مارس	2.7446	2.7554
أبريل	2.7446	2.7571
مايو	2.7454	2.7562
يونيو	3.3612	3.3753
يوليو	5.3313	5.3575
أغسطس	5.5443	5.5712
سبتمبر	5.7525	5.7812
أكتوبر	5.6295	5.6575
نوفمبر	5.5899	5.6560
ديسمبر	5.9417	5.9712
2013		
يناير	5.7495	5.7781
فبراير	5.6258	5.6740
مارس	5.5899	5.6560

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة (بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3050	2.3140
2006		
ديسمبر	2.0100	2.0200
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0400
2008		
ديسمبر	2.1600	2.2200
2009		
ديسمبر	2.2452	2.3726
2010		
ديسمبر	2.5148	2.5249
2011		
مارس	2.8909	2.9025
يونيو	2.7494	2.7656
سبتمبر	2.7494	2.7603
ديسمبر	2.7494	2.7604
2012		
يناير	2.7494	2.7604
فبراير	2.7494	2.7604
مارس	2.7494	2.7604
أبريل	2.7494	2.7604
مايو	3.6389	3.6560
يونيو	5.0629	5.0879
يوليو	5.3512	5.3789
أغسطس	5.7645	5.7930
سبتمبر	5.7842	5.8132
أكتوبر	5.7026	5.7335
نوفمبر	5.9277	5.9584
ديسمبر	6.1798	6.2111
2013		
يناير	5.7567	5.7863
فبراير	5.6498	5.6797
مارس	5.6360	5.6662

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)

مؤشرات نقدية

مليون جنيه

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012			2013			
	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس
عرض النقود	14,031.4	17,871.8	19,714.6	22,933.2	28,314.5	35,497.9	41,853.0	44,708.5	51,751.5	55,015.8	58,663.3	59,285.2	60,549.6	61,046.2
العملة لدى الجمهور	3,740.4	5,355.3	5,639.8	6,774.6	8,066.2	10,068.0	12,850.1	12,979.7	13,369.8	13,897.8	16,751.5	16,273.0	16,878.1	16,999.0
الودائع تحت الطلب	4,447.6	5,161.9	5,727.8	6,855.4	8,040.2	9,840.3	11,999.9	13,193.5	13,462.2	14,175.6	14,241.9	15,048.2	15,302.4	16,211.5
شبه النقود	5,843.4	7,354.6	8,347.0	9,303.2	12,208.1	15,589.6	17,003.0	18,535.2	24,919.5	26,942.4	27,669.9	27,964.0	28,369.2	27,835.6
إجمالي أصول (خصوم) البنوك	16,979.7	23,144.3	26,197.4	30,649.9	36,666.9	43,107.7	46,504.1	48,865.6	59,612.5	63,386.9	67,049.6	67,381.6	68,007.3	68,322.7
إجمالي التمويل المصرفي	7,689.1	11,139.6	12,998.5	14,961.1	18,163.5	21,185.8	22,867.1	24,352.4	26,995.5	29,152.4	30,482.8	30,878.9	31,804.8	31,226.4
إجمالي الودائع المصرفية	10,621.3	12,680.4	14,402.8	16,760.9	21,340.6	26,529.9	27,983.8	30,372.6	35,946.5	38,608.0	39,919.9	41,207.9	41,770.5	42,104.3
الودائع تحت الطلب / عرض النقود %	31.7	28.9	29.1	29.9	28.4	27.7	28.7	29.5	26.0	25.8	24.3	25.4	25.3	26.6
العملة لدى الجمهور / عرض النقود %	26.7	30.0	28.6	29.5	28.5	28.4	30.7	29.0	25.8	25.3	28.6	27.4	27.9	27.8
شبه النقود / عرض النقود %	41.6	41.2	42.3	40.5	43.1	43.9	40.6	41.5	48.2	49.0	47.2	47.2	46.9	45.6
إجمالي التمويل المصرفي / الودائع %	72.4	87.8	90.3	89.3	85.1	79.9	81.7	80.2	75.1	75.5	76.4	74.9	76.1	74.2

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

السنة	القطاع	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
2005								
ديسمبر		394.1	637.1	421.1	2,012.5	1,739.2	1,796.1	7,000.2
2006								
ديسمبر		995.0	938.5	356.2	2,328.3	2,023.3	4,498.3	11,139.6
2007								
ديسمبر		1,052.0	1,392.5	282.4	2,743.7	2,311.8	5,216.2	12,998.5
2008								
ديسمبر		1,367.5	1,683.2	278.0	2,908.4	2,429.9	6,294.0	14,961.1
2009								
ديسمبر		1,956.9	1,710.8	438.4	3,120.2	2,885.6	8,051.5	18,163.5
2010								
ديسمبر		2,638.2	2,183.6	534.8	2,407.3	3,024.8	10,397.0	21,185.8
2011								
مارس		2,600.9	2,321.9	588.5	2,625.0	3,403.6*	10,367.2*	21,907.1
يونيو		2,550.9	2,359.0	559.9	2,592.0	3,664.9	10,978.7	22,705.4
سبتمبر		2,538.2	2,289.2	685.4	2,518.2	3,874.0	9,845.2	21,750.2
ديسمبر		2,501.7	2,245.1	855.2	2,484.4	4,149.5	9,923.2	22,159.0
2012								
يناير		2,656.3	2,561.9	715.2	2,195.4	3,425.34	11,451.2	23,005.2
فبراير		2,690.6	2,737.5	667.5	2,350.2	3,465.89	11,905.4	23,817.2
مارس		2,671.1	2,898.5	661.9	2,362.4	3,803.20	11,955.4	24,352.4
أبريل		2,616.4	3,003.2	797.0	2,140.8	3,877.87	12,412.9	24,848.2
مايو		2,786.5	3,102.4	765.1	2,201.1	3,847.89	12,534.4	25,237.4
يونيو		2,886.1	3,375.7	703.8	3,761.5	4,097.69	12,170.6	26,995.5
يوليو		2,976.9	3,591.8	705.1	2,928.3	3,881.78	14,158.0	28,241.9
أغسطس		3,136.9	3,651.5	711.4	3,068.7	3,860.43	14,335.3	28,764.3
سبتمبر		3,302.1	3,627.0	823.8	3,179.6	3,707.4	14,512.5	29,152.4
أكتوبر		3,374.8	4,000.8	698.1	2,626.1	4,158.33	14,640.9	29,498.9
نوفمبر		3,556.2	4,172.0	786.0	2,710.8	4,534.13	14,285.7	30,044.9
ديسمبر		3,745.4	3,914.6	909.5	2,261.2	3,894.2	15,757.9	30,482.8
2013								
يناير		2,656.3	2,561.9	715.2	2,195.4	3,425.34	11,451.2	23,005.2
فبراير		3,834.1	4,306.7	1,020.1	2,138.8	4,199.88	16,305.1	31,804.8
مارس		3,805.6	4,484.5	1,106.6	2,236.7	3,647.2	15,945.8	31,226.4

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (7)
تدفق التمويل المصري حسب الصيغ التمويلية (بالعملة المحلية)

مليون جنيه

العام	2012						2011				2010	2009	2008	2007	2006	الصيغة
	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر*	أبريل - يونيو								
المراجعة	3,230.8	3,505.2	2,700.9	2,626.0	3,559.1	3,761.9	3,371.7	3,689.3	3,476.6	11,474.1	8,186.3	6,899.7	7,315.1	5,559.1	ديسمبر - يناير	
%	49.8	52.4	47.7	49.5	52.4	65.3	55.8	52.5	64.7	51.9	52.3	47.0	58.1	53.4	ديسمبر	
المشاركة	774.2	666.4	538.7	668.3	764.8	378.4	245.3	787.4	602.4	1,981.9	1,641.4	1,769.3	2,631.4	2,116.5	ديسمبر	
%	11.9	10.0	9.5	12.6	11.2	6.6	4.1	11.2	11.2	9.0	10.5	12.1	13.0	20.4	ديسمبر	
المضاربة	491.7	313.1	454.0	225.9	305.3	441.1	273.3	411.6	328.8	1,480.0	956.0	876.4	497.6	532.0	ديسمبر	
%	7.6	4.7	8.0	4.3	4.5	7.7	4.5	5.9	6.1	6.7	6.1	6.0	4.0	5.1	ديسمبر	
السلم	52.7	124.8	215.2	33.4	86.4	45.5	91.0	15.2	23.1	257.5	349.6	290.7	81.7	133.0	ديسمبر	
%	0.8	1.9	3.8	0.6	1.3	0.8	1.5	0.2	0.4	1.2	2.2	2.0	0.6	1.3	ديسمبر	
أخرى	1,938.2	2,080.1	1,751.1	1,751.4	2,082.5	1,137.7	2,059.2	2,129.2	946.5	6,913.8	4,526.3	4,845.2	3,061.5	2,054.3	ديسمبر	
%	29.9	31.1	30.9	33.0	30.6	19.7	34.1	30.3	17.6	31.3	28.9	33.0	24.3	19.8	ديسمبر	
المجموع	6,487.5	6,689.6	5,659.9	5,305.0	6,798.1	5,764.7	6,040.5	7,032.7	5,377.4	22,107.4	15,659.7	14,681.3	12,587.3	10,394.9	ديسمبر	
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	ديسمبر	

المصدر: بنك السودان المركزي
تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

جدول رقم (8)
تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية (بالعملة المحلية)

مليون جنيه

2013	2012				2011				2010	2009	2008	2007	2006	العام
يناير - مارس	أكتوبر- ديسمبر	سبتمبر- يوليو	أبريل- يونيو	يناير - مارس	أكتوبر- ديسمبر	سبتمبر- يوليو	أبريل - يونيو	يناير - مارس	ديسمبر- يناير	ديسمبر- يناير	ديسمبر- يناير	ديسمبر- يناير	ديسمبر- يناير	القطاع
763.6	1,068.9	613.5	578.7	611.9	418.9	603.0	241.1	208.7	381.7	1,686.1	1,485.7	837.1	786.1	الزراعة
11.8	16.0	10.8	10.9	9.5	7.3	10.0	3.8	3.9	6.4	10.8	10.1	6.7	7.6	%
1,054.7	1,162.3	1,099.1	1,191.9	1,124.2	1,583.1	1,307.6	1,307.4	1,332.9	848.0	1,556.5	1,904.0	1,314.3	848.5	الصناعة
16.3	17.4	19.3	22.4	17.5	27.5	21.6	20.5	24.8	14.2	9.9	13.0	10.4	8.2	%
748.8	441.3	259.0	195.1	170.1	256.4	226.4	141.4	240.6	83.4	370.0	481.1	264.9	351.3	الصادر
11.5	6.6	4.6	3.7	2.7	4.4	3.7	2.2	4.5	1.4	2.4	3.3	2.1	3.4	%
1,045.0	1,079.5	763.3	828.9	1,496.6	1,004.4	1,220.7	718.1	818.5	819.9	2,320.9	2,370.6	2,093.4	1,821.1	التجارة المحلية
16.1	16.1	13.4	15.6	23.3	17.4	20.2	11.2	15.2	13.8	14.8	16.1	16.6	17.5	%
2,875.5	2,937.6	2,955.3	2,515.2	3,010.3	2,501.9	2,682.7	3,984.8	2,776.7	3,819.2	9,726.2	8,439.9	8,077.6	6,587.9	أخرى
44.3	43.9	51.9	47.4	46.9	43.4	44.4	62.3	51.6	64.2	62.1	57.5	64.2	63.4	%
6,487.5	6,689.6	5,690.2	5,309.8	6,413.1	5,764.7	6,040.5	6,392.8	5,377.4	5,952.1	15,659.8	14,681.3	12,587.3	10,394.9	المجموع
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%

المصدر: بنك السودان المركزي
تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

7. Campbell, J.Y., and Vuolteenaho, T. 2004. Inflation illusion and stock prices. *American Economic Review*, 94: 19 – 23.
8. Caporale, T., and Chulho, J. 1997. Inflation and Real Stock Prices. *Applied Financial Economics*, 7: 265-266.
9. Chatrath, A., and Sanjay, R. 1997. Stock Prices, Inflation and Output: Evidence from India. *Applied Financial Economics*, 7: 439-445.
10. Choudhry, T. 1998. Inflation and Rates of Return on Stocks: Evidence from High Inflation Countries. Discussion Paper, University of Wales Swansea, Department of Economics.
11. Duari, R., and Bhaduri, S. 2009. Stock Prices, Inflation and Output: Evidence From Wavelet Analysis. *Economic Modeling*, 26: 1089-1092
12. Fama, E. F. 1965. The Behavior of Stock-Market Prices. *Journal of Business*, 38: 34-105.
13. Fama, E. F. 1981. Stock Returns, real Activity, Inflation, and Money. *American Economic Review*, 71: 545-564.
14. Fama, E. F. 1982. Inflation, Output, and Money. *Journal of Business*, 55: 201- 231.
15. Fama, E. F., and Schwert, G. W. 1977. .Asset Returns and Inflation. *Journal of Financial Economics*, 5: 115-146.
16. Fisher, I. 1930. *The Theory of Interest*. MacMillan: New York.
17. Gan, C., Lee, M., H. H. A. Yong and Zhang, J.2006. Macroeconomic Variables and Stock Market Interactions: New Zealand Evidence. *Investment Management and Financial Innovations*, 3 (4): 89-101.
18. Geske, R., and Roll, R. 1983. The Fiscal and Monetary Linkage between Stock Returns and Inflation. *Journal of Finance*, 38: 1-33.
19. Hess, P.J., and Lee, B. 1999. Stock Returns and Inflation with Supply and Demand Disturbances. *The Review of Financial Studies*, 12 (5): 1203-1218.
20. Hu, X., and Thomas, D. 2000. The Variability of Inflation and Real Stock Returns. *Applied Financial Economics*, 10: 655-665.
21. Justin, L. 2005. *Modeling Derivatives in C++*. Wiley Finance.
22. Kirchler, M. and Huber, J. 2007. Fat Tails and Volatility Clustering in Experimental Asset Markets. *Journal of Economic Dynamics & Control*, 31: 1844-1874.
23. Linter, J. 1975. Inflation and Security Returns. *The Journal of Finance*, 30 (2): 259-280.
24. Mandelbrot, B. 1963. The Variation of Certain Speculative Prices. *The Journal of Business of the University of Chicago*, 36: 394-419.
25. Mofleh, A. 2011. Macroeconomic Determinants of the Stock Market Movements: Empirical Evidence from the Saudi Stock Market. Unpublished PhD thesis, Kansas State University.
26. Nelson, D. B. 1991. Conditional Heteroscedasticity in Asset Returns: A New Approach. *Econometrica*, 59(2): 347 – 370.
27. Poon, S.H. 2005. *A Practical Guide to Forecasting Financial Market Volatility*. Wiley Finance, England.
28. Sari, R., and Soytas, U. 2005. Inflation, Stock Returns, and Real Activity in Turkey. *Empirical Economics Letters*, 4 (3): 181-192.
29. Saryal, F. S. 2007. Does Inflation Have an Impact on Conditional Stock Market Volatility? Evidence from Turkey and Canada. *International Research Journal of Finance and Economics*, 11: 123 – 1333.
30. Spyrou, I.S. 2001. Stock returns and inflation: evidence from an emerging market. *Applied. Economics Letters*, 8(7): 447-450.
31. Talat, U., G. Y. Ibrahim, and Muhsin, K. 2011. The Day-of-the-Week Effect in the Saudi Stock Exchange: A Non-Linear Garch Analysis. *Journal of Economics and Social Studies*, 1(1): 9-23.
32. Sultan, Z. A. 2011. Inflation in Kingdom of Saudi Arabia: A Bound Test Analysis. *European Journal of Social Sciences*, 24: 237-245
33. Tarika, S., Seema, M., and Varsha, M. S. 2011. Macroeconomic factors and stock returns: Evidence from Taiwan. *Journal of Economics and International Finance*, 2(4): 217-227.
34. Taylor, S. J. 1986. *Modeling financial time series*. John Wiley & Sons, Chichester.
35. Wahlroos, B. and Berglund, T. 1986. Stock Returns, Inflationary Expectations and Real Activity. *Journal of Banking and Finance*, 10: 377-389.
36. Wang, P. 2003. *Financial Econometrics: Methods and Models*. Rutledge, London and New York.

market volatility for this month. This result is consistent with that of Cagan (1974) and Choudhry (1998). For GARCH model, inflation rate has a negative insignificant effect.

The impact of inflation on both conditional mean and conditional volatility:

The results of investigating the impact of inflation rate on both mean and variance equations are presented in Table 6.

Table 6: Results of the impact of inflation on both mean and conditional variance

Coefficients				
	Inflation not included	Inflation included	Inflation not included	Inflation included
	GARCH (1,1)	GARCH (1,1)	EGARCH (1,1)	EGARCH (1,1)
Mean Equation				
Constant (μ)	0.000889*	0.007635	0.001058*	0.002034
AR(1) (θ)	0.057346	0.040976	0.052817	0.054737
Inflation (λ)	-	-0.000279	-	-5.34E-05
Variance Equation				
Constant (ω)	5.92E-08	0.002231	-0.254859*	-0.313789*
ARCH (α)	0.567308*	0.148905	0.009058	0.391861*
GARCH (β)	0.629807*	0.492328	0.977518*	0.961073*
Asymmetric (γ)	-	-	0.624756*	0.228835*
Inflation (λ)	-	-5.99E-05	-	-0.026450*
Persistent ($\alpha + \beta$)	1.197115	0.641233	-	-

Note: * Denotes significance at the 1% level.

As in the previous estimations, inflation effect is negative but insignificant on both equations: the conditional mean and conditional variance. It can also be seen from results in Table 6 that the estimated GARCH coefficient is much lower when including the inflation rate.

7. Conclusions

This paper tries to shed light on the impact of inflation rate on stock market returns and conditional volatility for the Sudanese stock market since the establishment of the KSE index in September 2003. The data used consist of monthly observations of stock market index and inflation rates over the period of September 2003 to July 2012. The study employs the

Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (GARCH) methodology including both symmetric and asymmetric models.

The empirical results of the paper find a negative inflation effect on the conditional mean and conditional variance equations of the returns of the general market index implying that an increase in inflation rate in the previous period increases conditional market volatility this period.

The results of the asymmetric GARCH models in this paper have important implications for investors in the Khartoum stock market. They should look at the returns volatility (as a proxy for risk) revealed by the inflation rate when structuring portfolios and diversification strategies. Finally, further research on the impact of inflation on returns for different firms and sectors of Khartoum stock exchange will be useful.

References

1. Aliagidede, P., and Panagiotidis, T. 2010. Can Common Stocks Provide a Hedge Against Inflation? Evidence from African Countries. *Review of Financial Economics*, 19: 91-100.
2. Aliagidede, P. 2009. Relationship between Stock Returns and Inflation. *Applied Economics Letters*, 16: 1403-1408.
3. Aspren, M. 1989. Stock Prices Asset Portfolios and Macroeconomic Variables in Ten European Countries. *Journal of Banking and Finance*, 13: 589-612.
4. Bollerslev, T. 1986. Generalized autoregressive conditional Heteroscedasticity. *Journal of Econometrics*, 31: 307-327.
5. Bollerslev, T., and Wooldridge, J. M. 1992 Quasi-Maximum Likelihood Estimation and Inference in Dynamic Models with Time-Varying Covariances. *Econometric Reviews*, 11: 143-172.
6. Cagan, P. 1974. Common Stock Values and Inflation: The Historical Record of Many Countries. *National Bureau of Economic Research*. New York, NY, 1-10.

Variance equation

$$h(\sigma_t^2) = \omega + \beta_1 h(\sigma_{t-1}^2) + \alpha_1 \left\{ \frac{\varepsilon_{t-1}}{\sigma_{t-1}} \right\} - \sqrt{\frac{2}{\pi}} \left\{ -\gamma \frac{\varepsilon_{t-1}}{\sigma_{t-1}} + \lambda INF_{t-1} \right\} \quad (10)$$

The coefficient of inflation rate in all previous specifications measures the predictive power of previous inflation rate on stock market returns and volatility.

6. Empirical Results

The impact of inflation on conditional mean equation (only): Table 4 reports the results of estimating the conditional mean and the conditional variance equations of the AR(1)-GARCH(1,1) and AR(1)-EGARCH(1,1) models.

Table 4: Results of the impact of inflation on conditional mean only

Coefficients				
	Inflation not included	Inflation included	Inflation not included	Inflation included
	GARCH (1,1)	GARCH (1,1)	EGARCH (1,1)	EGARCH (1,1)
Mean Equation				
Constant (μ)	0.000889***	0.002674***	0.001058***	0.001831*
AR(1) (θ)	0.057346	0.061934	0.052817	0.063923
Inflation (λ)	-	-6.74E-05***	-	-4.17E-05**
Variance Equation				
Constant (ω)	5.92E-08	-3.14E-07*	-0.254859***	-0.333032***
ARCH (α)	0.567308***	0.349011***	0.009058	-0.011043
GARCH (β)	0.629807***	0.713722***	0.957518***	0.964388***
Asymmetric (γ)	-	-	0.624756***	0.717995***
Persistent ($\alpha + \beta$)	1.197115	1.062733	-	-

Notes: ***, **, * Denotes significance at the 1%, 5% and 10% level respectively.

Several conclusions can be drawn from the results in Table 4. The mean equation of the estimated AR(1)-GARCH(1,1) model shows that the coefficient related to AR(1) term θ is not significant for all models (whether inflation included or not) , this indicates that the previous period returns has no significant role in determining the current stock market returns. The estimated coefficients of the variance equation are statistically significant and with expected signs. The significance of α and β indicates that, lagged conditional variance and lagged squared

disturbance have an impact on the conditional variance, in other words this means that news about volatility from the previous periods have an explanatory power on current volatility. As can be seen from Table 4, the estimated coefficient of the inflation rate is statistically significant negative for all estimated models; a result which is consistent of those by Linter (1975), Fama and Schwert (1977), Fama (1982), Geske and Roll (1983), and Caporale and Jung (1997) for US financial market and Wahlroos and Berglund (1986) and Aspren (1989). Moreover, Table 4 shows that; the sum of the two estimated ARCH and GARCH coefficients $\alpha + \beta$ (persistence coefficient) in the GARCH (1,1) is larger than one, suggesting that the conditional variance process is explosive. The estimated GARCH coefficient in the two GARCH and EGARCH models is lower when inflation included than the case of not taking inflation rate into account.

The impact of inflation on conditional volatility (only):

Table 5 reports the results of estimating the conditional mean and variance equations of the AR(1)-GARCH (1,1) and AR(1)-EGARCH(1,1)models.

Table 5: Results of the impact of inflation on conditional variance only

Coefficients				
	Inflation not included	Inflation included	Inflation not included	Inflation included
	GARCH (1,1)	GARCH (1,1)	EGARCH (1,1)	EGARCH (1,1)
Mean Equation				
Constant (μ)	0.000889*	0.001532	0.001058*	0.001333*
AR(1) (θ)	0.057346	0.032599	0.052817	0.016067
Variance Equation				
Constant (ω)	5.92E-08	0.002229	-0.254859*	-0.234206*
ARCH (α)	0.567308*	0.148656	0.009058	0.052801
GARCH (β)	0.629807*	0.504322	0.977518*	0.958683*
Asymmetric (γ)	-	-	0.624756*	0.522231*
Inflation (λ)	-	-6.03E-05	-	-0.013975*
Persistent ($\alpha + \beta$)	1.197115	0.652978	-	-

Note: * Denotes significance at the 1% level.

Now, inflation rate has a significant effect on the conditional volatility for the EGARCH model implying that an increase in inflation rate in the previous period increases conditional

where z_t is standardized residual returns (i.e. iid random variable with zero mean and variance 1), and σ_t^2 is conditional variance. The constraints $\alpha_1 \geq 0$ and $\beta_1 \geq 0$ are needed to ensure σ_t^2 is strictly positive (Poon, 2005).

In this model, the mean equation is written as a function of constant with an error term. Since σ_t^2 is the one – period ahead forecast variance based on past information, it is called the conditional variance. The conditional variance equation specified as a function of three terms: (i) A constant term: ω ; (ii) News about volatility from the previous period, measured as the lag of the squared residuals from the mean equation: ε_{t-1}^2 (the ARCH term); and (iii) Last period forecast variance: σ_{t-1}^2 (the GARCH term).

The conditional variance equation models the time varying nature of volatility of the residuals generated from the mean equation. This specification is often interpreted in a financial context, where an agent or trader predicts this period's variance by forming a weighted average of a long term average (the constant), the forecast variance from last period (the GARCH term), and information about volatility observed in the previous period (the ARCH term). If the asset return was unexpectedly large in either the upward or the downward direction, then the trader will increase the estimate of the variance for the next period.

The Exponential GARCH (EGARCH) model

Even if the GARCH models successfully capture the thick tail returns, and the volatility clustering, they are poor models if one wishes to capture the leverage effect since the conditional variance is a function only of the magnitudes of the past values and not their sign. In financial time-series, it has been stated that volatility behaves differently depending on whether a positive or negative shock occurs. This asymmetric relationship is called leverage effect, and describes how a negative shock causes volatility to rise more than if a positive shock with the same magnitude had occurred. To capture this asymmetry, different models have been developed and the one used in this

paper is the simple EGARCH(1,1) model. This model captures asymmetric responses of the time-varying variance to shocks and, at the same time, ensures that the variance is always positive. This model was developed by Nelson (1991).

In macroeconomic analysis, financial markets and corporate finance, a negative shock usually implies bad news, leading to a more uncertain future. Consequently, for example, shareholders would require a higher expected return to compensate for bearing increased risk in their investment (Wang, 2003). This model has the following specification:

$$\text{Mean equation} \quad r_t = \mu + \varepsilon_t \quad (5)$$

Variance equation

$$h(\sigma_t^2) = \omega + \beta_1 h(\sigma_{t-1}^2) + \alpha_1 \left\{ \frac{\varepsilon_{t-1}}{\sigma_{t-1}} - \sqrt{\frac{2}{\pi}} \right\} - \gamma \frac{\varepsilon_{t-1}}{\sigma_{t-1}} \quad (6)$$

The EGARCH model is asymmetric because the level $|\varepsilon_{t-1}|/\sigma_{t-1}$ is included with coefficient γ_1 . Since this coefficient is typically negative, positive returns shocks generate less volatility than negative returns shocks assuming other factors remains unchanged.

Models to be estimated

Considering the discussion in the previous section, this paper investigates the impact of inflation on both returns and conditional variance equations, by using two different Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedastic (GARCH) specifications.

Model 1: The impact of inflation on conditional volatility using GARCH model

The first model is the GARCH (1,1) of the following form:

$$\text{Mean equation} \quad r_t = \mu + \varepsilon_t \quad (7)$$

$$\text{Variance equation} \quad \sigma_t^2 = \omega + \alpha_1 \varepsilon_{t-1}^2 + \beta_1 \sigma_{t-1}^2 + \lambda INF_{t-1} \quad (8)$$

where INF represents the rate of inflation.

Model 2: The impact of inflation on conditional volatility using EGARCH model

In the second model, the paper make use of the EGARCH(1,1) model. In which, the inflation variable is included into the variance equation such as:

$$\text{Mean equation} \quad r_t = \mu + \varepsilon_t \quad (9)$$

Figure 1: KSE Monthly Index and its Returns Sep. 2003 – July 2012

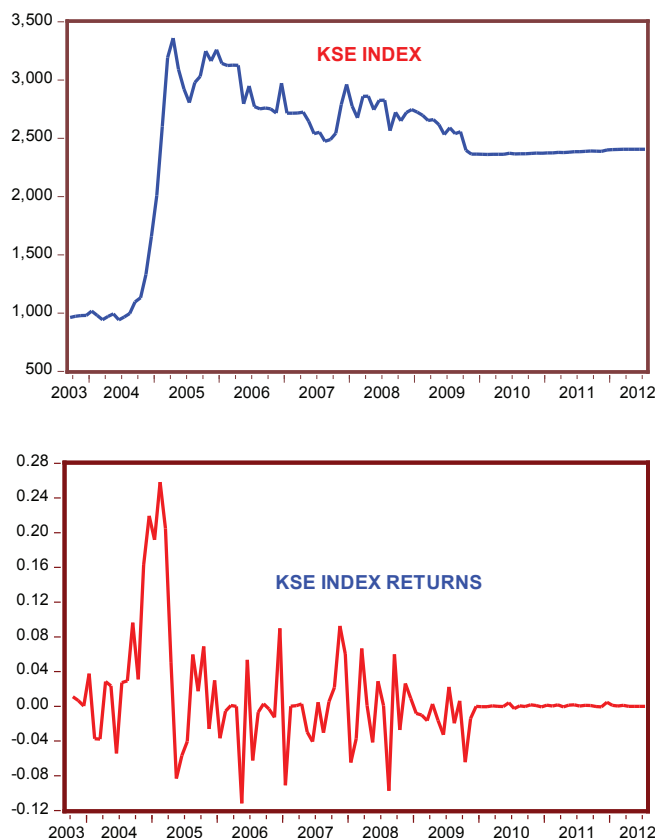
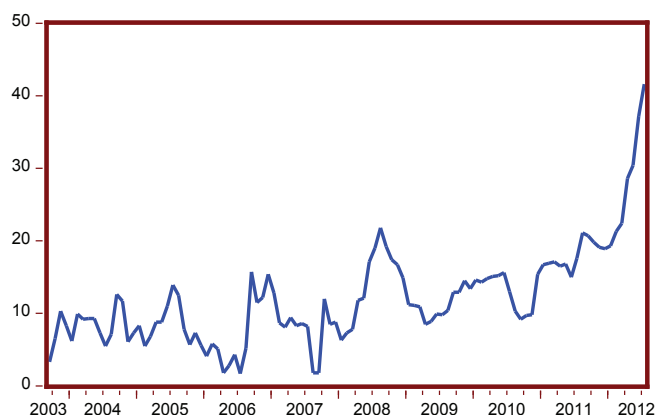


Figure 2: Monthly Inflation Rate in Sudan Sep. 2003 – July 2012



5. Econometric Methods

The empirical investigation of this paper is conducted by means of the Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedastic models including both symmetric and asymmetric models that

captures most common stylized facts about index returns such as volatility clustering and leverage effect. In presenting these models, there are two distinct specifications, the first for the conditional mean and the other for the conditional variance. The models are estimated using maximum likelihood method as in Bollerslev and Wooldridge (1992)⁽¹⁾ under the assumption of Gaussian normal distribution⁽²⁾. The log likelihood function is maximized using Marquardt numerical iterative algorithm to search for optimal parameters.

The Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedastic (GARCH) Model

The Generalized Autoregressive conditional heteroscedastic (GARCH) model is used in this paper to investigate the volatility clustering and persistence. The model has only three parameters that allows for an infinite number of squared errors to influence the current conditional variance (volatility). The mode was developed independently by Bollerslev (1986), and Taylor (1986). The conditional variance determined through GARCH model is a weighted average of past squared residuals. However, the weights decline gradually but they never reach zero. Essentially, the GARCH model allows the conditional variance to be dependent upon previous own lags.

In this paper, the following simple specification - GARCH (1,1) - is used:

$$\text{Mean equation } r_t = \mu + \varepsilon_t \quad (2)$$

$$\text{Variance equation } \sigma_t^2 = \omega + \alpha_1 \varepsilon_{t-1}^2 + \beta_1 \sigma_{t-1}^2 \quad (3)$$

where $\omega > 0$ and $\alpha_1 \geq 0$ and $\beta_1 \geq 0$, and.

r_t = return of the asset at time t.

μ = average return.

ε_t = residual returns, defined as:

$$\varepsilon_t = \sigma_t z_t \quad (4)$$

1) Maximum likelihood estimator (MLE) is the most popular method where parameters are chosen such that the probability of occurrence of data under its assumed density function is the maximum. MLE is widely used because it produces an asymptotically normal and efficient parameter estimates (Justin 2005).

2) There are three assumptions commonly employed in empirical work that adopts the GARCH model: the normal distribution, student's t-distribution, and the generalized error distribution (GED). In the presence of GARCH effects, as in our study, the more appropriate distribution of the data is the one that is able to match the kurtosis and skewness in the data. Following Mandelbrot (1963) and Fama (1965) who among others, suggested that stock returns are normally distributed.

Table 2: Summary of Trading Activity in Khartoum Stock Exchange (Secondary market)

Year	No. of Listed Companies*	No. of traded Shares (In Million)	Volume of trading (\$ millions)	Market Capitalization (\$ millions)	No. of Transactions	Certificates Traded (In thousands)
2006	52	7,567.78	833.89	3,912.61	5842	1,472.4
2007	53	9,411.56	749.58	4,048.64	7195	2,016.5
2008	53	289.00	751.60	3,416.60	8177	2,421.1
2009	53	164.71	891.27	2,784.76	8069	3,417.7
2010	53	166.55	972.69	3,166.89	8266	3,452.4

Notes: * The number of listed companies does not include Funds & Certificates.

Source: Compiled by the authors based on data from KSE and Central Bank of Sudan annual reports.

3. Price Behavior in Sudan

One striking feature of the Sudan economy since the secession of South Sudan was the persistent increase in the general level of prices. The inflation rates soared to reach 46% during the year 2012. This had little to do with aggregate demand but was set off by shocks and weak policy responses. Our intention here is not to elaborate on the causes of inflation in Sudan, but only to underline the urgency of offering some revealing glimpses into the impact of the prevailing inflation on the volatility of stocks.

4. Data Description

The data used in this paper consists of monthly observations of stock market index and inflation rates over the period of September 2003 to July 2012 resulting in a total of 107 observations. The data series of stock market index have been taken from the KSE website (<http://www.kse.com.sd>), while, inflation data have been taken from the Central Bank of Sudan annual reports.

In this paper, volatility is defined as the variance of stock market returns, so the data has been transformed into stock returns using logarithmic transformation such as:

$$r_t = \log\left(\frac{P_t}{P_{t-1}}\right) \quad (1)$$

where r_t is the return of the index at time t . P_t and P_{t-1} are the market index at the current and previous month respectively.

Summary statistics for the behavior of stock returns series and inflation rates are presented in Table 3.

Table 3: Summary Statistics for Stock Returns and Inflation in Sudanese Stock Market

	Stock Returns	Inflation Rates
Sample Period	2003M9 – 2012M7	2003M9 – 2012M7
Mean	0.008647	12.17925
Median	0.000580	10.95000
Minimum	-0.111807	1.700000
Maximum	0.258338	41.60000
Standard Deviation	0.057325	6.683195
Skewness	1.914288	1.539228
Kurtosis	8.828678	7.094174
Jarque-Bera	214.7891	115.8896
Probability	0.000000	0.000000

An examination of characteristics displayed in the Table 3 shows that the average monthly stock returns are positive. The results also indicate that the KSE index returns series and inflation rates do not conform to normal distribution but display positive skewness (the distribution has a long right tail), in addition to that, a highly leptokurtic distribution is also observed (Kurtosis values are greater than that related to normal distribution; 3). The Jarque-Bera (JB) statistic confirms that normality is rejected at a p-value of almost 1%. These results are consistent with the findings of several studies in both developed and developing markets. For example Fama (1965) and Campbell, Lo and Mackinlay (1997) suggest strong deviations from the normal distribution of both daily and monthly returns of U.S. stock indexes. Bekaert, et al. (1998) provide evidence that 17 out of 20 emerging countries examined had positive skewness and 19 of 20 had excess kurtosis, so that normality was rejected for majority of the sample countries. The monthly stock market index, returns and inflation rate for the period under review are presented graphically in Figure 1 and Figure 2 respectively.

and its extension, the Generalized ARCH; (GARCH) model developed independently by Bollerslev (1986), and Taylor (1986). By assuming that Sudanese stock market returns exhibit the phenomena of volatility clustering and leverage effect, this paper make use of both symmetric (GARCH) and asymmetric (ECHARCH) models.

The rest of the paper is organized as follows: Section 2 provides an overview of the main characteristics of Sudanese stock market. Section 3 describes the price behavior in Sudan. Section 4 presents the data, while section 5 briefly describes the methodology used. Empirical results are presented in Section 6. Finally, Section 7 concludes the paper.

2. An Overview of the Sudanese Stock Market

In spite of the fact that Sudan economy is still in state of convalescence since achieved its political independence 1956, ambitious economic endeavours are necessitated by the drastic change in economic policy of the present government in Feb 1992. One such endeavour, to capture the realities of economic activities and the new market arrangements, was the establishment of the Khartoum Stock Exchange (KSE) in Jan. 1995 which was largely the results of an assistance from the Common Market for the Eastern and Southern Africa (COMESA) . It is a vowed goal was to regulate and control the issuance of securities and mobilizing of private saving for investment in securities.

Securities traded in the KSE are ordinary shares and investment units. Furthermore, a substantial number of mutual funds and Government Investment Certificates (GISs) are also traded, (KSE Annual report, 2010). Trading in securities is taking place in two markets: the so called primary and secondary markets⁽¹⁾. KSE is relatively small market as compared to the

1) The Primary Market deals with the trading of new securities. When a company issues securities for the first time (i.e. IPO), they are traded in the Primary Market through the help of issuing houses, Dealing / Brokerage Firms, Investment Bankers and or Underwriters. The acronym IPO stands for Initial Public Offering, which means the first time a company is offering securities to the general public for subscription. Once the securities (shares) of a company are in the hands the general public, they can be traded in the Secondary Market to enhance liquidity amongst holders of such financial securities. Thus, the Secondary Market facilitates the buying and selling of securities that are already in the hands of the general public (investors).

stock markets of the developed countries or even to some countries in the Arab region (see Table 1); the number of listed companies of the market is few and most stocks are infrequently traded, market capitalization and traded value are very low. Banks, Communications and Certificates sectors dominate the trading activity of the market in terms of volume of trading and number of shares. KSE currently lists 53 companies with a total market capitalization of \$ 3,166.89 million (KSE Annual report, 2010)⁽²⁾ (See Table 2 for more details and summary statistics representing the trading activity in Khartoum stock exchange over the period of the study).

The overall performance of the Khartoum stock market is measured by the KSE index, which is a market capitalization-weighted index. In September 2003, the KSE index was established and listed in the Arab Monetary Fund database. At the end of the first month the index closed at 961.74 points. At December 2005, the index closed at the highest level of 3259.17 points. In July 2012 it was fluctuating around average value of 2404.

Table 1: Trading Activity in Some Arab Stock markets (2010)

Market	Value Traded (U.S.\$)	Shares Traded (Million)	Market Capitalization (U.S.\$)	No. of Transactions	No. of Listed Companies
Abu Dhabi	9,115.70	17,111.97	71,268.62	352879	64
Amman	9,349.25	6,912.23	30,995.34	1859611	277
Bahrain	283.26	610.12	19,902.66	19375	49
Beirut	1,693.10	150.70	18,210.20	18631	26
Casablanca	14,249.58	354.66	69,058.36	329129	75
Khartoum	972.69	166.55	3,166.89	8266	53
Doha	17,726.54	2,012.25	123,316.64	1017570	43
Dubai	18,473.25	37,578.17	54,722.23	777326	65
Egypt	36,967.80	27,336.99	85,725.96	9606668	212
Kuwait	42,772.42	73,682.50	124,919.97	1237908	214
Muscat	3,365.40	2,990.60	21,712.05	536135	119
Palestine	586.63	217.20	3,460.80	79727	40
Saudi	192,445.39	31,555.34	353,419.01	16108992	146
Tunis	1,913.30	245.04	11,750.70	574461	56

Source: Compiled by the authors based on data from Arab Monetary Fund website and KSE annual report.

2) Out of this listed number there are 20 banks, 8 Insurance companies, 6 commercial companies, 2 in the industrial sector and 3 companies in the agricultural sector, 4 in the communication sector, 5 in services sector and 5 other companies with various activities.

level⁽¹⁾. According to Fama, the negative association between stock market and inflation results from the relationship between inflation and future output. An increase in inflation causes uncertainty and reduces future economic activity. The returns on the stock market reflects future earnings of the firm, and an economic decline predicted by an increase in inflation will cause a reduction of stock price, hence the relationship between stock market prices and inflation is negative.

Since then, there has been an extensive empirical literature that examines the relationship between stock returns and inflation for both developed and emerging stock markets over a range of different time horizons. However, there is no conclusive evidence as whether the relation is positive or negative. Contrary to the Fisher (1930) view, several studies document that stock returns and inflation are negatively correlated⁽²⁾. For example, Linter (1975), Fama and Schwert (1977), Fama (1982), Geske and Roll (1983), and Caporale and Jung (1997) for US financial market and Wahlroos and Berglund (1986) and Asprem (1989) found a significant negative relationship for some European markets. Chatrath and Ramchander (1997) and Hu and Willett (2000) provide evidence for Indian stock market and Spyrou (2001) for Greece. On the other hand, Cagan (1974) found a positive relationship between common stock returns and inflation for several countries between 1939 and 1969. Also, Choudhry (1998) found significant positive relationship for four high inflation countries (Argentina, Chile, Mexico and Venezuela). Explanations of negative (or positive) relation was suggested by Hess and Lee (1999) who showed that the relationship between stock returns and inflation can be either positive or negative, depending on the source of the inflation in the economy. They concluded that the negative stock returns-inflation relationship is due to supply shocks which reflect real output shocks while the positive relationship is due to demand shocks, are mainly due to monetary shocks. However, some empirical investigations provide no

significant relationship between the two variables as in Pearce and Roley (1985) and Hardouvelis (1988). Recently, the issue has been extensively investigated across different regions and countries see for example; Campbell and Vuolteenaho (2004), Gan, et al. (2006), Saryal (2007), Duari and Bhaduri (2009), Alagidede and Panagiotidis (2010), and Tarika et al (2011). Campbell and Vuolteenaho (2004) confirmed the negative relation by suggesting that stock markets suffer from massive inflation illusion. Gan et al. (2006) report that the New Zealand's stock market index (NZSE40) among other macroeconomic variables tested, is cointegrated with Consumer Price Index (CPI). Duari and Bhaduri (2009) suggest negative relationship. Alagidede and Panagiotidis (2010) show that stock market tends to provide a hedge against rising consumer prices in some African markets. Based on analyzing stock portfolios rather than single stocks Tarika et al. (2011) revealed that inflation rate among other variables have negative relationship with returns for portfolios of big and medium companies.

Although there have been an extensive empirical studies focusing on modelling the impact of inflation on stock market returns in developed economies, little attention has been paid in developing countries, and to the best of our knowledge no such research work on the topic for Sudanese economy. Thus, one contribution of this paper is to provide empirical evidence for this relation in Sudan economy.

Given the two stylized facts that characterize financial time series, i.e., volatility clustering⁽³⁾, and a leverage effect⁽⁴⁾, the assumption of homoscedasticity⁽⁵⁾ is often not satisfied. Therefore, traditional econometric techniques (like ordinary least square; OLS) are not adequate. Well-known and frequently applied techniques to capture these characteristics are the autoregressive conditional heteroscedastic (ARCH) model proposed by Engle (1982)

1) There is consensus among economists that the relationship between inflation and real output is negative, but stock market prices and real output are positively related.

2) A negative relationship between the two variables implies that investors whose real wealth is diminished by inflation can expect this effect to be compounded by a lower than average return on the stock market.

3) This means large changes tend to be followed by large changes and small changes tend to be followed by small changes (Mandelbrot, 1963). One theoretical explanation for clustered volatility is that at the beginning of each period new information leads to higher volatility associated with large returns (Kirchler and Huber, 2007).

4) This implies that volatility is higher after negative shocks than after positive shocks of the same enormity (Black, 1976).

5) A time series is said to be homoscedastic if its variance is constant over time, otherwise it is called heteroscedastic.



Modelling the Impact of Inflation on Stock Market Returns and Volatility: Evidence from Sudan

1. Introduction

The relationship between stock market returns and inflation has long been a topic of considerable interest for academics, monetary policy makers, investment professionals and almost all those have something to do with the stock markets. A clear understanding of this relationship is of crucial importance for all market participants, since it quantifies the degree to which equities are a hedge against inflation risk. For example, this will help investors in the stock market to make good portfolio decisions based on their knowledge of past of the economy and expectations about future.

Theoretically, it is generally accepted - until the early 1970s - that the relationship between inflation and stock market returns or prices was positive. This was based on Fisher hypothesis (1930) who postulated that stock markets are independent of inflation expectations, implying that prices and inflation should move in the same direction. This is attributed to the fact that the expected nominal return on equities consists of two components, the real return and the expected inflation rate. The generalized Fisher hypothesis or effect⁽¹⁾ states that equities are a claim against real assets of the company and can serve as a hedge against inflation. When inflation is pronounced, investors would sell financial assets in exchange for physical or real assets such as stocks. If that takes place, the price of equities should reflect fully the expected inflation, and the relationship between the two variables (inflation and stocks or equities) should be positive. However, after the late 1970s it was found that the relationship between stock market prices and inflation can also be negative which contradict Fisher's (1930) hypothesis. For example Fama (1981) disagreed with the generalized Fisher hypothesis and suggested that stock markets or equities were not a hedge against inflation. The relationship between inflation and stock market returns operates through the impact of the expected changes in real output on the general price

1) According to the Fisher hypothesis there should be a one-to-one effect of expected inflation on nominal rates of returns, leaving real rates of returns independent of nominal returns. And, if there is a negative relationship between inflation and stock returns then investors would be vulnerable to inflation (Sari and Soytas, 2005).

by:

Dr. Ahmed Elsheikh M. Ahmed*

Dr. Suliman Zakaria Suliman**

* Associate Professor of Econometrics, Department of Econometrics & Social Statistics, Faculty of Economic & Social Studies, University of Khartoum (Sudan).

** Assistant Professor, Department of Quantitative Analysis, College of Business Administration, King Saud University (Saudi Arabia).